من أعماق السجون في العراق

عبد الجبار وهبي (أبو سعيد)

(1924- 1963)

إعداد وتقديم محمد علي الشبيبي

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله، على أي نحو، أو بأي طريقة سواء كانت "الكترونية" أو "ميكانيكية" أو بالتصوير، أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة كتابية مع الناشر "المحقق: محمد علي الشبيبي" ومقدما مع والإشارة دائما للمصدر. ويمكنكم الكتابة لي على البريد الالكتروني:
alshibiby45@hotmail.com

الناشر: محمد علي محمد الشبيبي

الكتاب: من أعماق السجون في العراق
المؤلف: الشهيد عبد الجبار وهبي (أبو سعيد)
اعداد وتقديم: محمد علي الشبيبي
تصميم الغلاف: الفنان التشكيلي فيصل لعيبي
المطبعة: مؤسسة النبراس - العراق- النجف الأشرف

رقم الايداع: في دار الكتب والوثائق في بغداد (308) لسنة (2013)

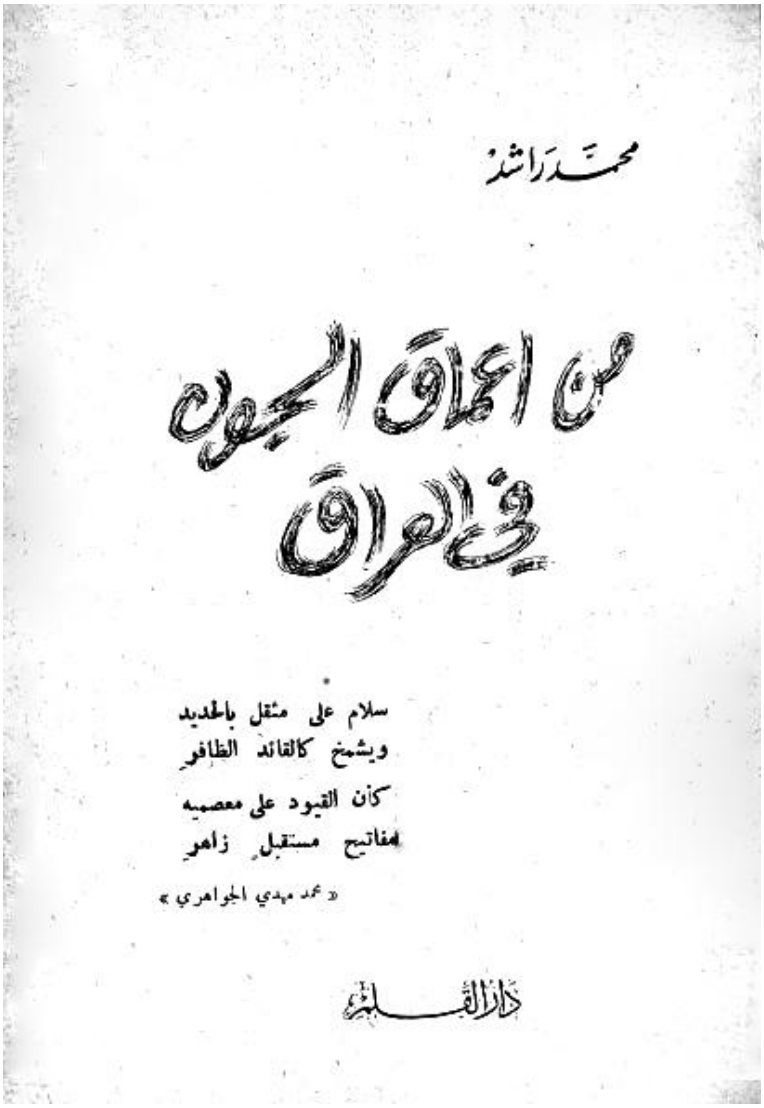

صورة طبق الأصل من غلاف الكتاب الذي أصدره الشهيد ابو سعيد

الجهة الخلفية لصورة التخرج التي أهداها الشهيد عام 1943 لصديقة فريد الأحمر

وقد خط خلفها الإهداء، وهي الصورة الوحيدة التي بقيت للعائلة!

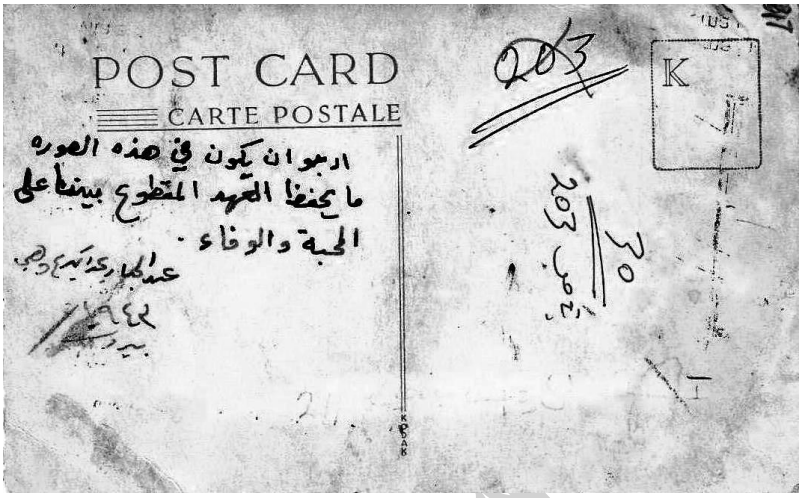

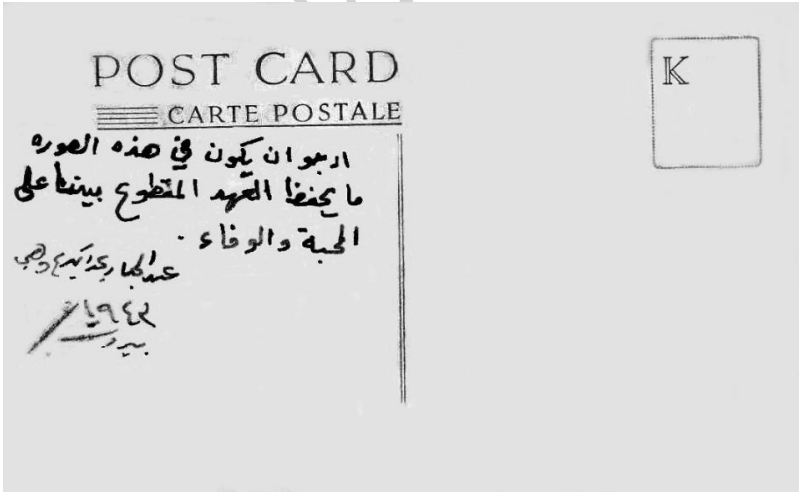

الجهة الخلفية بعد تنظيفها من الشوائب

الاهداء

إلى الذي صمد وطهر الصفوف من الادران عام 1949.

الذي قال: لا ...!! ودخل السجن ليمضي فيه عشرين سنة. إلى بطل السجون وباعث روحها الثوري.

الذي قال للطغاة: "لن نعترف بشرعية سجننا"، وتحدى الموت وهزأ بأسوار السجن مرتين!

إلى المناضل الجرئ، الصلب، المحبوب، المتواضع، الذي يقود مع رفاقه، كفاح الشعب العراقي ضد الاستعمار والرجعية والحرب، في سبيل السلم والاستقلال والحرية.

إلى المناضل الوطني الكبير، تلميذ "فهد"، الرفيق حميد عثمان إليك ...

وإلى كل المناضلين والمناضلات الوطنيين الصامدين، في ذلك السجن الكبير –العراق- أهدي هذا الكتاب.

م.ر

(عبد الجبار وهبي –أبو سعيد-)

الناشر محمد علي الشبيبي

تمهيد

منذ نعومة أظافري عندما كنت في سن الثانية عشر أو أكبر بقليل وقبل ثورة 14 تموز 1958 وقعت عيناي على كتاب بعنوان (من أعماق السجون في العراق). كان العنوان غريبا ومثيرا للفضول. حدث هذا عندما دخلت على أبي، فوجدته ينظم بعض الكتب في مكتبته الصغيرة ذات الأبواب الخشبية المزججة والمتواضعة جداً. فوقع نظري على الكتاب، وقد عزله والدي عن بقية الكتب. بعد أن أفرغ المكتبة من الكتب، رفع قاعدة خشبية من خشب المعاكس كانت عبارة عن قاعدة وهمية –ظاهرية- في الرف الأسفل! كانت هذه القاعدة تمويهية تخفي تحتها فراغا على طول وعرض الرف وبعمق 2 سم! لفت نظري مجموعة من الأوراق والدفاتر كانت مخبأة في هذا الفراغ الخفي، فدس والدي الكتاب المعزول (من أعماق السجون في العراق) بين تلك الاوراق والدفاتر، ثم أعاد القاعدة الخشبية وثبت مساميرها، ولاحظت أن المسامير دخلت كاملة دون مقاومة وأخذت مواقعها. بعد ذلك طلب مني ترتيب الكتب على الرفين في المكتبة وحذرني إن تحدثت لأي كان عما شاهدته!؟.

وبعد ثورة تموز وجدت الكتاب بين كتب المكتبة ولم يعد والدي يخفيه في مخبئه السري داخل المكتبة. لكن هذا الكتاب أختفى من المكتبة ولم يعد له أثر، ربما طلبه أحدهم ولم يعيده ولفه النسيان، أو أن أحدهم استعاره خلسة وقرر الاحتفاظ به.

أسم مؤلف الكتاب (محمد راشد) مجهولا ولم يعرف والدي كاتبا بهذا الاسم، فهو أسم مستعار. والغريب ان بعد ثورة 14 تموز 1958 بقي أسم المؤلف الحقيقي مجهولا ولم يفكر أحداً بإعادة طبع الكتاب بما في ذلك المؤلف الحقيقي الشهيد عبد الجبار وهبي (أبو سعيد)!؟

ومرت السنون وكبرتُ ونضجتُ سياسيا وسجنت وتنقلت بين عدة سجون وصورة الكتاب ماثلة أمامي بالرغم من أنني لم أقرأ منه سوى العنوان ولا أعرف

مؤلفه، هذا العنوان الغريب والباعث على الفضول وهو يختصر ما جرى في سجون العهد الملكي من أحداث مأساوية ومجازر رهيبة! وكم مرة سألت عنه زملاء في السجن ورفاقا كبارا، كان بعضهم لم يسبق له أن سمع بالكتاب وآخرون (صادق الفلاحي) سمع به لكنه هو الاخر لم يطلع عليه! وعندما كنت أدرس في بولونية تواجدت في غرفة أحد الأصدقاء العراقيين –كان ذلك عام 1976- وبالصدفة عثرت على هذا الكتاب بين مجموعة غير قليلة في مكتبة هذا الصديق! سألته إذ لا يمانع باحتفاظي بهذا الكتاب، فوافق دون تردد. أخذت الكتاب وغادرت هذا الصديق مسرعا ومتلهفا لقراءته قبل أن يغير صديقي رأيه ويتراجع عن قراره.

ولفة أنتباهي اسم المؤلف (محمد راشد) فلأول مرة أسمع بهذا الاسم! وأكتشفت أن الكاتب قد أهدى هذا الكتاب لبروفيسور بولوني (لم أعد اتذكر أسم هذه البروفيسور). ففي الزاوية العليا من الصفحة الأولى كتب المؤلف بالحبر الأخضر إهداء لهذه الشخصية ووقع تحتها بكلمة –المؤلف-. قرأت الكتاب وخمنت أن كاتبه لابد أن يكون شيوعيا وعاش أحداث مجازر سجن بغداد والكوت أيام الحكم الملكي. وقبل عودتي للعراق بعد اكمال دراستي في أكتوبر عام 1977 قررت فصل الزاوية التي كتب فيها المؤلف إهداءه والاحتفاظ بها في مكان آخر تحفظا من ردة رقابة البعث في المطار، لأن العلاقات الجبهوية بدأت تتدهور.

في أواخر عام 1978 نشرت صحيفة الحزب الشيوعي العراقي (طريق الشعب) نداءاً ترجو فيه من قرائها ممن تتوفر لديه نسخة من الكتاب تزويدها به لاستنساخه. أخذت الكتاب وتوجهت إلى إدارة الصحيفة وسلمته إلى الرفيق عبد الرزاق الصافي ووعدني بإعادته بعد استنساخه. وبعد أيام نشرت الصحيفة الحلقة الأولى من الكتاب، مع تعليق بسيط تشير فيه أن المؤلف الحقيقي هو الشهيد عبد الجبار وهبي (أبو سعيد)، ألفه وطبعه خارج العراق باسم مستعار (محمد راشد) ووزعه أثناء مشاركته في مهرجان الشباب العالمي في وارشو –بولونية- عام 1955. حينها وجدت تفسيراً لصيغة الإهداء الذي خطه المؤلف على الكتاب وكيف تعرف المؤلف على هذه الشخصية البولونية، فلابد أن هذه الشخصية البولونية كانت من الناشطين البولون في حزب العمال البولوني الموحد وفي المجال الشبابي.

بعد نشر الحلقة الأولى من الكتاب واسم مؤلفه الصريح، بحثت بين كتبي عن تلك القصاصة التي سجل فيها الشهيد إهدائه فوجدتها، ووجدت أن الحزب أحق مني بهذا الكتاب الذي خط الشهيد عليه بقلمه الإهداء. فذهبت إلى إدارة الصحيفة وسلمت هذه القصاصة للأستاذ عبد الرزاق الصافي وقلت له ليبقى الكتاب في حوزة الحزب فالحزب أولى بالحفاظ على تراث رفاقه، وأنا لا أطلب سوى نسخة مستنسخة من الكتاب!. وبعد هذه الحلقة أزداد الوضع السياسي تعقدا وتصاعد الهجوم على الحزب وقواعده وأصدقائه ... وحاولت أكثر من مرة وبحذر شديد من الاتصال بالرفيق عبد الرزاق الصافي في إدارة طريق الشعب ولم أفلح ومع تصاعد الحملة ضد الحزب اصبح وصولي إلى إدارة صحيفة الحزب محفوف بالمخاطر خاصة بعد التحقيق معي من قبل مسؤول مكتب المدرسين في معهد التكنولوجية، وتفتيش خزانتي في المعهد، وانقطاع صلتي بمرجعي الحزبي ... فتركت موضوع حصولي على نسخة من الكتاب وغادرت الوطن.

بتأريخ 2008/8/25 نشرت مقالا بعنوان (صور وذكريات ... ووفاء!؟) على عدة مواقع الكترونية تطرقت فيه باختصار لكتاب الشهيد أبو سعيد (من أعماق السجون في العراق) ووجهت فيه نداء لمن يحتفظ بنسخة من الكتاب لتزويدي بها، وكررت مثل هذا النداء أكثر من مرة، ودعوت الحزب والجهات المعنية بتراث الشيوعيين بالبحث الجاد عن نسخة من هذا الكتاب المفقود لإعادة طبعه ونشره، وذلك من خلال الاتصال بالأشقاء العرب ممن ساهم في مهرجان الشباب العالمي في وارشو عام 1955 ...

وأعادت صحيفة المدى نشر مقالتي بتأريخ 2010/2/25 ولكن بعنوان آخر (أبو سعيد ومذكرات السجون). وجاءت المفاجأة عندما استلمت رسالة الكترونية من الأستاذ النبيل (علي ابو الطحين) بتأريخ 26 شباط 2010 يبشرني بامتلاكه لنسخة من الكتاب! فكتب لي ما يلي:

{تحية طيبة،

قرأت في عدد يوم –غد- الخميس لجريدة المدى، ملحق عراقيون عن -أبو سعيد ومذكرات السجون- بقلمك وقد ورد فيه بحثك عن نسخة من كتاب "من أعماق السجون". في الحقيقة أنا حصلت على كتاب أثناء وجودي في معرض الكتاب في القاهرة عن كتاب لمؤلف قد يكون أسم مستعار -محمد راشد- وأسم

الكتاب (من أعماق السجون في العراق) مطبوع في القاهرة بدار القلم عام 1955. فإذا كان الكتاب هو ما تبحث عنه فمن الممكن تصويره على شكل PDF وتوزيعه للصالح العام.

تحياتي،

أخوك\ علي أبوالطحين

بريطانيا}

أخيراً أفلحت جهودي الفردية في البحث عن كتاب يروي بطولات السجناء الشيوعيين وأصدقائهم في سجون العهد الملكي، وها هو الأستاذ النبيل علي ابو الطحين يبشرني ويوعدني بإرسال نسخة مصورة، وفعلا وخلال أيام وصلني تصوير جميع صفحات الكتاب (176 صفحة). كنت متحمسا لنشر الكتاب بأسرع ما يمكن لكن انشغالي بكتابات والدي وكتاباتي وظروفي الخاصة حالت دون ذلك. عملية نشر الكتاب بحاجة إلى نقله من حالته المصورة إلى الوورد أولا ليكون صالحا للنشر والتداول السهل. عرضت الفكرة على بعض الأصدقاء وتحمسوا للمهمة لكنهم وبعد أشهر أعتذروا!؟ سلمت نسخة منه إلى رفاق الشهيد على أمل أن يحيوا تراث الشهيد، وللأسف لم اجد أي أهتمام!؟ فالكتاب فيه من الوثائق التي تدين جرائم النظام الملكي كما يروي أحداث المجازر في سجن بغداد وسجن الكوت بتفاصيلها، ويذكر أسماء الشهداء والجرحى من السجناء مثلما يذكر أسماء المسؤولين الذين أعطوا الأوامر والذين نفذوها صغارا كانوا أم كبارا!

أخيرا وبعد أن يئست من مساهمة الآخرين ممن يهمهم نشر تاريخ الشيوعيين في سجون الحكم الملكي، قررت أن أتولى بنفسي نقل هذه الصفحات البطولية من سفر الشيوعيين واصدقائهم والتي صورها الشهيد عبد الجبار وهبي بكل دقة لتطلع عليها الاجيال الحاضرة. والشهيد عبد الجبار وهبي (أبو سعيد) بنشره لكتابه هذا يفضح جرائم النظام الملكي الذي تمت بإشراف (الباشا نوري السعيد). وأرجو من القاريء الكريم وهو يقرأ بشغف وفضول ما كتبه الشهيد عبد الجبار وهبي عن مجازر السجون أيام الحكم الملكي أن يأخذ بنظر الاعتبار طبيعة الفترة المتناولة والأفكار السائدة حينها، لذلك أرجو أن لا يستغرب القارئ الكريم من بعض الأفكار والمواقف التي يتطرق لها المؤلف. وسوف يرى القاريء كيف يصف الشهيد بسالة وشجاعة الشيوعيين وهم يقاومون بعناد وصلابة هجوم جلاوزة

النظام الملكي في مذابحهم البربرية، مثلما يصف الرومانسية الثورية لهؤلاء الابطال أثناء احتضارهم، وهم غير آبهين بالموت ولا بالرصاص ولا بما أصابهم من رصاصات قاتلة خطيرة، وهم يهتفون بحياة الشعب وحزبهم!

قررت المبادرة لنشر كتاب الشهيد لأنه وثيقة وتوثيق لحقبة تاريخية حاول البعض تزويقها وتزويرها وإظهار المسؤولين عن جرائم تلك الحقبة وكأنهم حمامات سلام همهم الوحيد خدمة الوطن والشعب العراقي! والأحداث التي يتناولها الشهيد والموثقة بتقارير صادرة من الحكومة الملكية ذاتها، اضافة لما أكدته وقائع محكمة الشعب خلال محاكماتها تؤكد الى أي مدى تمادى الباشا نوري السعيد وتلامذته في التجاوز على ابسط حقوق الانسان والمواطنة، والتمادي في جرائمهم ضد الشعب وقواه الوطنية!

لم اتدخل في اي موضوع من مواضيع الكتاب (الاهداء، الى القاريء العربي، ومواضيع البحث المختلفه عن أحداث السجون) فقد ثبتها كما هي للأمانة التاريخية، ما عدا اضافة بسيطة توضيحية أشرت اليها في أحد الهوامش. كما أضفت هذا التمهيد مع مقالة سبق ونشرتها بعنوان (الشهيد عبد الجبار وهبي –أبو سعيد-) وجدتها ضرورية تناولت فيها حياة الشهيد والتعريف بنشاطه.

مرة أخرى جزيل الشكر للسيد علي ابو الطحين الذي تجاوب معي ولم يبخل بإرسال نسخة مصورة من الكتاب.

المجد والخلود لكل شهداء الحركة الوطنية والشيوعية السباقين في الشهادة ومقارعة الظلم والاستبداد.

محمد علي الشبيبي

السويد/ 2012/08/24

alshibiby45@hotmail.com

الناشر محمد علي الشبيبي

الشهيد عبد الجبار وهبي (أبو سعيد)*

لا أخفي على القارئ الكريم تخوفي وتهيبي من قدرة الكتابة عن الشهيد عبد الجبار وهبي (ابو سعيد) وقد أفشل في تقديمه للقارئ بما يتناسب مع نشاطه الوطني والصحفي وتكللهما بصموده الاسطوري في التعذيب ومن ثم شهادته اسوة برفاقه الشهداء من قادة الحزب الشيوعي العراقي الذين سبقوه أو ساروا على خطاه في الشهادة. لذلك ارجو من القارئ الكريم ان يستميحني عذرا إذا ما قصرت في تغطية بعض من جوانب حياة الشهيد ونشاطه، فهذه المهمة أجدر أن يتبناها رفاق دربه ومن تبقى من عائلته.

ولد الشهيد في البصرة - محلة المشراق- عام 1920 ، نشأ وترعرع فيها ودرس في مدارسها. أنهى دراسته الثانوية بتفوق ورشحته وزارة المعارف في بعثة للدراسة الى انكلترا، ولكن نشوب الحرب العالمية الثانية حال دون ذلك. فقرر السفر إلى بيروت ليكمل دراسته الجامعية في الجامعة الامريكية. تخرج من الجامعة الامريكية متخصصا في الفيزياء ومارس تدريسها في المدارس الثانوية. ولشدة ولعه ببعض الجوانب الفلسفية -فلسفة سقراط- اندفع بجدية وتشوق لدراستها. وكان لابد لدراسته للفيزياء والفلسفة أن تعمقا طريقته في التفكير والتحليل للواقع الاجتماعي والسياسي الذي كان شعبنا يعاني منه فترة النظام الملكي. فعلم الفيزياء هو العلم الذي يجيب على لماذا وكيف ومتى لدراسة الظواهر الكونية، فتكون الاجابة دائما عليه علمية ومنطقية، وهذا ما ساعده على البحث عن أسباب ومعاناة شعبنا وما هي الحلول الضرورية لمعالجة تلك المشاكل. إن تعشيق الفيزياء ومنطقها وتحليلاتها العلمية مع الاسلوب الفلسفي في التفكير[1] لتفسير الظواهر الاجتماعية في مختلف المجالات، إضافة لما عايشه الشهيد من مآسي شعبنا في ظل النظام الملكي الذي كبل شعبنا بمعاهدات غير متكافئة استرقاقية، ومن هجوم بشع على المناضلين المطالبين بالحرية والتحرر والاستقلال من قبل النظام الملكي الذي كللها بجريمة إعدام قادة الحزب الشيوعي العراقي وما أعقب ذلك من هجوم على القوى الوطنية .... كل هذا أحدث انعطافا جذريا في تفكير الشهيد الخالد فالتحق بصفوف الحزب الشيوعي العراقي، وحدد موقفه بوضوح وجرأة وشجاعة، أثبتت الأيام صلابته وقوة قناعته من خلال صموده في التعذيب

الذي مارسه البعثيون خلال حكمهم الدموي بعد انقلابهم في 8 شباط 1963 فوهب حياته دون تردد من أجل قضيته المقدسة.

بعد تخرجه من الجامعة الامريكية عام 1943 عاد الى الوطن ، فمارس تدريس الفيزياء في اعدادية بعقوبة ثم استاذا في كلية الملك فيصل حتى اغلاقها عام 1948 بسبب انتماء معظم طلبتها للحزب الشيوعي وللقوى المناهضة للنظام الملكي إضافة الى مساهمات طلبتها النشيطة في وثبة 1948.

وبدأ غير هيابا نشاطه السياسي حال عودته للعراق. فعمل في اواسط الاربعينات -1946- في صفوف "حزب الشعب" الذي كان يرأسه عزيز شريف، وكانت إلى جانبه ابنة عمه -زوجته ورفيقته- في النضال المحامية الراحلة نظيمة وهبي. ثم انتمى للحزب الشيوعي العراقي عام 1948 وكان حينها مدرسا في ثانوية الأعظمية.

ساهم بنشاط في الحياة السياسية والاجتماعية، فنشط في حركة السلم العراقية. وقد ذكر الدكتور فاروق برتو في مقالة له عن بدايات حركة السلم العراقية وتشكيل أول لجنة تحضيرية لأنصار السلام في تموز 1950 برئاسة محمد مهدي الجواهري وكان باكورة نشاط اللجنة إصدار بيان إلى الشعب العراقي نشر في الصحف بتوقيع عدد من رجال الفكر والشخصيات الاجتماعية المعروفة، يدعو البيان إلى تأييد نداء ستوكهولم وإلى مساندة الدعوة لنشر السلام العالمي ومقاومة أخطار الحرب. وكان من بين الموقعين على هذا البيان محمد مهدي الجواهري وعبدالوهاب محمود (نقيب المحامين في العراق) والمحامي توفيق منير والشاعر بدر شاكر السياب والفنان يوسف العاني والشاعر محمد صالح بحر العلوم والمحامي عامر عبدالله والدكتورة خالدة القيسي والدكتور عبدالله إسماعيل البستاني، وكان أيضا من ضمن الموقعين الشهيد عبد الجبار وهبي.

كما ساهم في عمل ونشاط المنظمات المهنية والديمقراطية، حتى انه انتدب لحضور مهرجان الشباب والطلاب العالمي في وارشو (تموز 1955) وكانت برفقته كريمته نادية (الفنانة أنوار عبد الوهاب) وابنه سعد.

ولم يسلم الشهيد من الاجهزة القمعية فأصدر المجلس العرفي -1952- عليه حكما غيابيا بالسجن مدة 15 عاما، وذلك لنشاطه في حركة السلم والتضامن ولإصداره كتابا بعنوان (السلام العالمي)، إضافة الى دوره في انتفاضة عام

1952. ولم يثنيه هذا الحكم الجائر عن مواصلة النضال، فواصل الشهيد نشاطه السياسي والحزبي متخفيا عن أعين التحقيقات الجنائية التي كانت الرقيب والسيف المسلط على القوى الوطنية أيام العهد الملكي. ومع اشتداد الحملة المسلطة على الحزب وجماهيره تقرر حينها - عام 1953- مغادرته الوطن سرا إلى سورية بجواز سفر يحمل اسم (الحاج محسن عبد) مصطحبا معه ابنته نادية –الفنانة أنوار عبد الوهاب- وابنه سعد، تاركا زوجته المناضلة نظيمة وهبي تقضي ما تبقى من محكوميتها في سجن النساء في بغداد. غادر الوطن وهو يحمل في داخله هموم الشعب العراقي، ومعاناة مناضليه ورفاقه الشيوعيين واليساريين وهم يقبعون في زنزانات النظام الملكي، ويتعرضون للمجازر والتصفيات والتنكيل والإهانات. غادر وأصوات رفاقه في السجن من خلال مكبراتهم البسيطة والمصنوعة من الكارتون وهم يهتفون بحياة الشعب والحزب ويناشدون القوى الخيرة في العالم لإنقاذهم من مجازر وحشية يعد لها النظام وقد نفذها فعلا، وواجهوا هذه المجازر غير آبهين للرصاص الموجه لصدورهم في سجن بغداد وسجن الكوت أو في تظاهرات الشعب ضد المعاهدات الاسترقاقية التي خطط لها الانكليز مع عميلهم (الباشا نوري السعيد). نعم أصوات رفاقه تناديه لينشر قصة نضالهم وجرائم النظام الدموية بحقهم وإيصالها للرأي العام العراقي والعربي والعالمي. فانكب الشهيد في سورية ليصور بأسلوبه المتميز مأساة السجناء الشيوعيين في سجون النظام الملكي ويفضح من خلال ما يكتبه أساليب النظام البربرية في مكافحة الفكر الوطني، فدون تلك الأحداث في كتابه (من أعماق السجون في العراق)، وهو يصور بدقة الأحداث المأساوية التي حدثت في سجون النظام الملكي وبإشراف وأوامر (الباشا نوري السعيد).

واصل الشهيد نشاطه الفكري والإعلامي في الصحافة السورية واللبنانية، وكان أهم ما كتب في تلك السنوات كتابه (من أعماق السجون في العراق) الذي طبعه باسم مستعار (محمد راشد) في حزيران عام 1955، وللأسف كان نشر الكتاب خلال تلك السنوات محدودا بسبب الظروف التي تعاني منها دول المنطقة فجميعها تقريبا كانت تعاني من قهر الانظمة الاستبدادية والتابعة وكانت حرية النشر والتوزيع محدودة. فقرر توزيع كتابه خلال مشاركته في مهرجان الشباب والطلبة المنعقد في وارشو عام 1955/ تموز، وبذل جهودا لترجمته باللغة

الانكليزية لإطلاع الوفود الاجنبية المشاركة في المهرجان على انتهاكات النظام الملكي لحقوق الانسان والواقع المر الذي يعيشه شعبنا.

بعد ثورة 14 تموز 1958 وقبل عودته للوطن ساهم ضمن الوفد المشارك في مؤتمر نزع السلاح والتعاون الدولي الذي عقد في العاصمة السويدية –ستوكهولم- بتأريخ 16 تموز 1958، وكان من ضمن الوفد الشهيد صفاء الحافظ وآخرين. وبعد عودته للوطن أصبح عضوا في هيأة تحرير صحيفة الحزب (اتحاد الشعب). ومارس الشهيد كتاباته الصحفية في صحيفة الحزب، واشتهر بعموده اليومي (كلمة اليوم) في الصفحة الأخيرة. كان هذا العمود بأسلوبه المتميز بقوة المعنى وعمق الفكرة وبساطة الجملة ذا وقع عظيم في نفوس ومشاعر ابناء الشعب، وكان له تأثير قوي عاصف في عقول الناس حتى يقال أن الزعيم عبد الكريم قاسم قال عنه: **(رصاص رأس القرية ولا كتابات عبد الجبار وهبي)**. كان ذو مقدرة عالية في تشخيص السلبيات واختيار مواضيعها وربطها بحكايات شعبية ليشد القارئ إلى الهدف الذي يكتب عنه. كان اسلوب الشهيد في تناوله للظواهر والممارسات السياسية السلبية (خاصة تلك التي تمس هموم الشعب) وقع كبير وجرئ بحيث أن الزعيم عبد الكريم فضل رصاصات رأس القرية يوم محاولة اغتياله على العمود اليومي للشهيد –ابو سعيد-!. وما زالت مواضيعه تحتفظ بقيمتها لغاية اليوم، إنها مواضيع حيوية تتناول بأسلوب نقدي لاذع الواقع المأساوي الذي يعيشه شعبنا، ولو نشر عموده (كلمة اليوم) المعنون (سارق الأكفان) في يومنا هذا لتصور البعض أن كاتب العمود يعيش معنا اليوم، وهو حقا يعيش معنا خالدا بكتاباته. وهكذا كان تأثير عموده ووقعه على قرائه أو على المسؤولين في الدولة، ومن كتاباته الصحفية: (أبو شوارب) ، (كان أمس)، (اقطاب وأذناب)، (شائعات وأشياء أخرى) ومقاله الشهير (اسأل الشرطة ماذا تريد وطن حر ونوري السعيد!؟) وغيرها من كتابات.

لم تتحمل أجهزة الزعيم عبد الكريم قاسم القمعية عمود الشهيد (كلمة اليوم) فضايقته وزجت به في المعتقل (حجز) دون أن توجه له أية تهمة قانونية. وتنقل في الحجز بين مديرية الأمن العامة وسجن رقم واحد في معسكر الرشيد وذلك بأمر الحاكم العسكري أحمد صالح العبدي بذريعة "الخطر على أمن الجمهورية". لكن الشهيد لم يستسلم لهذه الضغوطات وخرج من المعتقل في أواخر 1961 بتأثير الضغط الجماهيري، ليعيش في أحضان شعبه وملهمه الأول في كتاباته، وهو أكثر

تصميما على مقارعة الدكتاتورية والحفاظ على مكاسب ثورة 14 تموز وفضح قوى الردة التي أحكمت سيطرتها على جميع مؤسسات الدولة الأمنية.

الانقلابيون الفاشست لم يمهلوه طويلا ففي يوم الجمعة 8 شباط 1963 سيطر الانقلابيون البعثيون على الحكم وبدأت مرحلة جديدة دموية في حياة الشعب العراقي. وتعرض الحزب الشيوعي إلى هجمة بربرية للقضاء عليه، وأقدمت سلطة البعث على اعتقال الالاف من الشيوعيين وأصدقائهم وتعريضهم لشتى صنوف التعذيب البربري وتصفية المئات منهم تحت التعذيب وفي مقدمتهم قادة الحزب (سلام عادل ورفاقه)، كل ذلك في محاولة يائسة في تصفية الحزب الشيوعي. لقد أفشل الشعب العراقي وشجاعة وتصميم القيادات الحزبية الناجية من الاعتقال، محاولات الانقلابيين اليائسة، فاحتضن الشعب كوادر وقيادات الحزب ووفرت لهم الملجأ الآمن لإعادة تنظيم صفوف الحزب وتضميد جراحه وقيادة الجماهير مجددا. وكان عبد الجبار وهبي ورفاقه جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي قد شكلوا مركزا جديدا للحزب لقيادته وإعادة نشاط منظماته وتجميع أعضائه الذين نجوا من الاعتقال. فنشطوا وعملوا بجد في الخفاء لإعادة بناء الحزب وجمع كوادره ومنظماته وقيادة النضال من أجل اسقاط الانقلابيين. لكن شدة وشراسة الهجمة وهستيريا الانقلابيين بعد فشل حركة الشهيد حسن سريع – في 3 تموز- نجحت في اعتقال قيادة الحزب الجديدة ممثلة بجمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وعبد الجبار وهبي. واعتقل القادة الشجعان يوم 7 تموز 1963 في دار والد الدكتور عطا الخطيب وأعلن عن إعدامهم يوم 19 تموز 1963[2]!. ويروي المؤرخ الراحل د. علي كريم سعيد (بعثي سابق) نقلا عن محمد علي سباهي شراسة وبربرية التعذيب الذي لاقاه الشهيد عبد الجبار وهبي ورفيقيه، فيكتب:

{يقول الضابط محمد علي سباهي الذي كان عضوا وأحد مؤسسي المكتب العسكري لحزب البعث العربي الاشتراكي قبل 8 شباط: "في عام 1963 زرت في قصر النهاية عمار علوش وكان مشرفا على التحقيقات، فرأيت عنده عبد الكريم الشيخلي -وزير خارجية فيما بعد- وأيوب وهبي وخالد طبرة، وفوجئت بالصحفي عبد الجبار وهبي ممدوداً على الأرض وكان على وشك الموت ويطلب الماء، ويجيبه خالد طبرة -مدير عام فيما بعد-: "ها كواد تريد مي –ماء-!!"، ولم يعطه}. ويضيف الراحل د. علي كريم سعيد فيكتب في نفس الصفحة: {وكان الدكتور فؤاد بابان قد أخبرني بمدينة السليمانية عام 2001 قائلا: "كنت معتقلا

في قصر النهاية، فرأيت عبد الجبار وهبي -أبو سعيد- منشور الرجل من تحت الركبة بآلة نشر خاصة، وكان إلى جانبه شخص آخر لديه يد واحدة معلق منها}[3].

وبعد أن روى الكاتب علي كريم سعيد ما ذكره له بعض المسؤولين البعثيين على تعذيب الشهيد عبد الجبار وهبي، يواصل كتابته ليروي بعض ما سمعه من هؤلاء البعثيين وشهادتهم على أحداث وجرائم الانقلابيين في 8 شباط بحق القيادة الجديدة للحزب (جمال الحيدري محمد صالح العبلي وعبد الجبار وهبي) وما لاقوه من تعذيب بربري وعن مواقفهم البطولية الشجاعة، فيكتب: **{وقد روى لي الدكتور حامد أيوب العاني عن شركاء سجن محمد صالح العبلي بأنه، أي العبلي، كان مازال على قيد الحياة عندما أذيع نبأ إعدامه، وكان الهدف من إبقائه حيا يوماً آخر هو مساومته، فقد جاء وزير الدفاع صالح مهدي عماش وأسمعه نبأ إعدامه مذاعا من إذاعة بغداد، وساومه قائلاً: "لقد اذيع خبر إعدامك، وأصبح في علم الناس جميعاً انك في عداد الموتى." وأخرج من جيبه شيكا موقعاً على بياض وقال: "ضع المبلغ الذي تشاء وبلا حدود، واختر البلد الذي ترغب أن تعيش فيه، وأنا شخصيا أضمن لك ذلك، مقابل ترك العمل". وحتما كان يقصد بترك العمل والاعتراف أيضا. وبالنسبة لمحمد صالح العبلي كان ذلك أسوأ من الموت، رفض فقتل. وقد روى خالد طبرة –عضو هيئة التحقيق ومدير عام بعد 1968- لصفاء الفلكي –سفير في أكثر من بلد، وعضو في حزب البعث وشارك في كل المراحل السابقة- قائلا: "حفرنا أنا وسعدون شاكر –وزير داخلية ومدير أمن عام بعد ناظم كزار- قبراً لمحمد صالح العبلي، وأنزلناه الى القبر –الحفرة- وبعد مَدِّه بداخله، طالبه سعدون شاكر بالاعتراف أو الموت!؟ فرد العبلي بشجاعة واتهمنا بخيانة الوطن. فأطلق عليه سعدون شاكر فوراً دون أن يعترف أو يتنازل، وحصل الأمر نفسه مع الضابط مهدي حميد وحمزة سلمان الجبوري}[4].**

بهذه الشراسة والهمجية الفاشية تعامل البعثيون، قادة انقلاب 8 شباط 1963 الدموي، مع القيادات الشيوعية وأصدقائهم بهدف القضاء على الحزب الشيوعي وتنظيماته. وقد أثبتت لهم القيادات الناجية من بطش البعث وحرسه القومي انها قادرة على إعادة تنظيم الحزب وقيادة نضال الشعب، وبذلك أكدت صحة مقولة الخالد فهد (الشيوعية أقوى من الموت وأعلى من أعواد المشانق). لا الارهاب

وممارسة ابشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، ولا التصفيات الجسدية التي مورست مع قيادات وكوادر وأصدقاء الحزب، جميع هذه الأساليب لم تكن قادرة لإشاعة الرعب والخوف والحط من معنويات الناجين من الشيوعيين لمواصلة النضال. ولم تثن هذه الممارسات عبد الجبار وهبي ورفيقيه البطلين جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي من تشكيل مركزا حزبيا لقيادة الحزب، متحدين بذلك همجية الانقلابيين، لمواصلة جمع الصفوف وتنظيمها والعمل من أجل مصالح الشعب. هكذا كان الشهيد عبد الجبار وهبي (ابو سعيد)، فلتعش ذكراه منارا ينير الدرب لكل من يناضل من أجل عراق ديمقراطي حر مستقل، والمجد والخلود لكل شهداء الحركة الوطنية.

في اتصال تلفوني للتعرف على أية آثار مادية (صور، رسائل، كتابات ...) تحتفظ بها العائلة تخص حياة الشهيد ، حينها سمعت الجواب وصُعقت واحسست بألم العائلة عندما أخبرتني كريمة الشهيد نادية (الفنانة أنوار عبد الوهاب) أن عائلتها لم يتبق لها أي أثر من والدها!؟ فقد نهب وأتلف الحرس القومي كل محتويات دارهم أيام حكم البعث الدموي عام 1963. وكل ما تبقى لديهم صورة التخرج الجامعي (الصورة في مقدمة الكتاب) التي أهداها الشهيد لصديقه الراحل فريد الاحمر، وخط الاهداء خلف الصورة!؟ وقد أعادها الراحل فريد الأحمر لعائلة الشهيد ليخفف عن العائلة بعض الألم، ولتبق الصورة الوحيدة التي تحتفظ بها العائلة!

محمد علي الشبيبي

السويد 2012/09/10

***- مصادر المعلومات عن الشهيد –ابو سعيد- مستقاة من مجموعة كتابات وحوارات، من ضمنها حوار مع ابنته نادية (الفنانة أنوار عبد الوهاب) نشرت في الصحافة والمواقع الالكترونية عن حياة الشهيد.**

(1)- يصف البعض الفلسفة بأنها "التفكير في التفكير"، أي التفكير في طبيعة التفكير والتأمل والتدبر والميل للبحث والتساؤل والتدقيق في كل شيء والبحث عن ماهيته ومختلف مظاهره وأهم قوانينه.

(2) - د. علي كريم سعيد/ العراق البرية المسلحة حركة حسن سريع وقطار الموت 1963 صفحة 59.

(3) و(4) – نفس المصدر السابق صفحة 62.

الناشر محمد علي الشبيبي

إلى القارئ العربي

ان الارهاب البوليسي والحكم العسكري العربي والمعتقلات والسجون والمجازر والقوانين الرجعية والاستهتار بالدستور وبالقوانين الرجعية ذاتها، وكل ما جرى وما هو جاري في العراق، لم يبق سراً خافياً على الرأي العام العربي والعالمي. فان "نقرة السلمان" مثلاً، لم تعد اسماً يعرفه عرب العراق وأكراده وحدهم وليس في العالم العربي يجهل أيضا ان حلف مندرس- السعيد- ايدن الاستعماري العدواني ما كان له ان يظهر إلى عالم الوجود لولا سياسة البطش والدكتاتورية الرجعية السافرة التي مارستها الطغمة الحاكمة في العراق وعلى رأسها عصابة نوري السعيد وان الشعب العراقي الذي ناضل بكل قواه ضد الحلف المجرم كما ناضل ضد الاحلاف المشابهة له من قبل وكما تناضل الان ضد هذا الحلف الشعوب العربية الشقيقة، لا يلتزم ولا يعبأ بقصاصة من الورق تحمل توقيع نوري السعيد وموافقة برلمانه المزيف.

ومع ذلك فان القارئ العربي وكل الاوساط الوطنية العربية والرأي العام بحاجة إلى التعرف، على نحو أكثر دقة وواقعية، على طبيعة تلك السياسة المجرمة -سياسة الخيانة الوطنية السافرة والإرهاب الرجعي الدموي الأسود- التي اعتمدتها عصابة نوري السعيد في تحقيق إرادة أسيادها، سعاة الحرب المستعمرين الامريكان والانكليز. ولمثل هذه المعرفة أهمية خاصة في هذا الظرف الذي يجهد فيه الاستعمار وأعوانه للإيقاع بالشعوب العربية الواحد تلو الآخر، في فخ حلف تركيا-العراق. فليس نوري السعيد إلا واحداً من تلك الذئاب المسعورة والأفاعي السامة التي ربّاها الاستعمار وتعهدها ومنحها الألقاب والأوسمة ونفخ فيها من روح زعامته وأمرها بان تحكم بأمره. وفي كل بلد عربي أكثر من ربيب واحد، لو تعرّوا مثلما تعرّى نوري السعيد وأفلسوا مثلما أفلس وفقدوا مثله كل رجاء في اللف والدوران والتستر، لأتوا بمثل ما أتى به نوري السعيد وعصابته في العراق.

فمنذ وقت قريب ظهرت في الصحافة الامريكية تصريحات أدلى بها نوري السعيد حول الاحلاف الاستعمارية قال فيها: ان العرب لا يرفضون التحالف مع الغرب لو ان حكوماتهم عرفت كيف تكلمهم بصراحة وجرأة.

أية "صراحة" وأية "جرأة" يريد نوري السعيد وتريد الصحافة الامريكية ان تعلمها للحكومات العربية؟ ان نوري السعيد إذ يتهم الحكومات العربية (وبعضا منها على الاخص) بالعجز والجبن وعدم الصراحة وإذ يفخر هو بصراحته وجرأته، فانما يعبر في الواقع عن خلاصة تجارب السياسة الاستعمارية العدوانية التي اتجهت منذ عشر سنوات بقيادة الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الامريكية، نحو تشديد السيطرة على بلدان الشرق الاوسط وتحويلها إلى قاعدة حربية للاعتداء على الاتحاد السوفياتي، حصن السلام ونصير الشعوب وصديق العرب الأكبر، تلك السياسة التي أصطدمت وما تزال تصطدم بمقاومة الشعوب العربية. فقوله هذا إنما يعني: ان الشعوب العربية لا يمكن اقناعها بقبول الاحلاف والتكتلات الحربية إلا بسياسته "الصريحة" "الجريئة"، سياسة الارهاب والمذابح والمشانق والسجون.

وقد اعطت الدبلوماسية الامريكية كثيراً من الادلة على إيمانها بهذا الرأي وخصوصا بعد ابرام حلف تركيا-العراق. وما الضغط والتهديد والاستفزاز من جانب الاتراك والصهيونيين، وما مصرع العقيد الوطني عدنان المالكي على يد عملاء الاستعمار وبتوجيه منهم، وما تدخل ممثلي الحكومة الامريكية في الشؤون الداخلية لبعض الاقطار العربية، إلا تطبيق عملي للافكار التي عبر عنها نوري السعيد، ومحاولة لإقناع الحكومات العربية وخصوصاً حكومتي مصر وسوريا، بان تقتفي خطى حكومة السعيد. ومن هذا القبيل أيضاً ولكن على الطريقة الانكليزية، ما أظهرته ملكة بريطانيا العظمى من عواطف نبيلة نحو نوري السعيد وتقدير سام لخدماته القيمة بمنحها اياه (في أوائل حزيران 1955) وساماً من أرفع الاوسمة الانكليزية.

فجدير بكل عربي ان يتدبر ما يبيته المستعمرون وعملائهم وان يرى إلى سياسة الارهاب والهجوم على الحريات الديمقراطية باعتبارها الوجه الكافي لسياسة الاحلاف الحربية.

ان الوقائع المفجعة التي سيطلع عليها القارئ العربي في هذا الكتاب من خلال ما سنعرضه من صور الحياة في السجون العراقية ومجازرها، ستكشف القناع نهائياً عن وجوه اولئك "الساسة" الذين يدافعون عن الاحلاف العدوانية ويرون في نوري السعيد "الصريح" "الجريء"، نوري السعيد التي تحاول الدعاية

الاستعمارية ان تخلق منه بطلاً من أبطال العالم الحر، معلماً لهم ومرشداً. وعندئذ يستطيع كل عربي ان يقول لهم: هذا أنتم وتلك نواياكم!

وسيجد القارئ في صفحات هذا الكتاب، كما نرجو، نواحي أخرى تستحق الاهتمام وإمعان النظر. فالعراق بلد تحكمه شركات البترول وكبار الاقطاعيين وحفنة من كبار الملاكين والمحتكرين، الذين جمعتهم بشركات البترول والشركات الاحتكارية الاخرى رابطة مصلحة واحدة في ان يظل الشعب بقرة حلوباً ويد رخيصاً للعمل، يستغلونه أبشع استغلال ويربحون أقصى الارباح على حساب كدحه المتواصل وجوعه الدائم وتأخره وجهله. تعاونهم في ذلك فئات من محترفي السياسة ورجال الجيش والشرطة والإدارة المدنية الذين أكتسبوا خلال فترة قصيرة من "الحكم الوطني" الذي أعقب ثورة 1920، ثروات طائلة فارتبطت مصالحهم المادية ومراكزهم الاجتماعية بالأوضاع الجديدة التي ترتب عليهم ان يحرسوها ويحافظوا عليها. وخلال الثلاثين سنة الماضية تركزت الثروة أكثر فأكثر بيد قلة من كبار الاقطاعيين وأبناء العائلات الذين تناوبوا وتبادلوا في مواقيت "عادلة" كراسي النيابة والوزارة، لينفذوا سياسة معلومة مقررة، ترسمها لهم المراجع العليا في السفارتين الانكليزية والأمريكية ومن تعتمدهم من كبار اصدقائهما الذين كان نوري السعيد أبرزهم وأقواهم في السنوات الأخيرة.

كان الجهاز الحاكم وعلى رأسه عصابة نوري السعيد أداة طيعة للسياسة الاستعمارية التي استنزفت ثروة البلاد وأفقرت الشعب وحالت دون تطور الاقتصاد الوطني وتقدم الصناعة الوطنية. فكان من أثر ذلك ان اشتد التناقض بين الاستعمار ومجموع الشعب وتعممت عوامل السخط والحقد على الاستعمار وحلفائه وعملائه في حين ان البرجوازية الوطنية ظلت هزيلة ضعيفة، اقتصادياً وسياسياً. وقد أدركت الجماهير بتجاربها الخاصة، خصوصاً في سنوات ما بعد الحرب حينما سمحت الحكومة سنة 1946 لعدد من الاحزاب الوطنية بان تزاول نشاطها السياسي، ادركت ان البرجوازية أضعف وأعجز من ان تطلع بقيادة نضال جماهيري محتدم متزايد في الشدة والعنف ضد الاستعمار والإقطاع ومن أجل الاستقلال الوطني والحريات الديمقراطية ومطالب الشعب الملحة. فصارت الجماهير الواعية تلتف حول الطبقة العاملة التي برهنت انها الطبقة الاكثر ثباتاً واستقامة وقدرة على قيادة النضال الوطني ضد الاستعمار والرجعية وأساليب الحكم التعسفية الارهابية الظالمة.

ولم يكن الاستعمار ليجهل من جانبه ما كان يجري من تطورات خطيرة في ترتيب القوى الطبقية وارتفاع مكانة الطبقة العاملة وحزبها السياسي في الحركة الوطنية التحريرية. فركز هجومه ضد الحركة العمالية ولجأ إلى أقسى تدابير القمع ضد نضالات العمال الاقتصادية والسياسية. وفي سنتي 48-1949، بعد وثبة الشعب الكبرى ضد معاهدة الدفاع المشترك مع بريطانيا "معاهدت بورتسموث"، شهد العراق أفضع هجوم انتقامي تعرض فيه آلاف وآلاف من المواطنين الى السجن والتشريد والاضطهاد واعدم فيه أصلب قادة الحركة العمالية الوطنية ولكن الارهاب ضد الطبقة العاملة وحزبها السياسي، وإعدام قادتها، زاد من ثقة الجماهير وإيمانها بالطبقة العاملة وزاد من التفافها حولها، وقد ثبت للاستعمار ان المشانق والسجون والقوانين الرجعية وقانون مكافحة الشيوعية "المادة الاولى من ذيل قانون العقوبات" لم تكن كافية لصد تيار الحركة الوطنية المتصاعد ولا كافية لمنع تحول قيادتها إلى الطبقة العاملة وحزبها السياسي. ثبت ذلك بشكل ملموس في وثبة 1952 التي لعبت الطبقة العاملة وحزبها الدور القيادي فيها، كما هو معلوم – تلك الوثبة التي اطاحت بحكومة (العمري) ووضعت حد للتفكير بمقترحات الدول الاربع للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط لذلك لجأ الاستعمار والطغمة الحاكمة إلى ارهاب أشد قسوة وفتكاً، تناول جميع الحركات الديمقراطية الجماهيرية وخاصة الحركة النقابية والطلابية وركز حقده بوجه خاص على السجناء السياسيين فنظمت السلطات الرجعية في صيف 1953 مذابح السجون المشهورة وشددت أساليبها الوحشية في معاملة السجناء في سجون نقرة السلمان وبعقوبة بقصد ابادتهم أو تحطيم معنوياتهم وحملهم على الخيانة.

ان مذابح صيف 1953 والحوادث الاخرى التي رافقتها في سجن "نقرة السلمان" يمكن وصفها بانها شكل اعلى من اشكال الارهاب الذي ابتدأ بميثاق 1949 واستمر عدى فترات مقيدة، حتى هذا اليوم واتسع في صيف 1954 بعد تأليف نوري السعيد القائمة، حتى شمل كل مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية، وحتى أصبح كل نشاط سياسي أو اجتماعي أو فكري تشم منه رائحة المعارضة للاستعمار والأحلاف، نشاطاً محرماً "وشيوعياً" يمكن ان يؤدي بصاحبه إلى المشنقة أو نزع الجنسية حسب القوانين التي سنها نوري السعيد ووافق عليها برلمانه المزيف. برلمان حلف تركيا-العراق واتفاقية نيسان العراقية-البريطانية.

لقد اعتمدنا في جميع الوقائع والمعلومات على وثائق رسمية وعلى شهادات ومذكرات وتقارير اناس عاشوا حياة السجن وكان لهم شرف الصمود بوجه الاضطهاد والجرائم والمجازر. وقد توخينا ان يأتي هذا الكتاب على صورة "ريبورتاج" ممتع –ان صح التعبير-، لكل ما هو جوهري ونموذجي في حوادث صيف 1953 وما بعدها. وإذا كان لأحد ان يتشكك في صدق الوقائع فليس بوسعنا إلا ان نقول له ان تلك الوقائع شهدها واطلع عليها آلاف الناس من السجناء وأهلهم وأصدقائهم وانه سيأتي اليوم الذي يتكلم فيه اولئك الناس امام "محاكم الشعب" ليقدموا لنا صورة كاملة عما شهدوه وعرفوه في أعماق السجون العراقية وذلك اليوم آت لا ريب فيه.

لا نريد ان نستبق القارئ إلى الانطباعات والاستنتاجات التي من حقه وحده ان يكونها لنفسه، بعد قراءة هذا الكتاب، إلا ان من حقنا أيضاً ان نقول له: ان قصة الحياة في السجون العراقية ليست قصة ظالم ومظلوم، بل قصة صراع دام بين قوتين عنيدتين تجمعهما عداوة قاتلة، كعداوة الحق للباطل، والحياة والموت. ثم، من واجبنا أيضاً ان نقول للقارئ وللرأي العام العربي والعالمي: ان الروح النضالية العالية التي تكشف عنها حوادث هذا الكتاب إنما هي روح شعب عظيم مجاهد لن تثنيه عن عزمه سجون ومشانق ومجازر ولن تقف في طريقه طغم حاكمة وعصابات ومؤامرات. وإذا كان نوري السعيد قد "نجح" بعد تمهيد من الإرهاب، والمجازر والمراسيم، في وضع توقيعه، بيد مرتعشة، على ذيل أوراق مكتوبة بالعربية والتركية والانكليزية فان الشعب العراقي الذي أنزل بالمؤامرات الاستعمارية ضربات قاصمة وهزم ابطالها أكثر من مرة خارج حدوده، ليملك الان كل القوى والإمكانيات لقبر حلف مندرس-السعيد-ايدن، والسير الى الامام بالتضامن مع كل الشعوب العربية الشقيقة والمجاورة في نضاله من أجل السلم والاستقلال والحرية والتقدم، في قافلة الانسانية السائرة نحو غدها السعيد.

محمد راشد

(عبد الجبار وهبي –أبو سعيد-)

بغداد –حزيران 1955

الناشر محمد علي الشبيبي

قلب بغداد

قف!

فهذا هو الجدار الطويل ... الطويل، الذي يحجز خلفه مسرح الجريمة الشنعاء، مذبحة 18 حزيران 1953. هذا هو جدار السجن السياسي من سجن بغداد المركزي.

لستَ في صحراء أو غابة أيها القارئ. أنت في قلب بغداد. أنت في باب المعظم.

تلك هي المكتبة العامة الوحيدة في عاصمة الرشيد والمأمون، تقابلها عبر ساحة "باب المعظم" قاعة الملك فيصل، القاعة الارستقراطية الفخمة للتمثيل والمحاضرات، الوحيدة في عاصمة بلاد الحضارات القديمة والنفط والكبريت.

هنا، على الساحة أيضاً، مديرية مصلحة نقل الركاب في العاصمة، ذلك المشروع الانكليزي الذي تديره الحكومة العراقية لقاء عمولة معينة. وهناك، أبعد قليلا، وأنت تدخل شارع الرشيد تقع وزارة الدفاع ومن خلفها مجلس الأمة "البرلمان". وعلى دجلة ما بين وزارة الدفاع حتى شارع المتنبي، تحتشد معظم الوزارات والدوائر الحكومية والمحاكم في بنايات السراي العثماني، ومعظم دور الصحف والمطابع. يقابل هذا المحتشد، عبر شارع الرشيد، جامع الحيدرخانه المشهور الذي انطلقت منه أول مظاهرة في بغداد في ثورة "1920" ضد الاحتلال البريطاني، حيث سقط برصاص الانكليز عامل أخرس فشيعته وبكته بغداد برمتها.

هنا مقاهي بغداد –مقهى خليل، مقهى البرلمان، مقهى حسن عجمي، مقهى عارف آغا، مقهى الزهاوي. هنا انتظمت حلقات الفكر والأدب والسياسة في سنوات ما بعد ثورة 1920-.

وهنا أيضا سوق اعراض بغداد، المبغى العام "الكلجية" كما يسمونه، غير بعيد عن الوزارات والدوائر الحكومة ومديرية الشرطة العامة.

لنعد من حيث أتينا. ها هي ساحة باب المعظم حيث تتقاطع أربعة شوارع. ولنسر في شارع الامام الأعظم "أبي حنيفة". هذا هو الجدار الطويل، مرة أخرى،

تتصل به مديرية السجون العامة. تقابلها المكتبة العامة –كما ذكرنا- تليها دكاكين، مقهى صغير، معمل نجارة، فمتحف التاريخ الطبيغي، فعيادة حماية الأطفال، فمستشفى حماية الأطفال، فوزارة الخارجية العراقية، فحدائق المعرض. وأبعد قليلاً تقع الثكنة التركية القديمة ومقر حامية بغداد. إلى الشرق كلية الهندسة. إلى الشمال كلية الحقوق فالوزيرية، حيث تحتشد كل السفارات والمفوضيات الأجنبية عدا السفارة البريطانية "في الكرخ" والسفارة الامريكية في الطرف الأقصى من الكرادة الشرقية، بعيدا عن الناس، بعيدا عن الحركة ....

ومن جانب آخر من جوانب ساحة المعظم يتفرع شارع مزدحم بالسيارات والكراجات، حيث تقع كلية العلوم والآداب وثكنة شرطة الخيالة، تقابلها كلية الملكة عالية للبنات، وأبعد قليلاً إلى الشرق يبدأ شارع غازي وتبدأ معه منافذ بغداد الكادحة –الفضل، بني سعيد، قنبر علي، أبو سيفين، أبو شبل، باب الشيخ ... -.

وخلف السجن من جهة الغرب حتى دجلة يقع مستشفى "المجيدية"، إحدى مآثر السلطان عبد المجيد، بحدائقها الفسيحة ومبانيها القديمة والحديثة. وفي الجهة الملاصقة للسجن من المجيدية، تمتد مباني الكلية الطبية الملكية وكليتي الصيدلية والكيمياء.

هذا مكان السجن المركزي من قلب بغداد.

هنا نقف نحن، وسط شارع الإمام الأعظم وعلى بعد خطوات تمتد ساحة باب المعظم. على يميننا الجدار الطويل ... وإلى يسارنا وزارة الخارجية العراقية.

على يميننا مسرح جريمة شنعاء مخجلة، وإلى يسارنا مكان يتحدث فيه أصحابه إلى ضيوفهم بلغة ناعمة مؤدبة ويحفظ فيه موظفون أمناء وثيقة حقوق الإنسان وشريعة الأمم المتحدة، إلى جانب النسخة الاصلية من معاهدة 1930 العراقية البريطانية الملغاة ومعاهدة التحالف التركي – العراقي- البريطاني (الامريكي بالطبع)، التي حلت محلها.

وبإمكاننا حيث نقف أيها القارئ، أن نشارك السجناء السياسيين مرتين في اليوم سماع صافرات الشرطة وهي تنذر الناس والباصات وسيارات التاكسي بان تتوقف عن السير ريثما يمر الموكب الملكي ذاهبا إلى البلاط من هذا الطريق بالذات وعائد منه. وان نشارك الضيوف الأجانب انطباعاتهم عن بناية وزارة

الخارجية ذات الجمال المتزن الهادئ، بأقواسها وفسيفسائها الملون التي تذكر بثلاثة عشر قرنا من الحضارة العربية الإسلامية التي أمرت بان (لا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق)، ويزعم الحكام العراقيون الرجعيون انهم ورثتها وحماتها. وان نشارك في دهشتهم من "شجاعة" الحكام العراقيين الذين نصبوا في هذا المكان من قلب بغداد ، ربايا للرشاشات وأطلقوا النار على 150 إنسان أعزل، تحيط بهم أربعة جدران. بإمكاننا أيها المواطن أن نتحسس حيث نقف، نبض الحياة في هذا البلد، وصراع كل المتناقضات فيه. وبإمكاننا، ونحن في هذا الجزء من بغداد حيث تنشط الإنسانية والرحمة في المستشفيات، والفكر والأدب والعلم والسياسة في المدارس والكليات والمكتبات ودور الصحف والمطابع، والعمل والحركة والضجيج في الكراجات والباصات ودوائر الحكومة والمقاهي، بإمكاننا بطلقة واحدة من مسدس نطلقها في الفضاء، أن نهز أعصاب بغداد كلها وان نترك العيون والآذان والشفاه تتطلع وتتسمع وتستفهم:

شكو ، داد؟؟ شكو باب المعظم؟

عفوا أيها القارئ! فاتني أن أخبرك أن الشارع المزدحم بالباصات والكراجات وثكنة الخيالة وكلية العلوم، الموصل ما بين باب المعظم وشارع غازي، هذا الشارع قد أُطلق عليه أسم "نوري السعيد" . وفي التسمية اعتراف بفضل نوري السعيد على أرصفة هذه الأماكن المشهورة من بغداد وعلى أجوائها وخرائبها ومبانيها. ذلك أن باب المعظم عرفت أكثر من مرة، بفضل الحكام الرجعيين وعلى رأسهم نوري السعيد، مذاق الدم ورائحة البارود وغاز الدموع. واحتفظت على الجدران والشرفات بأوسمة الرصاص وآثار الكر والفر. فمن تلك الساحة أنطلقت شرارة وثبة كانون الثاني 1948 التي طوحت بمعاهدة "بورتسموث " اتفاقية جبر – بيفن ، ومنها في سنة 1952 تدفقت أولى مظاهرات تشرين الثاني التي أحبطت مقترحات الدول الأربع: امريكا، انكلترا، فرنسا، تركيا، للدفاع المشترك، والقت على المستعمرين وأذنابهم درساً آخر من دروس الوطنية الثائرة.

أما في هذا اليوم الثامن عشر من حزيران 1953، بعد الظهر، فلابد أن يكون لنوري السعيد، وزير الدفاع والرئيس الفعلي لوزارة جميل المدفعي القائمة حينذاك، لابد أن يكون لديه فضل جديد يضيفه إلى أفضاله السابقة. فثمة أمور غريبة تجري في باب المعظم!

الأحكام العرفية مازالت معلنة منذ وثبة تشرين الثاني 1952 وبغداد هادئة ساكنة إلا من الهمس، والغضب المطل من العيون. وعرائض الاحتجاج الشعبي، تنتقل من يد إلى يد بسرعة وحذر. والنظام والأمن سائدان مستقران! فما معنى تلك الفصائل من الشرطة، بخوذها الفولاذية وسياراتها (الجيب) المسلحة ورشاشاتها وحقائب قنابل غاز الدموع! ما معنى أن تتجمهر الشرطة في ظل الحائط الطويل ثم تذهب فصائل هنا وهناك وكأنها تحتاط وتستعد لأمر ما!؟

ما معنى تلك الحركة الغامضة المريبة؟

شهدت باب المعظم في السنوات العشر الماضية كثيراً من مثل هذه الحركات. كانت الشرطة تصطف وتتنكب السلاح وتتفرق جماعات إلى رؤوس الطرق والمنعطفات وتختبئ في المقاهي وتتحصن على السطوح وخلف الحيطان. ولا تلبث طويلا، حتى كنت تسمع من جهة ما، همهمة بعيدة. ويتوتر الجو وتتراكض الشرطة وتطقطق ترابيس البنادق وتجنح السيارات إلى الأرصفة. وتبرز فجأة لافتات وأعلام فوق موجة حالكة مضطربة عارمة، من الرؤوس والسواعد والصدور، تتقدم باندفاع نحو باب المعظم. ويدوي الرصاص، وتدوي الحناجر. وتتمزق اللافتات وتتلطخ بالدم وترتفع على الأعواد مزق حمراء طرية من قميص أو جاكيت. ويعلو الهتاف: يسقط الاستعمار، يسقط الجلادون، تسقط المشاريع الحربية، تسقط معاهدة 1930، يعش السلم، تعيش الجبهة الوطنية. وتقع الضحايا ويفشل الرصاص. وتتقدم الجماهير، وتطير كأسراب الجراد الجائع، قطع الحجارة والطابوق"الآجر" من كل صوب. وتقترب الوجوه المعفرة الثائرة تعلوها صفرة الغضب. ثم تشهد باب المعظم عجائز حافيات الأقدام وعمال بناء وطلاب وطالبات وماسحي أحذية صغار ومحرري صحف وحمالين عرب وأكراد وكتاب وشعراء شباب. وتخلو باب المعظم من أيما أثر للشرطة سوى خوذة مهشمة وسيارة جيب تأكلها النار، وروائح خانقة. وتحتل الجماهير شوارع بغداد فتسقط الوزارات ويطير الوزراء إلى حيث لا يعلم إلا السفير البريطاني.

شهدت باب المعظم الكر والفر والتطويق ومناوشات شرطة الخيالة المتحصنة فوق سطوح الاصطبلات. وألفت صفير سيارات الاسعاف ورأت أقداماً ميتة، حافية أو في الجوارب والحذاء اللامع، تتدلى فوق الأعناق أو من نقالات الاسعاف، رأت رؤوسا معصوبة، وبقع دم، وهراوات وخناجر. وتعلمت فلم يعد

يفزعها شيء، لا دماغ بشري تنثره رصاصة ولا ضابط شرطة يموت تحت الأقدام. رأت مشنقة وشهيد[1] يصيح من فوقها فجر 15 شباط 1949: (لي الشرف أن أشنق في هذا المكان الذي تنطلق منه مظاهرات أبناء الشعب).

ورأت إمرأة فوق كلية العلوم والآداب، تلف العباءة السوداء على خصرها، في 17 كانون الثاني 1952، وتهلهل وسط الرصاص وقنابل الغاز المتطايرة في الفضاء[2].

ورأت أيام تشرين المجيدة من سنة 1952 وخاتمتها على يد الجيش الذي استعانوا به بعد هزيمة الشرطة، ورأت سيارات الجيش وأكياس الرمل ونظرات حادة تصوبها الجماهير من عيون حاقدة قلقة: انهم يعفرون شرف الجيش بالتراب!

عرفت باب المعظم عدوها جيداً في كل صوره وحركاته وبكل قسوته وبربريته. لكنها تقف حائرة هذا اليوم، الثامن عشر من حزيران 1953، بعد الظهر، لا تدري من أمرها شيئاً. فالعدو يفاجئها بأسلوب جديد وبحركات غريبة لا تفسير لها. كانت الشرطة تطوق السجن وتسد المنافذ إليه من كل الجهات. وقد حولت طريق الباصات والسيارات الذاهبة إلى الاعظمية والعائدة منها، إلى شارع آخر وأمرت الناس فيما حول السجن بالنزول من على السطوح والشرفات. وكانت الامدادات من الشرطة تتوالى وكلها بملابس الميدان. ثم ظهرت أعداد كبيرة من الشرطة فوق سطوح السجن وأبراج المراقبة. ومن بعيد صار الناس يراقبون تلك الحركة النشيطة، والشرطة تطاردهم وتلاحقهم إلى شارع نوري السعيد والرشيد وباتجاه الاعظمية وكلية الهندسة وشوارع العيواضية. ومن بعيد، حمل الهواء صياحا وتهديداً وشتائم، وارتفعت دمدمات قنابل الغاز، وحظرت سيارات الإطفاء التي صبت مياه خراطيمها من فوق السطوح، في بطن السجن، مع سيل الشتائم والأحجار والرصاص الذي أخذ يثور ويلعلع ويشتد.

---

(1)- الشهيد حسين محمد الشبيبي "صارم" الذي أعدمه الاستعمار مع رفيقيه يوسف سلمان "فهد" وزكي بسيم "حازم"، وهذه مقولته الشهيرة هتف بها وهو يرتقي منصة الإعدام.

(2)- كان ذلك في الذكرى الرابعة لوثبة كانون حينما أضربت الكليات وخرج الطلاب والجماهير في مظاهرة من باب المعظم. وبعد مهاجمة الشرطة لها، اعتصم بعض المتظاهرين في بناية كلية العلوم وجرت معركة حصار دامت بضع ساعات.

هناك شيء من الأعماق، من الضمائر، شيء غير الحق والغضب، يولد في قلوب الناس الذين شاهدوا من بعيد تلك الحركات الغريبة وسمعوا الرصاص وفهموا ما أقدمت عليه الحكومة وراء الجدار الطويل. انه الاشمئزاز!

كانت باب المعظم، حتى الحيدرخانة في شارع الرشيد وحتى مقاهي الفضل في شارع غازي، تتساءل بذهول عن الرصاص الذي انطلق في مساء ذلك اليوم.

صعب على قلب بغداد الأبي الشجاع ان يفهم وان يسلم بصدق الخبر الذي انتشر في المقاهي والبيوت والحوانيت والشوارع، خبر المذبحة في السجن السياسي. مستحيل! هذا مستحيل! وباتت بغداد، تلك الليلة، في قلق شديد فهي تخشى أن يكون المستحيل قد وقع فعلا.

في صباح اليوم التالي أصدرت مديرية الدعاية العامة نيابة عن الحكومة، هذا البيان ننقله إلى القارئ نصاً:-

{كانت الحكومة قد نظرت بعين العطف إلى طلبات ذوي السجناء الموجودين في سجن نقرة السلمان فنقلت أكثرهم إلى سجن بغداد المركزي وكان بضمنهم اثنان وعشرون يهودياً شيوعياً. وقامت بكل الوسائل الممكنة للترفيه عنهم وعن المحكومين الاخرين بنفس التهم. وعلى الرغم من ذلك فانهم دأبوا على الاتصال بأعوانهم في خارج السجن عن طريق المراسلات وغيرها وإحداث الشغب والتمرد في داخل السجن مخالفين بذلك نظام السجون بصورة مستمرة مما حمل الحكومة على تقرير نقلهم إلى سجن بعقوبة للحد من نشاطهم. وقد بُلغوا بأمر النقل قبل موعده بيوم واحد. وفي يوم 18-6-1953 تمردوا ضد القائمين بتنفيذ أمر النقل وقاموا بمظاهرة داخل السجن استعملوا فيها عبارات القذف ضد المقامات العليا وضد الحكومة. وحضر كل من متصرف لواء بغداد ومدير السجون العام إلى مركز السجن وابلغوهم بلزوم الانصياع للأمر ونصحوهم بتجنب احداث الشغب والتوقف عن التمرد إلا انهم قابلوا هذه النصائح بالعنف وباشروا برمي رجال الأمن بالحجارة والقناني والقضبان الحديدية واستعملوا مختلف الالات الجارحة في تمردهم هذا مما أدى الى جرح ثلاث وسبعون شرطياً بضمنهم 16 معاون ومفوض. فاضطرت الشرطة الى مقابلتهم بالمثل لردعهم. فأطلقت بعض العيارات النارية حدثت بسببها إصابات أدت إلى موت سبعة من المساجين وجرح

22 منهم نقلوا الى المستشفى. وقد نقل السجناء الباقون وعددهم 120 سجينا الى سجن بعقوبة.

والحكومة جادة في التحقيق حول حادث اطلاق النار والمسببين للتمرد والشغب}

اعتاد الحكام الرجعيون ان يصدروا البيانات الرسمية بمناسبة وغير مناسبة واعتاد الناس كذلك ان يقرؤها في الصحف، ان يقرأوا سطورها وما بين سطورها.

في كانون الثاني 1948 كانت الجماهير تهتف بسقوط صالح جبر وتطالب بإعدامه وإعدام نائبه جمال بابان وإعدام نوري السعيد عضو وفد المفاوضة في بورتسموث، حين كان جمال بابان وأعضاء الوزارة قابعين في قصورهم المحروسة جيداً، يتخابرون فيما بينهم بالتلفونات. في ذلك الحين أصدرت الحكومة بلاغات تقول: كل شيء هادئ في شارع الرشيد! وتقول أحياناً: اليهود في بغداد يتظاهرون لعرقلة جهود صالح جبر ونوري السعيد لإنقاذ فلسطين.

ففي صباح 19 حزيران، اطلع الناس على بيان حادث السجن، وفي رؤوسهم ذكريات مخجلة عن بيانات الحكومة العراقية، وقرأوا ما فيه وما ليس فيه. كانت الوجوه تتجهم وتعبس، والشفاه تكشر عن اشمئزاز واحتقار.

مذبحة، مجزرة، لطخة عار، جريمة لم يشهد التاريخ لها مثيلا ....

هذا ما فهمه الناس من بيان الحكومة العراقية.

الاحكام العرفية ما تزال معلنة منذ تشرين الثاني 1952 –كما قلنا- وقد بلغت كامل مداها من الانتقام والتنكيل بالشيوعيين والديمقراطيين والمواطنين وأنصار السلم من عمال وطلاب وكتبة وفلاحين ومثقفين وشباب ونساء. والسجون غاصة حتى ابوابها. والمجلس العرفي العسكري مأخوذ بحمى هستيرية شديدة، تلك الحمى التي طغت على أعماله بعد مظاهرة الطلاب في 14 آذار، وعلى الاخص بعد القاء القبض في نيسان على أربعة من المناضلين الذين أراد نوري السعيد إعدامهم ولكن احبط مسعاه تحت ضغط الرأي العام العراقي والعربي والعالمي، فحكم المجلس على ثلاثة منهم بالسجن المؤبد وعلى الرابع بالسجن 15 سنة.

كانت الوجوه تتجهم وتعبس والأحكام العرفية تمنع كل تعبير عن الاحتجاج والرأي. وآباء ضحايا المذبحة وأمهاتهم وإخوانهم عبثا يحاولون عمن يدلهم على جثث قتلاهم. فالحكومة تعلم جيداً ان بغداد ستخرج عن بكرة أبيها لتشييع الضحايا، كما شيعت نعمان محمد صالح في كانون الاول 1951 الذي استشهد في سجن بغداد السياسي، بعد إضراب طويل عن الطعام. وانتهى بهجوم الشرطة على المشيعين في المقبرة، وبالدماء والاعتقالات، وبأوامر رسمية نشرتها الصحف، في اليوم التالي، تلزم الموتى باستحصال رخصة من شرطة المرور للذهاب الى المقبرة!. وكان مئات الآباء والأمهات والأخوان والأخوات والأصدقاء يتساءلون عبثا عن مصير الجرحى عمن مات أو سيموت؟ فاتجهت الانظار الى مستشفى الكرخ[1]. حيث خصصت الحكومة غرفة منه للسجناء السياسيين لمعالجة المرضى منهم الذين يؤتى بهم الى بغداد من السجون البعيدة كنقرة السلمان والكوت وبعقوبة.

في صباح ذلك اليوم، 19 حزيران 1953 كانت سرية مسلحة من الشرطة بخوذها الفولاذية ورشاشاتها وبنادقها تطوق المستشفى وتحرس الغرفة المغلقة بقفل كبير على من فيها من جرحى وأسرار غامضة.

كان القلق يمزق أفكار الناس وعواطفهم. ماذا يكون المصير؟ كيف سيأمن الناس على حياتهم بعد اليوم؟ وهل سيقف المجرمون عند حد؟

وقبيل الظهيرة استطاعت ورقة صغيرة ان تشق طريقها الى الخارج، تنبئ ان واحدا من الجرحى قد مات وان الجرحى لم يتلقوا اي علاج او اسعاف حتى ضمن ذلك النهار وانهم سيموتون جميعا لا محالة.

فاندفع كثير من شرفاء الناس يعالجون الامر مع المراجع الرسمية، وخرجت مظاهرة خاطفة، وتكهربت شوارع بغداد. وفي نحو الساعة الثالثة بعد الظهر، دخل أول طبيب الى غرفة الجرحى في مستشفى الكرخ، ليأمر بإخراج الجثة، وليرى أجساداً محطمة غارقة، على الأسرة، ببرك من الوحل والدم. هكذا بدأ وجه الجريمة التي روعت بغداد يسفر شيئا فشيئا وخيوط المؤامرة الدنيئة تبين في وضح النهار.

---

(1)- يقع هذا المستشفى على مقربة من السجن في جانب الرصافة وليس كما تدل عليه التسمية.

في مستشفى الكرخ

في السادس عشر من حزيران 1953، قبل المجزرة بيومين، فوجيء السجناء السياسيون المرضى في مستشفى الكرخ بأجراء غريب، فقد جاء الطبيب، يفحصهم على عجل، واحداً واحداً، ويسجل على استمارة كل مريض عبارة: "أنهى العلاج، خرج بتأريخ ..." ولم يسلم من هذا الاجراء غير مريضين اثنين، أحدهما يشكو نزيفاً حاداً في المعدة، أوشك ان يودي بحياته فنقل من سجن نقرة السلمان الى مستشفى الكرخ. وكان حتى ذلك اليوم خائر القوى لا تكاد رجلاه تقويان على حمله. وكان الثاني في حالة خطرة من مرض عضال.

فاحتج السجناء المرضى بعريضة أرسلوها الى المراجع المختصة والصحف اليومية وطالبوا بالبقاء في المستشفى الى حين شفائهم التام. لكن الشرطة نقلتهم من أماكنهم بالإكراه. فخلت الأسرة، في تلك الغرفة، إلا من أثنين شاءت الصدفة أن يكونا، في ما بعد، سببا في نجاة الجرحى من موت محقق.

(شكو عندهم؟ شكو عند الحكومة؟ لابد ان مؤامرة تحاك على حياة السجناء المرضى...

ولم يذهب فكر أحد من الناس الى ابعد من هذا الظن. غير ان الشرطي نائب العريف (ح ....)، وهو فلاح هجر قريته بعد ان اغتصبها الاقطاعيون الكبار في لواء العمارة وجاء الى بغداد فتقلب في عدد من الاعمال وبقي رغم ذلك جائعاً مع عياله حتى التحق بالشرطة منذ 9 سنوات، هذا الشرطي لم يحتفظ بالسر. ففي اليوم الثاني جاء (ح ...) الى أحد السجينين المريضين، وكان قد توثقت بينهما عرى المودة، ليهمس في إذنه: (يا استاذ رايحين ياخذونه بكرة الى سجن بغداد، عندهم قضية، راح ينقلون مساجينكم الشيوعيين بالقوة، وراح يضربونهم.)

وفي صباح 6/18 كانت ردهة السجناء في مستشفى الكرخ، هادئة ساكنة، خالية من المرضى ولا يحرسها غير شرطي واحد عند الباب، بعد أن انسحبت القوة لأداء مهمتها الخاصة في سجن بغداد.

مؤامرة ... مذبحة أين من يوصل الخبر للرفاق!؟ والأسرة فارغة، مهيأة للاصابات! سفاكون يتظاهرون بالإنسانية! يريدون ان لا يرحموا الجرحى من

أسرة يموتون عليها في المستشفى! ... السجن قريب من هنا، ولسوف نسمع الرصاص ...

كانا يتحادثان بصوت خفيف، وهما مستلقيان في السرير، والمروحة الكهربائية المعلقة في السقف تنفخ على وجهيهما هواء حزيران في بغداد، جافاً ساخناً، كأنفاس التنور. وبعد ان تجاوزت الساعة الرابعة بعد الظهر سمعا انفجارات قنابل الغاز وسمعا بوضوح بعد ذلك اطلاق الرصاص من البنادق، وصليات الرشاشات.

بعد ساعتين عاد (ح ...) يشتم ويلعن ويكفر بأرباب معاشه، يكفر بالملح والخبز والبدلة الخاكي ذات الازرار اللامعة (استاذ ذبحوهم، مردوهم، ما ظل واحد سلامات، بالحجار، بالرصاص بالحراب بالبساطل، بالعصي ... ماكو واحد سلامات. استاذ ما صار مثلها. كالولنا اذبحوهم.)

وخرج (ح ...) على حذر واختفى مسرعا.

كان الليل يهبط والساعة حوالي الثامنة، حينما ظهرت النقالات يحملها رجال الشرطة، ويظهر عليها، تحت الضوء الخافت في حديقة المستشفى، أكوام مشوشة حمراء. وصارت الاسرة في ردهة السجناء في مستشفى الكرخ تمتلئ بالجرحى.

كان الذعر والدهشة والقلق والغضب بادياً على السجينين المريضين. كان أحدهما قد أمضى مدة من الزمن في سجن بغداد وهو يعرف رفاقه السجناء واحداً واحداً ... لكن، من هؤلاء؟ أهؤلاء بشراً حقاً؟!

في كل سرير بركة من الوحل والدم، بركة يشرب منها الفراش وتبقى طافحة! هي هي! بقايا ملابس ناقعة بوحل أحمر، لاصقة على الأجساد. انوف حمراء بحجم الرمان، أفواه تسيل من زواياها الدماء، جباه متهرئة، مزق من الجلد والشعر تتدلى على الاذان والحواجب، ودم أزرق، عيون مغلقة متورمة، وأخرى في سبات غيبوبة عميقة. سواعد وسيقان مهشمة ملقاة كالخرق وسط الدم والطين. جروح مفتوحة، شريان أبيض في ساعد أحد الجرحى، ينفر منه خيط من الدم في دفعات متلاحقة سريعة. صور لا يصدقها العقل. صور تذهب بالعقل! فاغمي على أحد السجينين المريضين الذين شاهدا أفضع ما يمكن أن تشاهده عين إنسان. وبقي الاخر يقفز كالمجنون من سرير الى سرير، يتطلع في الوجوه ويتحسس الاجساد اللزجة. يسحب يد هذا من تحت جسده ويمدد رجل ذاك. يقيم عنقاً ملوياً، ويمسح

الطين عن شفة مغلوقة متورمة ... ولكن ما جدوى هذا العبث أمام أموات وأنصاف أموات!

كانت الباب مغلقة، والحراسة قوية بعد ان حضرت سرية من الشرطة وطوقت المكان. ولا أثر لأي طبيب أو مضمد أو ممرضة. فبدأت الحقيقة المرعبة تتجلى رويداً رويداً أمام السجين المريض، الخائر القوى، الذي وجد نفسه أقوى من في الردهة. فاندفع الى الباب، يضربها بعنف، ويصيح بالمفوض طالباً الطبيب الخفر والممرضات: أنا أحتج، انهم يموتون، ينزفون ... الجروح والكسور مبتلة بالماء والطين ... نحتج نحن السجناء السياسيين ... نحن السجناء السياسيين، نحتج على هذا الإجرام، على هذه البربرية! كان يصرخ، حينما قاطعه المفوض بصوت ثابت صريح: عندي أوامر! لا تشاغب، وإلا طرحناك مثلهم ... لا تشاغب!

كانت الحال تزداد سوءاً دقيقة بعد أخرى. فالجرحى يستغيثون مذعورين، ويتقيئون خليطا من الوحل والدم، ويختنقون ويحشرجون. يريد بعضهم ان يبول فيعسر عليه فيصرخ! وتشتد آلام الكسور، من الأيدي والأرجل والأضلاع، وترتفع صرخات مكتومة، عند كل حركة ارادية أو لا ارادية. ويكتشف البعض لأول مرة، بعد غيبوبة طويلة ... انه يموت ... يختنق ... ينزف يتقيأ دماً ... انه مشلول الساق أو مكسور اليد! كان بعضهم يئن وبعضهم يهذي ... مستغيثاً.

- هه ي هوار مردم، دايه ... هه ي هوار، مردم، دايه.

كانت هذه الكلمات يرددها شاب كردي فاقد الوعي. ويسقط بعضهم من السرير. ويغطي الارض وحل ودم وقيء، ويفسد الهواء. وتثقل رائحة الدم البشري المسفوح وتعجز المروحة عن تجفيف العرق المتصبب من الوجوه، والدقائق تمر وكأنها الساعات الطوال، ولا شيء في الردهة غير حنفية الماء وقطع ملابس داخلية قليلة، تحولت كلها الى ضمادات جروح وأربطة كسور ومناديل لتبليل شفاه الجرحى الملتهبة عطشاً ...

- رفيق ... ماء، ماء! ماء ...

وكان أحدهم يلح في طلب الماء ويتقيأ حالما يصل الى جوفه

- رفيق، أين البقية؟ هل ماتوا. هل مات 150 سجيناً؟ ماذا حدث؟

ولكن هذا الرفيق (واسمه مهدي) وهو أصحاهم وأكثرهم وعياً، لا يتذكر شيئاً سوى ضربة ثقيلة من الرصاص أصابت فخذه الايسر فسقط على الأرض. وتمضي بضع ساعات، فيتشنج جسد الرفيق مهدي ويلح عليه العطش، ويظل يشرب ويتقيأ. وينتفض فجأة في فراشه، ليقول:

- انا ما اريد أروح ... ما اريد. أنا شاب ... أريد ان أبقى معكم، مع الرفاق ... انا شاب ... عمري عشرين.

- لا يا رفيق مهدي، لا! انت شيوعي، أنت قدوة! وإصابتك بسيطة. وستبقى مع الرفاق، نعم ستبقى!

لكن مهدي يتشنج وتتغير معالم وجهه ويموت ... فيخيم على الردهة جو رهيب. الموت يتربص في كل زاوية من هذا المسلخ البشري الناقع بالدم والوحل والقيء.

كان (ع ...) في السرير المجاورة لجثة مهدي، يصارع غيبوبة ثقيلة في رأسه ويستفيق، أحياناً، حينما ينوش وجهه رشاش من القيء. ها هو يرى، على السرير المجاور، جثة مغطاة.

- مهدي ... مات؟

- نعم ... مات. هذا طريقنا يا رفيق (ع ...) هذا طريق المناضلين.

مات مهدي متسمما بالكزاز "الغانغرين" كما صرح الطبيب في اليوم التالي. والكزاز، كما هو معلوم، علاج ميسور لو ان الشرطة سمحت للأطباء دخول الردهة في أول الليل.

* * *

بعد اسبوع واحد، والجرحى والمرضى ما يزالون جرحى ومرضى، نقل السجناء الاثنان والعشرين الى سجن بعقوبة. واحتفظ بعضهم بعاهات دائمة. وخلال ذلك الأسبوع، كانت سرية الشرطة تطوق المكان، وهي بملابس القتال وبكامل اسلحتها ومعداتها، ولا تسمح للأطباء ولا للممرضات بدخول الردهة او الخروج منها إلا بعد التفتيش الدقيق، كانت ايدي الشرطة تمتد الى لفائف القطن والشاش المعقم فتعبث به وتلوثه ... مثلما كانت الايدي ذاتها تمتد عند مداخل

سجون بغداد والكوت ونقرة السلمان وغيرها، الى الطعام والثياب وجوارب الاطفال وآذان النساء وأماكن أخرى يخجل القلم من ذكرها، بحثا عما يسمونه "مواد ممنوعة" و "مواد خطرة" "ومراسلات". ذلك لكي يسمحوا للأمهات والآباء بزيارة أولادهم السجناء.

في السجن السياسي ببغداد

في صباح 18 حزيران 1953، أبلغت السلطات الحكومية السجناء السياسيين بقرار مفاجئ لنقلهم الى سجن بعقوبة. وكانت المفاوضة جارية بين السجناء والسلطات الحكومية حول الموضوع. زعمت الحكومة ان سجن بعقوبة أكثر ملائمة وأوفر راحة للسجناء في السجون الأخرى وان الحكومة ستنقل الى سجن بعقوبة جميع السجناء السياسيين بما فيهم سجناء "نقرة السلمان". فكان موقف سجناء بغداد، ذلك الموقف الذي يفرضه عليهم روح العطف والتضامن مع سجناء نقرة السلمان. كان موقفهم يدعو الى نقل سجناء نقرة السلمان أولاً، وقبل غيرهم، وإلغاء ذلك السجن، كدليل على صدق الحكومة وحسن نواياها. لذلك كان قرار نقلهم، في 18 حزيران الى بعقوبة، نقضا لوعد الحكومة، ومفاجأة شديدة الوقع، لسجناء بغداد.

فتجددت المفاوضات، صباح ذلك اليوم واستحصل السجناء وعداً من مدير السجن بمراجعة الوزير. وكان الأمر عادياً، بادئ الأمر حتى الظهيرة، حينما طرق أسماع السجناء، وكانوا يتناولون غذائهم، دبك شديد على السطوح فهرعوا الى الساحة لاستجلاء الحقيقة فدهشوا لما رأوا. لكنهم أكتفوا بان طالبوا بجواب الوزير. فقيل لهم: ان سيأتيهم الجواب بعد ساعة.

كانت شرطة السجن (السجانون) تنقل أكياس الرمل وتصفها في أماكن معينة، تشرف على ساحة السجن الداخلية، وتصنع منها ربايا واستحكامات. ثم علم السجناء بما كان يجري خارج السجن، وبوجود مئات الشرطة المسلحين، فأدركوا الموقف، واتخذوا قرارات بالدفاع عن أنفسهم ضد أي اعتداء.

كانت الشرطة متفوقة بالعدد والموقع والسلاح وفي كل شيء سوى البسالة والإيمان. فأدرك السجناء ان خط الدفاع الرئيسي هو الباب، الباب الكبير المؤدي من الممر "خلف الجدار الطويل" الى الساحة الداخلية وان خط الدفاع الثاني هو الابواب الأخرى، ابواب الغرف والردهات وباب المطبخ. والخط الثالث ...؟

ليس هناك خط ثالث! هناك الصمود فقط!

رسمت خطة الدفاع هذه، ووزعت الاعمال. وجاء جواب الوزير، في موعده بالضبط، سيلاً من قذائف غاز الدموع المتساقطة على ساحة السجن!.

كان المناضلون يلفون ايديهم بالخرق المبللة بالماء، ويلتقطون القذائف، والدخان يتصاعد منها، ويقذفون بها الى السطوح مرة أخرى. لكن الدخان ظل يتكاثف ويتكاثف، فتتساقط الدموع ويسيل المخاط ويتحرق البلعوم ويشتد السعال، ويبقى المدافعون، عن الباب الكبير، صامدين في أماكنهم، الى جانب أكوام الحجارة التي هيؤها لاستقبال المهاجمين.

وأخذت الشرطة تقذف السجناء بأحجار كبيرة وتطلق الرصاص لكنهم عجزوا عن اقتحام الباب، حتى تحول الهجوم الى هجوم عسكري بالمعنى الصحيح، معتمدا على النار والحركة في وقت معاً. ومهدوا للهجوم بخراطيم المياه التي تصب على جوانب الباب، حتى انهار.

ثم اقامت الرشاشات ستاراً من النار أمام القوة المهاجمة التي اقتحمت الثغرة شاكية الحراب على البنادق، وهي تطلق الرصاص حتى بلغت مدخل الساحة، حيث تقع على الجانبين غرف صغيرة، اختبأ فيها عدد من السجناء. كان عامل من عمال السكك في مقدمة المدافعين. فصرعه الرصاص لكنه نهض، فتناولته الحراب فسقط وسحقوا رأسه بأخماص البنادق حتى ساووه مع الأرض.

كانوا يتقدمون مهرولين كذئاب جائعة ويصرخون صرخة الحرب.

وسقط الشهيد الثاني، المعلم "محمد علي حسون"، وكان يهتف هتافات وطنية ويتخبط، حينما بلغته الحراب. لكن الرصاصة التي اطلقها أحدهم في فمه كانت أسرع من الحراب لإخماد صوته القوي المدوي. ثم نالت الحراب مأربها من جثة هامدة!

كان السجناء يفزعون الى الغرف والردهات، ونار الرشاشات والبنادق تحصدهم فيتساقطون وينتثرون في الساحة المشمسة المبتلة بماء الخراطيم، ومن حولهم تتسع بقع الدم حتى يتصل بعضها ببعض. وأخيرا اعتصم السجناء في الغرف والردهات وغرفة المطبخ، وأطلقت الشرطة النار عليهم من الشبابيك. ولم يكن للمطبخ شباك على الساحة ففتحت الشرطة بالمعاول منفذاً في السقف، اطلقت منه النار على السجناء.

وعند ابواب الغرف التي استطاعت الشرطة اقتحامها، بادئ الأمر، اقامت الرشاشات المطلة على الساحة، ستاراً من النار لتمنع السجناء من الخروج منها، ولتطيل أمد الصراع الغير متكافئ، الناشب في كل غرفة، صراع الايدي العزلاء ضد الحراب والبنادق. فكانت الشرطة تخرج من الغرف بعد ان تقضي على كل مقاومة فيها، ويكف الرشاش على توجيه رصاصه الى الأبواب المحطمة، المفتوحة على مصراعيها. لكن الردهة الكبيرة، عند الطرف الاقصى من الساحة، ظلت صامدة بوجه الهجوم فاستمر الرصاص ينهال عليها من السماء والأرض.

كان منظر الساحة رهيباً مفجعاً، بما فيه من أجساد ودماء ووحل وأحجار. لا حركة ... لا صوت ... غير عواء الرشاشات المرتفع الحاد، وطلقات بنادق متفرقة. سبعون او ثمانون جسداً ممدداً على الارض في ساحة لا يزيد طولها على الاربعين متراً وعرضها على 15. أيهم القتيل؟ أيهم الجريح؟ ذلك ما لا يستطيع أن يقدره أحد. ولعل الجرحى الذين كان بوسعهم ان يئنوا او يحركوا يداً او يمدوا رجلاً، قد دلتهم الغريزة او الفطرة على ان الجثث الهامدة وحدها، تغيب عن أنظار الوحوش. ويميز المرء بين الجثث، جثة سوداء، نحيفة، فارعة الطول[1]، وعلى الجبين الاسود قطرات عرق لما تجف بعد، تلمع كدرر الليل، تلك هي جثة السجين السياسي الزنجي (الحاج بشير) الذي بعثت بطولاته الخرافية رعباً حيوانياً في صفوف المهاجمين.

---

(1)- لا يسعني إلا ان أشير الى البطولات الخارقة التي شهدتها مذابح السجون، اشارات عابرة تاركا لشعراء العراق وأدبائه وفنانيه واجبا مقدساً لأحياء تلك البطولات وتخليدها في ملامحهم وقصص ورسوم وأغاني. ويبدو لي ان الجماهير البسيطة اخذت منذ الآن تنسج حول السجناء قصصاً رائعة. سمعت بعضهم يروي ان الحاج بشير "الأسود" كان يقذف على الشرطة اثناء مذبحة بغداد، لهباً من نفط مشتعل في فمه.

كانت الشمس قد انحسرت عن نصف الساحة، عندما انفرجت باب الردهة الصامدة فانسل منها سجين، صاح بالشرطة ان توقف اطلاق النار. وأعلن استعداد السجناء للخروج من الردهة، على ألا تتعرض لهم الشرطة بالأذى. فسقط السجين جريحاً بالرصاص، وخرج للتفاوض سجين آخر، وتوصل الطرفان الى اتفاق، وتوقف اطلاق النار. تلك هي الخاتمة. وأية خاتمة.

اصطف الشرطة صفين من باب الردهة حتى الباب المؤدية الى الممر. كان السجناء يخرجون من الردهة واحداً واحداً فيمرون بين الصفين

المتوازيين فتنهال عليهم الضربات من اخامص البنادق والهراوات. كانوا يسرعون ويهرولون ويبذلون جهداً فوق طاقة الانسان للاحتفاظ بحركتهم الى الامام خوفاً من السقوط. وقد سقط بعضهم فسحقوا سحقاً تحت الاقدام وسحبوا سحباً الى الممر الطويل حيث وضعت الجثث والأجساد المحطمة.

كانت الخراطيم التي صبت الماء على الباب حتى انهار قد غمرت الممر الطويل المترب بالماء، الى عمق لا يقل عن 20 سنتمتراً.

هناك نام الجرحى الفاقدوا الوعي، وبذلك الوحل المصطبغ بدمائهم شهقوا، ومنه شربوا حتى الامتلاء. وساعة اكتمل عدد السجناء قامت الشرطة بجولتها الأخيرة بين الجرحى الذين كان بعضهم مستنداً الى الحائط، او جالساً على عتبة مرتفعة، فطرحوهم أرضا وسحقوهم بالبساطيل[1]. وكبلوا الجميع مثنى مثنى بالسلاسل الحديدية وأمروهم بالزحف. كان بعض السجناء مكبلا الى جثة فارقتها الحياة، وبعضهم الاخر عاجزاً عن الحركة، لكن الشرطة دفعتهم بالرفس والضرب وجرتهم من شعر الرأس او الساق، مسافة 150 متراً، حتى

الباب الخارجي حيث وقفت سيارات الشحن (كميونات) التي شحنتهم أكداساً بعضها فوق بعض ، بجروحهم وكسورهم، بأوحالهم وسلاسلهم، مسيرة ساعتين، شرقي بغداد حيث يقع سجن بعقوبة. وفي بعقوبة ابتدأت قصة أخرى.

أما الجرحى الذين هم بحالة خطرة جداً، فقد كان عددهم 23 سجينا حملوا بالنقالات الى المستشفى القريب من السجن. وقد اطلع القارئ على خبرهم فيما سلف.

---

(1)- البسطال: حذاء انكليزي ثقيل يلبسه الجنود والشرطة.

هذه باختصار وبكثير من الصفح عن التفاصيل المرعبة التي تبلغ صورها حداً من الوحشية تقشعر له الأبدان، هذه قصة 18 حزيران 1953، في سجن بغداد السياسي، تلك القصة التي يأتي بيان مديرية الدعاية العامة على ذكرها –كما اطلع القارئ- وكأنها مسألة (روتين) حكومي، فيسمي المذبحة (حادثاً) ويفترض وجود قضيتين تستوجبان التحقيق: قضية اطلاق النار ثم قضية التمرد والشغب. وهو يلقي مسؤولية "الحادث" على عاتق السجناء الذين "قابلوا النصائح بالعنف وباشروا رمي رجال الأمن بالحجارة ... واستعملوا

مختلف الالات الجارحة. مما أدى الى جرح 73 شرطي ... فاضطرت الشرطة الى مقابلتهم بالمثل فأطلقت بعض العيارات النارية". و "بعض" هي الاصطلاح الحكومي لضجيج الرصاص الذي استمع إليه خمسون ألفاً من الناس في قلب بغداد عصر 18 حزيران 1953.

ويشير البيان الى شيء يسميه "النظر بعين العطف الى طلبات ذوي السجناء" والى قيام الحكومة "بكل الوسائل الممكنة للترفيه عنهم". فما حقيقة ذلك العطف؟ وما معنى ذلك الترفيه؟ ويشير أيضاً، بشكل من التلميح والغمز الى وجود "أثنين وعشرين يهودياً شيوعياً" من بين السجناء السياسيين، محاولاً إيهام الناس بان السجناء السياسيين شيوعيون جميعاً. وبان الشيوعية واليهودية صنوان متلازمان، على نحو ما كان هتلر وغوبلز يصورانه للشعب الالماني.

سنعالج في مكان آخر،هذه القضايا التي يتستر عليها البيان الحكومي على جريمة 18 حزيران 1953. وسنفضح حقيقة "العطف" المزعوم على ذوي السجناء وحقائق أخرى خطيرة حول السجون العراقية والسجناء السياسيين، وما ترمي إليه الحكومة العراقية من وراء التضليلات والتهويلات حول الشيوعية، والشيوعيين اليهود.

ويكفينا الآن في الرد على البيان ابداء بعض الملاحظات:

1- يعترف البيان ان السجناء دأبوا على الاتصال بعوائلهم خارج السجن عن طريق المراسلة وغيرها ... مما حمل الحكومة على تقرير نقلهم الى سجن بعقوبة، ثم يعترف بان السجناء "استعملوا مختلف الالات الجارحة".

يندر ان تعترف حكومة بوليسية ارهابية كالحكومة العراقية، بمثل تلك الاعترافات التي تنتقص من هيبتها وتثلم كرامتها في اعز ناحية من نواحي الهيبة

والكرامة، ألا وهي: أنظمة السجون. فما السر في هذا الاعتراف؟ السر هو ان الحكام الرجعيين الذين مارسوا بإصرار ومثابرة سياسة اضطهاد السجناء السياسيين وإنكار حقوقهم المشروعة، كانت تعوزهم، على الدوام، الحجج والمبررات امام الرأي العام فلم يجدوا تهمة أفضل من تهمة "الاتصال بعوائلهم في الخارج"، سبباً لتشديد الرقابة والتفتيش على السجناء ومنع الزيارات وإدخال الكتب والجرائد والنفي الى السجون البعيدة كسجن نقرة السلمان والكوت.

واستناداً الى تلك التهمة، حكم على (فهد) [1] ورفيقيه (حازم) و (صارم)، قادة الحزب الشيوعي العراقي بالإعدام، وكانوا وقتئذ سجناء في سجن الكوت.

2- يتهم البيان السجناء "بإحداث الشغب والتمرد داخل السجن، مخالفين بذلك نظام السجون بصورة مستمرة" مما حمل الحكومة "على تقرير نقلهم الى سجن بعقوبة". اصحيح ان النقل من سجن الى آخر، يمكنه ان يمنع الشغب والتمرد والاتصال بالخارج؟

ان هذا الاسلوب في العقاب يعتبر حتى في مدارس الأطفال، لا في السجون العراقية، اسلوبا مائعا وفاشلاً، فهل بإمكاننا ان نصدق ادعاء البيان بان الحكومة انما أرادت نقلهم الى بعقوبة لوضع حد للشغب والتمرد داخل السجن، وهي التي ساقت السجناء الى المجالس العرفية وحكمت عليهم بالسجن سنوات إضافية، بتهمة الغناء وقراءة النشيد، وحكمت بالإعدام على فهد وحازم

وصارم بتهمة "الاتصال بأعوانهم بالخارج"!؟ ايمكننا نصدق مثل هذا الانقلاب "الإنساني" في قلوب الحكام الرجعيين وخدم الاستعمار؟

3- يزعم البيان بان تمرد السجناء واستعمالهم مختلف الالات الجارحة، أدى الى جرح 73 شرطياً بضمنهم 16 معاوناً ومفوضاً، فاضطرت الشرطة – اضطرت بعدئذ!- الى "مقابلتهم بالمثل لردعهم فاطلقت بعض العيارات النارية"

صورة محزنة للشرطة العراقية وقادتها وأسياد قادتها!!

تصور -أيها القارئ- خيبة نوري السعيد في شرطته التي رباها وثقفها وقدم –

---

(1)- الاسماء الحزبية لقادة الحزب يوسف سلمان (فهد)، حسين الشيخ محمد الشبيبي (صارم) و زكي محمد بسيم (حازم).

بيده- المكافئات النقدية الى افرادها المبرزين في مبادراتهم في الغلظة والشدة والانتقام من الجماهير، تصور خيبة نوري السعيد الذي اعتاد ان يشتم ويفشر[1] على (بهجت العطية)، مدير التحقيقات الجنائية، كلما ظهر على (بهجت) عجز في البحث عن مطبعة "القاعدة"، أو معرفة مكان وزمان المظاهرات الوطنية، قبل خروجها الى الشارع.

تصور ايها القارئ، خيبة أمل هذا الرجل في (أولاده) الذين يشتمهم ويفشر عليهم او يمنحهم المكافئات، تصور خيبته، في ذلك اليوم من مساء 18 حزيران 1953 حينما اطلت مئات الشرطة المسلحة على ساحة السجن من فوق السطوح، فسقط منها بحجارة السجناء وقنانيهم الفارغة 57 شرطياً و 16 معاوناً ومفوضاً، دون ان يحرك هؤلاء ازندة بنادقهم او مسدساتهم أمام سجناء، ومتمردين و "شيوعيين"! وفي سجون العراق! صورة مؤسفة للجندرمة العراقية، وخيبة أمل مريرة لمؤسسها وزعيمها نوري السعيد! مؤسفة ومريرة، الى حد أثار –بلا شك- عاصفة ضحك، فوق المكاتب التي تعمل عليها الاقلام المأجورة في مديرية الاكاذيب والدعاية العامة!

---

(1)- الفشار في اللهجة العراقية، الفحش في القول، كقولهم: ابن القحبة، قواد...الخ هذا الادب لسياسي لرفيع الذي يتقنه نوري وأصحابه.

من هم السجناء السياسيون؟ ما هي السجون العراقية؟

مشكلة فلسطين، مشروع معاهدة جديدة مع الاستعمار البريطاني، مشاريع معاهدات واتفاقيات مع تركيا، مع الأردن، مع بريطانيا حول الارصدة الاسترلينية ...الخ. كان ذلك كله يتطلب من الرجعية العراقية سنة 1947، سبلا للتنفيذ في وجه صعوبات متزايدة تقيمها الحركة الوطنية التي نمت وتعاظمت وانبث فيها الوعي السياسي الى درجة كبيرة، خلال الحرب العالمية الماضية وبعدها. ومن مستلزمات تنفيذ اي مشروع استعماري، ان يشن الحكام الرجعيون وخدم الاستعمار، حملات ارهابية ضد الوطنيين والحريات الديمقراطية. فكانت اعتقالات واسعة قامت بها حكومة نوري السعيد (حينذاك) وأحكام قاسية أصدرتها محاكم صالح جبر على مئات المعتقلين وفي مقدمتهم قادة الحزب الشيوعي العراقي: يوسف سلمان يوسف (فهد)، وزكي محمد بسيم (حازم) وحسين محمد الشبيبي (صارم)، حتى امتلأت السجون بالفوج الاول من السجناء السياسيين.

وفي سنة 1949، اجتمع الفوج الثاني من السجناء السياسيين، على أثر اعتقالات أوسع نطاقاً، قامت بها حكومة (محمد الصدر) ثم حكومة (مزاحم الباجه جي) وأخيرا (وعلى الأخص) حكومة نوري السعيد، انتقاماً من الشعب الذي أحبط بدمائه مؤامرة "بورتسموث" ومن الاحزاب والمنظمات المجاهدة التي قادت الجماهير في وثبة كانون 1948 وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي، ولسلب المكاسب الديمقراطية التي انتزعها الشعب العراقي في أيام وثبته الخالدة.

كان التنكيل بالمواطنين وحشياً وقاسياً خلال هجوم 1949 الرجعي، شمل الوطنيين والديمقراطيين والنقابيين والشيوعيين من عمال ومستخدمين وطلاب ومحامين وتجار ومعلمين وفلاحين، رجالا ونساءً. وانتشر في طول البلاد وعرضها جو هستيري محموم، لم يسبق للعراق ان عرف مثله من قبل. وفي ذلك الجو الخانق المتسمم بالشوفينية والطائفية، اختطفت الحكومة الرجعية قادة الحزب (يوسف سلمان، زكي بسيم، حسين الشبيبي) الشيوعي العراقي من سجن الكوت (وكانوا إذ ذاك محكومين بالسجن المؤبد) وأعدمتهم على عجل، بعد محاكمة صورية قصيرة، أمام المجلس العرفي العسكري.

في تلك الايام السوداء من تاريخ الحكام الرجعيين، اشتهر معسكر للاعتقال يقع شمال غربي بغداد، اسمه "ابو غريب"، ورجل كان يشغل رئيس المجلس العرفي العسكري، اسمه (عبد الله النعساني).

يؤتى بمئات المعتقلين الى ذلك المعتقل بعد ان يكون بعضهم قد تلقى تعميد دائرة "التحقيقات الجنائية"[1] فيوضع كل واحد في غرفة صغيرة واطئة مظلمة، سقفها من الصفيح وأرضها من السمنت مغمورة بالماء الى عمق بضعة عقد. يؤتى

بالإنسان ليقذف به الى داخلها، ليبقى بضعة أيام وليال، في برد الشتاء القارص، دونما فراش أو غطاء، واقفاً على رجليه معتمداً على الجدار عند النوم، وقطرات الندى البارد المتساقطة من صفيح السقف تسح على وجهه وتتوغل في طيات ثيابه المقرورة وبعد أيام من حرب الاعصاب في الظلام الدامس الذي يستوي فيه الليل والنهار، يسمح للمعتقل ان يسترد جزءاً من حقوق الانسان الاولية لتغصب منه حقوق أخرى حيث يظل في المعتقل اسابيع في انتظار المحاكمة امام (النعساني)، وهو مقطوع الصلة بالعالم الخارجي، لا يجوز لأهله زيارته، ولا يجوز له ان يقابل أحداً حتى محامي الدفاع.

خمسون او ستون رجلاً يواجهون دفعة واحدة منصة القضاء، المتربع عليها (النعساني). بضعة شهود من الشرطة وجواسيس دائرة التحقيقات الجنائية. التهمة: ترويج الشيوعية وفق المادة (89آ). المحكمة تسمح او لا تسمح للمتهم بالدفاع عن نفسه او بتوكيل محام عنه، فذلك من اختصاصها، حسب مرسوم الاحكام العرفية المعمول به منذ سنوات عديدة. تستمر المحاكمة ثلاث او أربع ساعات تصدر بعدها على خمسين او ستين متهما احكام قاطعة بالسجن، لا تقبل النقض او الاعتراض.

عبر الناس عن رأيهم في أحكام (النعساني) هذا، بالأقصوصة التالية التي انتشرت انتشاراً واسعاً، مع شيء من الاختلاف في التفاصيل: قيل ان صفاً طويلاً

---

(1)- التعذيب في سراديب التحقيقات الجنائية ركن من اركان الحكم الرجعي في العراق، وله أساليب في الاضطهاد والتعذيب معروفة جيدا لدى الشعب العراقي. منها: التعليق من الايدي او الأرجل، حرق مواضع حساسة من الجسم، اقتطاع اللحم من الجسم، قلع الأظافر، ونتف الشعر، الاعتداء الجنسي، صب الماء البارد او الساخن، الجلد بالعصي والسياط والكرابيج المحشوة بالرمل، دق الخوازيق في الشرج. هذا بالإضافة الى التجويع وحرب الاعصاب والإهانات والكلمات البذيئة والتهديد بالقتل.

من المتهمين السياسيين، وقف امام النعساني للمحاكمة. وكان يتوسطهم رجل أسود اللون. وبعد السؤال والجواب، أصدر النعساني حكمه: "من الأسود الى اليمين، عشر سنوات، من الأسود لليسار، سبع سنوات". وخرج المحكومون من المحكمة وبقي "الأسود" في مكانه، لا يدري الى أي فريق ينتمي. وقد احتار الجنود الحرس في أمره ايضاً. فانتبه النعساني الى وجود "الأسود" وتأخره عن اللحاق بأصحابه، فطرده بشتائم تليق بمقام عبد! وخرج الرجل مهرولا وهو لا يصدق ان قد وفر لنفسه ولأهله سبع او عشر سنوات من السجن بتهمة الشيوعية[1].

هكذا امتلأت السجون بالفوج الثاني من السجناء السياسيين. نعم، هكذا امتلأت، بمئات ومئات من الوطنيين والديمقراطيين ومن بسطاء الناس، "الأبرياء" حتى من "تهمة" النشاط الوطني او الديمقراطي.

وفي سنتي 52 – 1953 اجتمع الفوج الثالث من السجناء الذين غصت بهم السجون بفضل الاحكام العرفية التي اعلنت بعد وثبة تشرين الثاني 1952. وقد شهدت محاكم هاتين السنتين مهازل كمهازل (النعساني)، حتى ان المجلس العرفي العسكري قد حكم بالسجن غيابياً على بعض الموتى من المناضلين او "المشبوهين" وعلى اشخاص خياليين لا وجود لهم في غير تقارير الشرطة والتحقيقات الجنائية. وحدث، مرة، ان اعتقلت الشرطة (في 14 آذار 1955) عدداً من الطلاب اثر مظاهرة خرجت في الصباح فحكم عليهم المجلس العرفي العسكري في نفس الليلة، بالسجن مدداً طويلة. لكن راديو بغداد الحكومي كان أكثر "نباهة" وحماساً من المجلس العرفي، إذ أذاع تلك الاحكام في نشرته المسائية للأخبار، قبل ثلاث ساعات على الاقل من اجتماع المجلس العرفي ومثول المتهمين بين يديه!

استهدفت اعتقالات ومحاكمات 52- 1953، كما هو معلوم تصفية الحركة الوطنية وحركة السلم، لتمهيد السبيل امام المشاريع الحربية العدوانية ولكن المستعمرين الرجعيين أخطأوا الحساب. فبعد اعتقال آلاف المواطنين وسجن مئات منهم وتدبير مذابح السجون في بغداد والكوت لم يجد الحكام الرجعيون بعد ستة

---

(1)- هذه الاقصوصة في محتواها قريبة جداً من الوقائع المتواترة التي يرويها الناس عن محاكمات (النعساني)، وغيره من رؤساء المجالس العرفية العسكرية.

أشهر فقط من رفع آخر الاحكام العرفية التي كانت معلنة في البصرة لتأديب عمال النفط اثر اضرابهم المشهور، لم يجدوا مفراً من العودة الى اعتقالات جديدة قام بها نوري السعيد في صيف 1954، وإصدار مراسيم ارهابية رجعية شاذة[1]، والاستمرار في حملة الاعتقالات وتوسيعها توطئة لفرض المشاريع الحربية وفي مقدمتها الحلف التركي العراقي.

وبالإضافة للأفواج الثلاثة الرئيسية والفوج الرابع الذي ما زال يتضخم يوماً بعد يوم منذ تشكيل وزارة نوري السعيد، وزارة الاحلاف والمراسيم، فان المحاكم العراقية المدنية والعسكرية لم تتوقف يوماً ما، منذ عشر سنوات، عن ارسال الشيوعيين والوطنيين والديمقراطيين وأنصار السلام من شتى الاتجاهات السياسية ، من العمال النقابيين والفلاحين الناهضين بوجه المظالم الاقطاعية[2] والطلبة والشبان الديمقراطيين، والنساء، الى السجون.

ويلاحظ بشكل محسوس ان ميزانية الحكومة للسجون وتوسيعها وبناء سجون جديدة تتضخم سنة بعد أخرى، كما تتضخم مصروفات الشرطة وأجهزة القمع وميزانية التسلح والمنشآت العسكرية والحربية.

كانت سياسة الحكومة منذ البداية انها انكرت على السجناء المحكومين "بجريمة الشيوعية" و "جرائم" التظاهر والإضراب والهتاف والخطابة والنشر، انكرت عليهم حقوق السجن السياسي المنصوص عليها في قانون السجون. إلا ان السجناء استطاعوا بفضل نضالهم البطولي وإضراباتهم عن الطعام وتنامي القوى الوطنية والمد الثوري خلال وثبة كانون ان يفرضوا على السلطات الرجعية الاعتراف لهم بتلك الحقوق.

وما ان بدأ الهجوم الرجعي على القوى الوطنية في أوائل 1949 وتم اختطاف قادة الحزب الشيوعي من سجن الكوت وإعدامهم في بغداد، حتى تعرض السجناء

---

(1)- اهم تلك المراسيم المرسوم رقم (16) الذي وسع مفهوم الشيوعية حتى شمل (انصار السلام، والشبيبة الديمقراطية وما شاكل ذلك). والمرسوم رقم (17) لإسقاط الجنسية العراقية عن المحكومين بتهمة الشيوعية. ومرسومان آخران رجعيان للصحافة والجمعيات.

(2)- تعرض بصورة خاصة فلاحو العمارة من العرب وفلاحو (دزه ي) من الاكراد الى الاضطهاد والتشريد والنزوح عن اراضيهم. واعتقل وسجن منهم خلق كثير

السياسيون الى هجوم ضاري جردهم من حقوقهم المشروعة. ونقل كثير منهم، على الأثر، الى سجن بعيد، في موضع من البادية الجنوبية، يسمى (نقرة السلمان). ويبعد مسافة 150 كلم عن أقرب مدينة عراقية (السماوة)[1]. كان ذلك السجن قلعة عسكرية بناها (ابو حنيك) لتأديب البدو وفرض النفوذ البريطاني عليهم. و (ابو حنيك) هو غلوب باشا، القائد الانكليزي للجيش العربي الاردني الهاشمي. ثم صار السجناء الجدد ينقلون، بعد ذلك، الى سجن (نقرة السلمان) الذي اشتهر كسجن للانتقام والموت البطيء.

ومنذ ذلك الوقت، والمحاولات تجري في سجن نقرة السلمان كما في السجون الأخرى لإخضاع السجناء لحياة الذل والمهانة وتسخيرهم في الاعمال المدنية كما يسخر السجناء العاديون. إلا ان تلك المحاولات اصطدمت وما زالت تصطدم بمقاومة جبارة من جانب السجناء الذين خاضوا اضرابات طويلة عن الطعام استمر بعضها اربعاً وعشرين يوماً بدون انقطاع، وقدموا تضحيات غالية من صحتهم وحيويتهم واستشهد منهم بسبب هذه الاضرابات عدة مناضلين، منهم: دنحو يلده (عامل) في سجن نقرة السلمان، نعمان محمد صالح (طالب) في سجن بغداد، حسين مهدي (فلاح) كبير السن وأب لمناضلين ومناضلات، في سجن بعقوبة. وراح من السجناء ضحايا آخرون، منهم: هاشم أحمد مات مسلولا، مهدي حسي اغتاله في المستشفى طبيب فاشستي، كريم صوفي و حييم، توفيا في التعذيب. وغير أولئك، كثيرون أصيبوا بالشلل والعاهات الدائمة ومرض السل وغيرها.

ان محور السياسة الحكومية ازاء السجناء السياسيين، هو الاضطهاد المتواصل بشتى الأساليب، والمحاولات المستمرة لتشديد التوتر بينهم وبين ادارة السجون، وخلق الاستفزازات اليومية لتبرير الانتقام وسلب الحقوق. فكان السجناء يدافعون عن حقوقهم ويناضلون نضالا دائباً بالعرائض الرسمية، والاحتجاجات التي يرسلونها الى الصحف (في الاوقات التي تكون فيها الصحف الحرة غير معطلة او خاضعة للرقابة)، وبالإضرابات عن الطعام، وكانت عوائل السجناء ومجموع الحركة الوطنية والرأي العام يلعبون دوراً هاماً في مساندتهم بالعرائض الجماهيرية، والاحتجاجات ووفود الآباء والأمهات وحتى بالمظاهرات.

---

(1)- انظر خارطة العراق في آخر الكتاب./ الناشر محمد علي الشبيبي

كان كل سجين سياسي يتوصل من تجاربه الخاصة، خلال اقامته في السجون، سواء طالت ام قصرت ان سياسة الحكومة ازاء السجناء انما هي سياسة ماكرة تسيرها خطة موضوعة بعناية من قبل الاوساط الرجعية والاستعمارية. وتهدف الى تحويل السجون الى مقابر للأحياء ومباءات لنشر الرعب واليأس والتخاذل والانحلال في صفوف المناضلين ضد الاستعمار والرجعية، وتخويف الشعب وإذلاله وكسر معنوياته.

في سجن بغداد تعرض المناضلون الى حملات اعتداء وانتقام فضيعة. ففي سنة 1949 مثلا، دبرت الحكومة هجوماً قامت به عصابة من مجرمين سجناء يساندهم حراس السجن. فهدموا عليهم السقوف وقذفوهم بالطابوق وجلدوا احد السجناء السياسيين أكثر من ألف جلدة على قدميه، ظل بعدها عاجزاً عن المشي طيلة ستة أشهر وما تزال آثار الضرب بادية على قدميه. وكسروا اسنان عدد من السجناء بالمطرقة، لأنهم رفضوا شتم قادة الشعب العراقي المناضل في سبيل خبزه وحريته.

وفي سجن الكوت لم تنقطع الاستفزازات منذ سنة 1949. ومنعت الادارة ادخال الشاي والسكاير والصحف لعدة أشهر. ومنعت قراءة الاناشيد الوطنية وتنظيم الاحتفالات بمناسبة اول أيار والثورة العراقية ووثبة كانون والمناسبات الوطنية والأممية الاخرى وفرضت الحكومة عقوبات على السجناء بسبب الاناشيد والحفلات بلغت (400 سنة سجن) اضافية وزعت على السجناء. وفي سجن النساء تعرضت المناضلات الى التهديد والاعتداء والاستهتار بحقوقهن والى التعذيب والضغط المتواصل، لحملهن على التنكر لأهداف الحركة الوطنية وقبول حياة الذل والعبودية، ففي عام 1949 اعتدي بالضرب فكسرت يد سجينة سياسية وام لعدة مناضلين، وهي عجوز عمرها 80 سنة.

وفي سجن بعقوبة الذي نقل اليه جرحى مذبحة سجن بغداد ثم جرحى مذبحة سجن الكوت الكبرى وعدداً من سجناء نقرة السلمان. في هذا السجن، دشنت الحكومة اساليب جديدة للانتقام فقد تركوا السجناء الجرحى، وهم مكبلون بالحديد، ينامون على الارض لمدة اسبوعين بلا أفرشة وبدون معالجة طبية.

واعتدوا بالضرب على القادرين منهم على المشي، عند دخولهم السجن، على طريقة الصفين المتوازيين من الشرطة والضرب المتلاحق خلال المرور. ومنعوا

عنهم المواجهة واستلام الطعام من ذويهم، واجبروهم على الاكتفاء بالخبز والتمر ونوع من الشوربة اختصت بطبخه مديرية السجون العامة، وكانوا جرحى ومرضى كما هو معلوم. وعند مجيء الوجبة الاولى من سجناء نقرة السلمان كرروا معهم اسلوب الضرب بطريقة الصفين المتوازيين من الشرطة وجلدوا بعضهم بـ (الفلقة) وجلدوا المناضل الشيوعي البارز حميد عثمان[1] 200 جلدة. ولم يفرج عنهم من السجن الانفرادي إلا بعد ان هب كل السجناء للنضال لإنقاذهم من هذا الخطر.

ولم يستطع السجناء ايقاف حملة الاعتداء والانتقام والاستفزاز إلا بلجوئهم في أواسط ايلول 1953 الى الاضراب عن الطعام مدة 12 يوم، واستشهاد أحدهم، الفلاح المسن الشيخ حسين مهدي واشتداد حملة الاحتجاج التي قامت بها مختلف الاوساط الوطنية. مما حمل الحكومة على ان تلبي بعض مطاليبهم وكان أهمها: 1- استرجاع الافرشة والملابس. 2- السماح لذوي السجناء بمواجهتهم. 3- وقف الاعتداء والإهانة. 4- المعالجة الطبية وإرسال المرضى والجرحى للمستشفى. 5- استلام المطبخ والسماح بإدخال الطعام من ذوي السجناء. 6- الاعتراف لهم بحق التنظيم داخل السجن والاعتراف بالممثل الذي ينتخبه السجناء لتمثيلهم والتفاوض باسمهم.

---

(1)- وبعد أحد عشر شهراً من هذا الحادث تمكن حميد عثمان من الهرب مع اثنين من رفاقه وهو الان على رأس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي.

نقرة السلمان

غربي نهر الفرات، من نقطة تبدأ في مدينة السماوة، تمتد طريق صحراوية نحو الحدود العراقية السعودية. أرض وعرة ورمال عميقة تجتازها السيارات بجهد وعناء شديدين.

وقد يضل الدليل البدوي الطريق في تلك الارض القاحلة التي لا ماء فيها ولا نبت ولا أثر لحيوان أو عابر سبيل. فتظل السيارة تضرب في عرض الصحراء حتى تعثر على الطريق أو تعثر عليها سيارة أخرى أو طائرة. وقد تغرز العجلات في شعب الرمال العميقة التي يتهيب عبورها أمهر السائقين، فتتعطل في مكانها ما شاء لها ان تتعطل. وبعد مسيرة خمس ساعات –ان لم يقع مكروه مما ذكرنا- تبدأ الطريق بالانحدار نحو منخفض من الأرض، بعيد الغور، حتى إذا وصلت السيارة قرارته بدت الصحراء المحيطة به تلالا وهضابا عالية. وشعر المرء انه في مكان عجيب حقاً، مكان موحش تلم به الأخطار. تلك هي نقرة السلمان. وأول شيء تمر به السيارة، ثكنة شرطة. وبعدها نمر بمجموعة من البيوت والأكواخ والخيام التي تسكنها عوائل شرطة البادية. ولا أحد غيرهم في ذلك المكان، فالقرية قرية شرطة! إلا انه قد يشاهد المرء واحداً أو أكثر من المحكومين السياسيين المنفيين الى نقرة السلمان، يتجول بين الاكواخ للترويح عن النفس، بعد ان يمل الحياة في ثكنة الشرطة حيث يقيم المنفيون، عادة.

في الشتاء تفيض نقرة السلمان بالماء. وتنقطع المواصلات ما بين السجين والعالم الخارجي. ولعل الماء هو الذي أنبت في مخيلة ذلك الجندي البريطاني (ابو حنيك) فكرة بناء قلعته الحصينة في ذلك المكان، على مرتفع صغير وسط بحيرة الماء.

وتطالعك القلعة وأنت تقترب منها بواجهة متواضعة من بناء حديث، اضيف إليها في السنوات الأخيرة، بعد ان حولت الحكومة العراقية تلك القلعة الصحراوية الى سجن. ويتألف هذا الجزء من القلعة من بضعة غرف للمأمور والمحاسب والكاتب، وغرفة للحبس الانفرادي، حيث يؤدي الممر الذي يسلكه المرء، إلى باب أخرى توصل إلى ساحة مكشوفة، تتقابل على جانبيها من الشمال والجنوب قلعتان عاليتان من الحجر يتألف كل منهما من طابقين. ويقوم في وسط الساحة بناء

منخفض يلجأ إليه السجناء حين تزدحم القلاع، فيتعذر على السجناء النوم فيها، وإلى جانبه، البئر المالحة التي يشرب منها السجناء حينما تقطع الحكومة عنهم الماء.

إذا أردت دخول القلعة فعليك أيها القارئ أن تتسلق أثنتي عشرة درجة على سلم خشبي يرتفع بك إلى مربع صغير في الجدار عند الطابق الثاني يسمّونه باب (القاصة). والقاصة اصطلاح معروف يطلق على صندوق من الحديد تودع فيه الاشياء الثمينة. عندئذ عليك ان تجمع ركبتيك إلى صدرك لتزحف إلى داخل (القاصة) إلى ذلك التجويف المظلم الذي تتبين لك، فيما بعد، معالمه البسيطة فإذا هو صندوق مستطيل الشكل من الحجارة، وصفائح الحديد التي انشئ منها السقف وبعض أجزاء الجدران، حيث أراد الجنرال (غلوب) ان ينصب رشاشته لتحضير عرب البادية. طول هذا الصندوق الصخري الحديدي نحو 15 متر وعرضه نحو 7 أمتار. هذا هو الطابق الأعلى. ومنه تهبط في سلم داخلي إلى الطابق الأدنى. بإمكانك ان تشاهد، بدل المنافذ، مزاغل للبنادق بمساحة راحة اليد، تتسرب منها خيوط الشمس. وتلك علامة النهار! ويدخل منها شيء من الهواء الذي يحفظ شعلة الحياة في الأجساد من ان تنطفئ بسرعة!

في ظلام القلعة وهوائها الفاسد يغط السجناء –في ساعات النهار- في نوم طويل عميق كالموت، يستفيقون بعده متخدرين صفر الوجوه منتفخي العيون. اما في الليل فتغلق أبواب القاصة من الخارج، حتى ساعة متأخرة من اليوم التالي، وأحيانا حتى الظهيرة، حينما تريد إدارة السجن ان تمعن، لسبب ما، في إيذاء السجناء واستفزاز أعصابهم المتوترة ليلا ونهاراً. فتبقى مئات الأجساد مكدسة متخدرة مشلولة عن الحركة، لضيق المكان، تنتظر ان تفتح أبواب القاصة لتقضي حاجاتها الطبيعية، ولكي تجد بعد ذلك متسعاً من المكان للحركة ولكي تستنشق الهواء وترى إلى ضوء النهار.

هنا، في الساحة يستطيع السجين ان يتمطّي ويسعل بملء رئتيه بلا حذر أو وجل وان يبصق أينما يشاء، وان يستجمع قواه ويشد عزيمته لقضاء ليلة أخرى من ليالي القلعة. هكذا تمضي الأيام، موحشة رتيبة: رتيبة حتى فيما يقع فيها كل يوم من مضايقات واعتداءات واستفزازات، حول الطعام والماء والرسائل والكتب

والجرائد والدواء ومجيء الطبيب ... الخ، حيث تدور الحياة دورتها الضيقة بين الاسوار والقلاع وغرفة المأمور، في بطن تلك الصحراء الموحشة الخاوية.

حينما تأتي إلى السجن سيارة الطعام أو الماء قادمة من السماوة، يستمع السجناء إلى بوقها وهدير محركها بشغف ومتعة. فتلك علامة من علامات العالم الفسيح المتحرك النائي. وحينما يمرق في السماء طير –وهذا نادر- فتلك علامة أخرى للحياة، يستبشر بها السجناء أيما استبشار. وفي يوم من أيام الربيع، أخطأ سنونو طريقه، فدخل القلعة من أحد المزاغل. فهب السجناء يهشونه ويطاردونه في الظلام حتى سقط متعباً بين يدي أحد "الرفاق" كان السجناء يمرحون ويتضاحكون كالأطفال لتلك المفاجأة السارة لكنهم ما لبثوا ان اطلقوا سراح السنونو، ودعوه بأنظارهم من باب (القاصة) حتى أختفى ...

وفي ضحى يوم مشهود آخر من أيام نقرة السلمان، شاهد السجناء وجهاً صغيراً بريئاً يطل عليهم من سطوح غرفة الادارة. وجه طفل برئ، من أطفال الشرطة!

كان السجناء يبتسمون ويلغطون ويلوحون بأيديهم لهذا المنظر الممتع. فللطفولة، الطفولة التي أحبها اولئك المناضلون ودافعوا عن مستقبلها وحقها في الحياة، صدى عميق الغور في نفوس اولئك الرجال البواسل الذين عرفوا الحب في أروع صورة واغنى مضامينه.

وثمة شيء آخر رتيب في نقرة السلمان، غير ظلام القلاع وصفارات الليل وصرير أبواب القاصة، غير البرد القارص والحر القاتل وعواصف الرمال الخانقة، غير جيوش الذباب الجائع، والصراصير الزاحفة المتواثبة في كل مكان. ذلك هو الخطر فالخطر هو أيضاً، رتيب هناك!

شرطة البادية تتظاهر خلف الاسوار وتهتف وتهزج –تسقط الشيوعية، يعيش الوصي والملك!- ويسمع السجناء الشتائم والتهديد بالذبح، وأغاني نكراء تتغنى بالثأر والانتقام والدماء. ويسمعون طلقات الرصاص في معظم الليالي. ان شرطة البادية، بطبيعة الحال، هم أوحش رجال الشرطة العراقية. لكن المستعمرين والرجعيين لم يكتفوا بتلك الوحشية البدائية، بل هذبوها على طريقتهم الخاصة، ودفعوها بطريق الحقد الأعمى على السجناء السياسيين. وقد يعجب القارئ إذا علم ان دائرة الاستعلامات الأمريكية تبعث، مرتين في الأسبوع، رجالها في سيارة السينما الامريكية المتجولة إلى ذلك المكان النائي لتثقف شرطة البادية

بالمحاضرات والأفلام السينمائية وتعلمهم كيف ينبغي أن يمجدوا "الحرية" الامريكية ويكافحوا الشيوعية ويبيدوا الشيوعيين. ومن ثمار تلك الثقافة ان أقتنع اولئك البدو السذج ان كل سجين سياسي ينبغي ان يكون شيوعياً. وما الشيوعي إلا "مسقوفي"[1]، يهودي، صهيوني، ضد الملك والوصي وعلم الدولة، عديم الشرف، يتزوج أمه واخته، وأخيراً، فهو يستحق ان يحرق بالنار وان تشرب شرطة البادية من دمه مثلما تشرب الماء.

هؤلاء البدو "الشرطة" ينتهزون كل فرصة للتعبير عن أفكارهم ومعتقداتهم تلك، وإظهار مشاعرهم العدائية نحو السجناء بنظراتهم الحاقدة وتهديداتهم وشتائمهم وأحيانا بالاعتداء المباشر والضرب.

والسجين في ذلك الوسط العدائي، لا يشعر بالخطر من المظاهر والتهديدات اللسانية وإطلاق الرصاص في الهواء. وإنما يتلمسه عملياً، في سلوك موظفي السجن ومناوراتهم ومؤامراتهم. ففي كل يوم، وكل ساعة، محاولة لاستفزازه واستدراجه الى شباك مؤامرة حقيرة وربما خطيرة!

اشتهر رجل كان مديراً لهذا السجن، اسمه جبار أيوب (وهو نفسه الذي نفذ مذبحة سجن بغداد وساهم في تنفيذ جرائم سجن الكوت) وجبار أيوب من ذلك الطراز الذي قدر الهتلريون مزاياه العظيمة لإدارة المعتقلات السياسية ومعسكرات الأسرى. لقد صرح هذا الرجل أمام السجناء، خلال نوبة غضب حادة ألمت به: ان شيئا واحداً يشغل باله طيلة 24 ساعة من اليقظة والنوم، هو ان يبتكر أساليب جديدة، على الدوام، لايذاء السجناء وتعذيبهم. وقد اقترف فعلاً جرائم منكرة اشهرها حصار 1949، وإطلاق النار على السجناء.

كانت سلطات السجن تعزل السجن عن العالم الخارجي بين حين وآخر، فترات طويلة. ولا تسمح لأهل السجناء بزيارتهم إلا بترخيص من التحقيقات الجنائية في بغداد. وأحيانا، تمنع ادخال الهدايا من الطعام وغيره الى السجناء، وهو أمر خطير، إذ يصعب على السجناء الاكتفاء بالغذاء الحكومي الشحيح كماً وكيفاً. وإذا سمحت بإدخال الطعام امرت الشرطة بتفتيشه. والتفتيش معناه خلط السكر بالملح، والشاي بالتبغ، وتكسير البيض وتفريغ الدبس والسمن ...الخ. بحثاً عن المواد

---

(1)- المسقوف اسم اطلقه الاتراك على الروس خلال حروب الامبراطورية العثمانية مع القيصرية الروسية. ولا زالت التسمية معروفة في العراق وترمز الى العدو القاسي الذي لا يستحق رحمة أو شفقة.

"الممنوعة". وأثناء التفتيش، تسرق الشرطة، او تصادر ما تريد، دون وازع أو رادع.

تأتي عوائل السجناء للزيارة من اقصي العراق إلى أدناه بعد ان تمر ببغداد لأخذ الموافقة. فتبيت في نقرة السلمان ليلة أو أكثر لتحظى بزيارة قد لا تستغرق في ظروف الشدة أكثر من 10 دقائق، بحضور جمهرة من الشرطة.

كان أحد السجناء يريد أن يسأل ذويه عن الحرب في كوريا، أثناء زيارتهم له، بحضور جمهرة من الشرطة. فسألهم عن "القوري" (ابريق الشاي باللهجة العراقية الدارجة) وظل يلح بالسؤال ويكرر: شلون القوري ...؟ حتى فطن اهله إلى قصده، فاستحمدوا الله على ان القوري لم ينكسر ولن ينكسر ...! كانت الادارة في ذلك الحين قد منعت ادخال الجرائد اليومية طيلة سنة كاملة ولم تسمح بها آخر الأمر إلا بعد اضراب عن الطعام دام ستة أيام.

وخلال المواجهات، تختلق إدارة السجن وأفراد الشرطة المبررات للاعتداء على الرجال والنساء والأطفال، وعلى السجناء أنفسهم أمام ذويهم. وإليك حادثاً من هذا النوع: أم وزوجة وبضعة أطفال كانوا في زيارة أحد السجناء السياسيين، وقد استغرقوا في أحاديثهم وعواطفهم وأفكارهم التي تتزاحم وتتسابق مخافة ان ينتهي الوقت وتنتهي الزيارة. وكان الأطفال، يتعلقون بأكتاف أبيهم السجين وهو جالس القرفصاء قبالة امه وزوجته. ساعة سعيدة قلما يهنأ بمثلها السجين وأهلوه. وغير بعيد من المكان الذي تجري فيه المواجهة، يقع الباب الداخلي المؤدي إلى الساحة، حيث يتجمهر السجناء أحياناً، ليشاركوا في فرح المواجهات والزيارات. ومن تلك الباب أشار "أحدهم" إلى ذلك السجين الجالس بين عياله وطلب إليه ان يقترب، فلما دنا منه أبلغه رغبة "الرفاق" في دعوة العائلة الى الغداء. فرجع السجين إلى امه وزوجته وأطفاله بهذا الخبر الجليل المفرح: ستتأخر العائلة إذن، وسوف يأتيها الطعام من مطبخ السجناء، وسوف يستمع هو الى مزيد من كلمات امه وزوجته وضحكات أطفاله وهم يتناولون طعام السجن!

لكن مفوض الشرطة شاء ان يفسر اقتراب السجين من الباب وعودته إلى أهله، تفسيراً آخر. وبضربة مسرحية واحدة، انقلب الموقف إلى مأساة إذ أعلن المفوض انتهاء الزيارة وأمر الشرطة ان تفتش السجين وتفتش النساء والأطفال. فهجمت جمهرة من الشرطة "لتفتيش" السجين، على مرأى من أمه وزوجته وأطفاله،

فأشبعوه ضرباً ولكماً وتمزيقاً. ثم تحولوا إلى النساء "ليفتشوهن" فاشبعوا الزوجة والأم لطماً وسباباً، وتجاوزوا حدود الحرمات في السب والضرب والتفتيش. أما السجين الآخر الذي نادى رفيقه من وراء قضبان الباب، فقد جيئ به إلى المفوض، بالأسلوب ذاته! كان هذا السجين قوي البنية طويل الجسم، صاحب نخوة وحمية. فأمسك بالمفوض من وسطه ورفعه إلى أعلى وضربه بالأرض وصار يسحق عليه بالحذاء، والمفوض يصرخ ويستنجد، حتى أجتمع عدد كبير من الشرطة الذين داروا على السجين دورة ضاربة وانتقموا منه انتقاماً فظاً. وأرادت إدارة السجن ان تحتجز السجينين في زنزانة الحبس المنفرد لكن موقف "الرفاق" الحازم حمل المدير على التراجع والإفراج عن السجينين، بعد ان تكهربت الأعصاب، وفارت الدماء في العرق في تلك المقبرة المنسية في بطون الصحراء. وانتهى الحادث، ومر على السجناء يوم من أيام الحياة في نقرة السلمان. انتهى الحادث، وانتهت حياة زوجة السجين التي ماتت يوم وصولها إلى مدينتها البصرة متأثرة من آثار الضرب والصدمة ومشقات الطريق.

في أواخر 1949، انتقل المجلس العرفي العسكري، بكامل هيئته إلى سجن نقرة السلمان، حيث أجرى محاكمة أربع وأربعين سجيناً بتهمة ترويج الشيوعية، لأنهم قدموا إلى السلطات الحكومية، عريضة يحتجون فيها على اختطاف قادة الحزب الشيوعي من سجن الكوت وإعدامهم. فحكم المجلس "المتنقل"، عليهم بسنوات سجن اضافية.

ان قلعة نقرة السلمان، بموقعها في بطن البادية الجنوبية، بصيفها المحرق وشتائها القارص، وشرطتها البدو المتعطشين للدماء ومدرائها المرضى في نفوسهم وما يتلقونه من أوامر "عليا"[1] وما يحاولون تحقيقه يومياً من المؤامرات والاستفزازات، ان نقرة السلمان كانت كفيلة بالقضاء على السجناء وتحطيمهم تحطيماً تاماً، لولا ان يكون لهم، ذلك الايمان العظيم بشعبهم ومبادئهم وبالإنسانية ومستقبلها المضيء الظافر، ولولا عزيمتهم الفولاذية المستمدة من عزيمة شعبهم المناضل وكل الشعوب المناضلة ضد الاستعمار والرجعية والحرب، ولولا انهم تعلموا كيف يقاومون عوامل الضجر والحزن والمرض. فنظم السجناء اعمالهم وأوقاتهم. اعمال المطبخ والفرن والغسيل والكنس ونحوها، يقوم بها السجناء بالمناوبة، لا فرق بين واحد وآخر. المكتبة، المخزن الصيدلية، استلام الأرزاق،

---

(1)- صرح أحد المدراء المدعو كاكه أمين: أنه يتلقى أوامره من نوري السعيد مباشرة.

توزيع الماء، الحفلات، الرياضة البدنية، الموسيقى والغناء ...الخ، يتولاها رفاق مسؤولون أو لجان مسؤولة. ولكل عمل أو نشاط أوقات خاصة به، وأصول يحترمها السجناء ويراعونها. ويتعرض السجناء الى النقد الأخوي الصريح إذا أخطأوا أو قصروا. ويتلقون في الوقت ذاته المعونة والنصح والإرشاد، من رفاقهم السجناء الذين يراقبون كل بادرة في السلوك أو المزاج، تشذ عن الحياة الجماعية الرفاقية أو عن الروح النضالية، وفضائل الخلق الثوري، فيعالجونها في الحال.

وأصبح للسجناء السياسيين في السجون، بعد خبر سنوات عديدة، مدارس راقية للتثقيف والتهذيب، يتعلم فيها السجناء القراءة والكتابة واللغات والاقتصاد السياسي والتاريخ والفلسفة، ويتلقون فيها تدريباً عملياً مفيداً. وفي السجون، يلتقي المناضلون من مختلف الطبقات والاتجاهات السياسية فيتبادلون الاراء والتجارب ويصقلون نفوسهم ويهذبونها ويتزودون بروح التعاون والثقة. وطبيعي ان يلعب الشيوعيون دوراً قيادياً في مختلف نواحي النشاط بين السجناء السياسيين، دوراً لا تنازعهم عليه العناصر الوطنية والديمقراطية الأخرى، بل على العكس، تعترف لهم به وتستفيد منه أعظم الفوائد.

في 1949، والحملة الارهابية في ذروتها، كانت معتقلات بغداد تغص بمئات المعتقلين. وفي واحد منها، استطاع بعض المعتقلين الشبان الذين كانوا ينتظرون دورهم في المثول امام المجلس العرفي العسكري ان يحصلوا على نسخة من جريدة رجعية فيها النص الكامل لبيان مكتب الانباء للأحزاب الشيوعية حول قضية تيتو. هناك، وفي تلك الظروف القاسية، شعر اولئك الشبان الذين سيذهبون الى السجون لأول مرة في حياتهم، بان رفاقهم السجناء القدامى بحاجة الى الاطلاع على تلك الوثيقة الخطيرة. فما كان منهم إلا أن جزؤوا البيان اجزاءً استظهروها بنظام خاص ليعيدوا كتابتها إذا التقوا في السجون بعد حين. بتلك الروح العالية، وبذلك الحرص اللامتناهي على العلم، والحب للحقيقة، انشأ السجناء السياسيون مدارسهم ومكتباتهم التي صار لكل منها تقاليدها وأساليبها وأساتذتها.

لكن الحياة في نقرة السلمان ليست دروساً كلها، وكنساً وطبخاً وغسيلاً. فهناك الجوانب الممتعة أيضاً، الرياضة البدنية في الصباح، والشطرنج وحلقات السمر والغناء في أوقات الشاي بعد الظهر أو في المساء.

من المشاهد المألوفة ان ترى السجناء السياسيين يتسابقون وفي أرجلهم سلاسل الحديد، وترى الاوسمة يعلقها الفائزون على صدورهم وسط التصفيق. وقد تشاهد رفيقاً من لجنة الغناء، يعلم الجوقة أغنية كردية أو نشيداً عربياً من تلحين أحد السجناء. وقد تشاهد، في الضوء الشاحب في الطابق الادنى من القلعة، جمهرة من الرفاق العرب والكرد، يعلو رؤوسهم الغبار وتصبب وجوههم عرقا، يتدربون على الدبكة ويغنون ويتضاحكون كأنهم في (نوروز)، وكأن ظلام القلعة وغبارها نهاراً مشرقاً معطراً بأنفاس الربيع.

أما الحفلات فهي الينبوع الاعظم لمسرات السجناء وأفراحهم حيث المحاضرات والخطب وقصائد الشعر والرقص والغناء والتمثيل. تقام الحفلات في المناسبات الوطنية والأممية، وما اكثرها وما أعظمها وما أروعها!! حزيران، كانون، تشرين، اكتوبر، أيار، الجلاء عن سوريا ولبنان، الهدنة في كوريا، وميلاد ماركس، ولادة الجمهورية الشعبية في الصين ... وغيرها وغيرها!

لقد خلقت تلك الحفلات أدباً وفناً ثوريين، تسربا إلى الخارج فتلقفتهما الجماهير بشغف واعتزاز. ولأدباء السجون اليوم وشعرائها ورساميها وملحنيها مكانة خاصة عند الجماهير.

هكذا استطاع السجناء السياسيون في نقرة السلمان ان يقاوموا عوامل الخمول والحزن واليأس والمرض وان ينتصروا عليها. ان ما ابقاهم أحياء في نقرة السلمان هو فكرهم النير وإرادتهم الفولاذية الواعية واعتقادهم المطلق بأنهم جزء من جبهة الكفاح، جزء يجب ان يصمد ويحتفظ بقواه وثوريته وان يقاوم، مع كل المناضلين، محاولات الاستعمار وأعوانه لإذلال الشعب وإخضاعه واستعباده وتقديمه وقوداً للحرب. وكان السجناء السياسيون على يقين تام بان شعبهم لن يتخلى عنهم ان هم لم يتخلوا عنه. فكان لهم من عطف الجماهير والرأي العام سنداً عظيماً بوجه السلطات الحكومية، سنداً يمدهم بالقوة والثبات والعزيمة. لقد احتضنت الجماهير وكل الرأي العام الوطني، قضية السجناء السياسيين حتى أصبح الغاء سجن نقرة السلمان[1] والعفو العام عن السجناء السياسيين (أو على

---

(1)- اوفدت الحكومة تحت ضغط الرأي العام لجنة خاصة لدراسة أوضاع ذلك السجن فأوصى تقرير اللجنة بإلغائه نظراً لمخالفته للشروط التي يجب توفرها في السجون الحكومية حسبما يقرره قانون السجون. وقد صرح وكيل مدير السجون العام السيد (صديق خوجه) عند زيارته للسجن قائلاً: - (يتبـــع)

الأقل إعادة محاكمتهم أمام محاكم مدنية نزيهة)، مطلبين وطنيين تتبناهما كل الاوساط الوطنية وتوافق عليها حتى الاوساط المعادية للشيوعية وبعض الفئات الحاكمة.

ان صمود السجناء السياسيين في نقرة السلمان والسجون الآخرى وبطولاتهم العظيمة وتضحياتهم، لم تكن موضع عطف الجماهير الشعبية والأوساط الوطنية وإعجابها فحسب. بل كانت أيضاً نبراساً مقدساً للمناضلين ضد الاستعمار في الصمود والبطولة والتضحية. لقد خلق السجناء السياسيون تقاليد رائعة للسلوك الثوري في المواقف والمعتقلات والسجون، تقاليد يعتز بها المناضلون الثوريون ويمجدونها. وهي، إلى جانب تقاليد الشعب العراقي الثورية المجيدة، تقاليد ثورة العشرين وانتفاضة الازيرج ووثبتي كانون وتشرين وإضرابات السكك والنفط ومسيرة العمال المضربين الكبرى من (حديثة) إلى بغداد، وتمردات فلاحي العمارة والبصرة و (دزه ى) وإضرابات الطلاب ومظاهراتهم واعتصاماتهم. تلك التقاليد الثورية هي، الى جانب تقاليد الشعب العراقي الثورية المجيدة، من أبرز خصائص الحركة الثورية في العراق، التي ولدت وترعرعت في ظروف التصادم الحاد مع المصالح الاستعمارية الاجنبية وأجهزة القمع الاستعماري الرجعية السوداء.

لعل القارئ يستطيع الان ان يتعرف على مزاعم الحكومة الفارغة وأكاذيبها في البيان الذي اصدرته مديرية الدعاية العامة في 19 حزيران 1953 حول مذبحة سجن بغداد. وان يفهم حقيقة ما قصدت إليه الحكومة في عبارات (العطف على ذوي السجناء)، و (الوسائل الممكنة للترفيه) عن السجناء. وان يقدر الاسباب الحقيقية التي أجبرت الحكومة على نقل سجناء نقرة السلمان، في سنة 1951 إلى السجون الأخرى في بغداد والكوت فهي قد نقلتهم، بعد ان عجزت، أمام نضال

- "ان نقرة السلمان لطخة عار في جبين الحكومة العراقية" اما عن العفو العام ، فقد رفعت خلال السنوات الماضية إلى الجهات المختصة مئات الالوف من التواقيع وقدمت مذكرات عديدة من نقابة المحامين، وأثيرت القضية مراراً في مجلس النواب وقدم الاستاذ حسين جميل وزير العدلية وقتئذ، تقريراً الى مجلس الوزراء تضمن الطعن بمشروعية الأحكام التي أصدرتها المجالس العرفية واقترح اتخاذ الاجراءات التشريعية التي تسمح بإعادة محاكمة السجناء السياسيين امام المحاكم العادية.

السجناء وضغط الرأي العام، عن الاحتفاظ بهم في ذلك السجن الرهيب النائي. لكنها ما لبثت بعد نقلهم إلى بغداد والكوت، ان صارت تتحين الفرص وتخلق المبررات لتعيدهم من جديد إلى هناك. وأخذت تنقل إلى سجن النقرة، افراداً وجماعات صغيرة تتهمهم بالشغب والعصيان والتمرد، وأخيراً، استغلت ظروف الاحكام العرفية والإرهاب البوليسي والعسكري وتعطيل الصحف والأحزاب، بعد وثبة تشرين الثاني 1952 لتشن أفضع هجوم تعرض له السجناء السياسيون في كل السجون العراقية وفي كل تاريخ الحكم الاستعماري الرجعي في العراق. بدأ ذلك الهجوم –كما اطلع القارئ- بمذبحة سجن بغداد في 1953/6/18، وانتقل بعد ذلك إلى سجن نقرة السلمان، ثم الى سجن الكوت حيث وقعت المذبحة الكبرى بعد شهر من الحصار كما سيأتي بيانه.

صيف 1953 في نقرة السلمان

اواسط تموز 1953. ريح السموم الجافة المحرقة تشوي الأجساد وتستقطر منها كل ذرة من الماء. البدو الذين عاشوا حياتهم في الصحراء، يلبسون الفراء والملابس الثقيلة في تموز، ويدثرون رؤوسهم ووجوههم بالكوفيات الكبيرة. الماء في هذا الطقس الملتهب، كلمة مرادفة للحياة، كلمة يفهمها سكان نقرة السلمان من سجناء وشرطة فهماً واقعياً دقيقاً حينما يرون ان الماء ينقل إلى عالمهم بالصهاريج السيارة من مدينة السماوة . ان ثلاث ساعات من العطش فوق رمال النقرة وفي هوائها اللاهف وتحت شمسها المحرقة تكفي للقضاء على أي إنسان!

كان عدد السجناء السياسيين 26 سجيناً من المناضلين، بينهم حميد عثمان وعشرة من رفاقه الذين هربوا سنة 1952 من سجن الكوت فالقي القبض عليهم قرب بغداد فنقلوا إلى نقرة السلمان. وأربعة من المناضلين الذين جيء بهم حديثاً بعد ان عذبوا في التحقيقات الجنائية تعذيباً وحشياً استمر ثلاثة اشهر وبعدها حكم المجلس العرفي العسكري على ثلاثة منهم بالسجن المؤبد وعلى الرابع بخمس

عشرة سنة، ومناضلين آخرين، بينهم بعض "اليهود". وقد كان في السجن إلى جانب الـ (26) سجيناً سياسياً سجناء عاديون، وسجناء صهاينة.

كانت سلطات السجن أشد ما تكون تعطشاً إلى دماء اولئك المناضلين المتقدمين فكانت تسعى إلى تدبير مؤامرة لذبحهم. ولكن ذلك التعطش الشديد إلى الدماء، كانت تقابله من جانب السجناء، قيادة حكيمة متصلبة في الكفاح، مزودة بخبر واسعة في حياة السجون وأساليب إدارتها. فاصطدمت مؤامرة الادارة بصخرة الحكمة والوعي والحذر وارتدت فاشلة خاسرة.

منذ اواسط تموز، منعت ادارة السجن الزيارات وإدخال الهدايا من الطعام وغيره، وقطعت صلة السجن بالعالم الخارجي قطعاً باتاً فلا شيء يخرج منه، ولا شيء يدخل إليه سوى "الأرزاق" الحكومية وقدر مقنن من الماء، هو بمثابة شريان الحياة، شريان يمسك بطرفه اعداء الحياة الذين ما انفكوا –منذ اواسط تموز، إذ بدأت المفاوضات لنقل السجناء إلى سجن بعقوبة- ما انفكوا يواصلون تهديدهم بقطع الماء وتهديداتهم الاخرى واستفزازاتهم، ليل نهار. وكانت شرطة البادية تقيم المظاهرات العدائية خلف الأسوار، وتطلق الرصاص في الهواء، وتحاول اقتحام باب السجن الداخلي على السجناء المعتصمين وراءه، الساهرين المتيقظين طيلة النهار والليل، وهم على أهبة الاستعداد للدفاع عن أنفسهم.

لا شك ان سجناء نقرة السلمان يرحبون اشد ترحيب بنقلهم الى بعقوبة. إلا ان الأمر الذي يشغلهم أكثر من سواه، هو ان ينقل كل السجناء من نقرة السلمان، بما فيهم السجناء العاديون، وان تعلن الحكومة رسمياً إلغاء ذلك السجن اللاإنساني الرهيب. فكانت الحكومة تماطل وتلف وتدور، والسجناء يفاوضونها بصبر وحزم وأناة، مدى ثلاثين يوماً.

وقد شعر السجناء بعد الثلاثين من الحصار المتقابل ان الوضع يزداد حراجة، وان الخطر يقترب مسرعاً، فأعلنوا عن شروط جديدة، هي:

ان يتم النقل على دفعات ثلاث يعينها ويختارها السجناء أنفسهم، على ان يشمل كل السجناء السياسيين، ومن دون تكبيل بالسلاسل، ومع احتفاظ السجناء بملابسهم المدنية، واحترام حقوقهم كسجناء سياسيين. فوافقت الادارة على هذه الشروط، وفك الحصار، وفتحت الباب وخرجت الدفعة الأولى من السجناء وكان بينهم حميد

عثمان والمناضلون الاربعة وغيرهم. فأركبوهم سيارات الحمل المكشوفة ونقلوهم إلى ثكنة الشرطة القريبة من قلعة السجن.

وفي الثكنة، انكشفت النوايا الحقيقية للحكومة، مثلما انكشفت في سجن بغداد المركزي، من قبل تلك النوايا التي سترتها الحكومة بما سمي في حينه "نقل كل السجناء السياسيين" إلى سجن بعقوبة.

وإليك، أيها القارئ، موجز ما حدث في الايام الستة التي تم خلالها، نقل الدفعات الثلاثة من سجناء نقرة السلمان.

كانت الدفعة الاولى مؤلفة من 22 سجيناً (بضمنهم سجناء عاديون)، تحركت بهم سيارتان مكشوفتان تحيط بها سيارات مسلحة. وخلافاً لما هو متوقع، توقفت القافلة عند ثكنة الشرطة ووضعت سيارتا السجناء بعيداً عن السيارات الأخرى وقريباً جداً من جدار الثكنة. فما ان هبط منها سائقاها، حتى انهمر من فوق الجدار، سيل من الحجارة الثقيلة، أصاب السيارتين المكشوفتين، وأصاب السجناء بجراح ورضوض على رؤوسهم وأكتافهم وظهورهم، والسجناء لا يملكون دفاعاً لهذا الغدر المفاجئ ولا سبيل للفرار منه، فسقطوا على أرض السيارتين عاجزين عن الحركة والمقاومة. فتقدمت إليهم الشرطة فسحبتهم إلى الأرض، وأخذتهم إلى الثكنة، حيث بدأت سلسلة أعمال أخرى.

كان في الثكنة 250 شرطياً من شرطة البادية، اجتمع بعضهم على السجناء وأخذوا ينزعون عنهم الملابس المدنية، بينما راح الآخرون يطلقون الرصاص في الهواء، وألبسوهم بدلا عنها، ملابس السجن الرسمية. ثم ضربوا في أرجلهم أطواق الحديد المسلسلة وكبلوا أيديهم بسلاسل أخرى. كان ذلك في نظر الشرطة ضرورياً لمنع أية مقاومة من جانب السجناء عند الانتقال إلى مرحلة أخرى من الانتقام والتعذيب البربريين.

اجتمعت الشرطة كلها، إلا نفراً ظل يطلق الرصاص في الهواء، وتوزعت جماعات جماعات حول السجناء الجرحى، المكبلين في أيدهم وأرجلهم، فانقضت كل جماعة على فريستها، حتى اغمي على معظم السجناء من أثر الضرب والركل والسحق. لكن حماس الشرطة المتوحشين، ظل يتصاعد ويشتد، واخذ يتركز على أشخاص معينين، دون سواهم. وكان المناضل حميد عثمان يتلقى النصيب الأكبر منه، فانتبه آرا (آرا خاجان تريان) الى ذلك وكان قريباً منه، فزحف والقى بنفسه

فوق حميد: المجرمون، يريدون قتل (ابو خسرو)، وهو مريض، وفاقد الوعي ... لن أدعهم، لن أدع المجرمين يفعلون ذلك، لن أدعهم يقتلون الرفيق ...

كان (آرا خاجان تريان) [1] يخوض معركة حياة أو موت وهو يحمي "الرفيق"، ولا يملك غير لسانه يرد به على الشرطة، فكان الرد نشيداً: حرروا العراق واسحقوا الطغاة!

وكان رفاق آخرون ما زالوا قادرين على النطق فالتقطوا النغم، الحبيب إلى قلوبهم، واندمجوا فيه. أصواتهم خافتة واهنة، تبتلعها صرخات وحشية من حناجر الشرطة، إلا انهم ينشدون ...

نحن لا نهــاب شـنقاً وعذاب
هبوا يا رفاق حرروا العراق
هبوا يا رفاق حرروا العراق

ايستطيع المناضل، ألّا يحقد على أعداء شعبه وأعدائه وهم يضربونه ويرفسونه؟ أيستطيع ان ينسى لأي غرض لئيم ولأية غاية مجرمة يعذبونه ويقتلونه؟ كان النشيد الذي ينشدون، يستجيب لعواطف المناضلين وأفكارهم وهم يصارعون الموت تحت أقدام شرطة البادية، ذلك النشيد الذي ولد في غمرة النضال وانشده الشيوعيون والوطنيون في زنزانات التعذيب وأمام المجالس العرفية العسكرية ...

سيروا للامام وامحقوا الحروب
عززوا الســلام غاية الشــعوب

كانوا ينشدون بآخر نفس في صدورهم، ويدافعون بآخر سلاح، عن كرامة وطنهم وشعبهم وحزبهم ...

ارفعوا شـعار: عاش قطــرنا
عاش شــعبنا، عاش حزبنــا
حزب الكادحين، قط لا يليــن

---

(1)- "آرا خاجان تريان" من المناضلين الشيوعيين القدامى ومن رفاق فهد، وقد رافق حميد عثمان في هروبه من كبد الكوت والقي عليه القبض فنقل الى سجن نقرة السلمان وهو محكوم 20 سنة.

هبوا يا رفاق حرروا العراق

كان المناضلون يصرون باسنانهم وهم ينشدون، ويدافعون بهذا الشكل عن كرامتهم وكرامة شعبهم وحزبهم، في تلك البقعة النائية المنعزلة حيث لا أحد يسمعهم، لا أحد يراقبهم ولا أحد يستطيع ان يقدر –في تلك الساعة- فيما إذا كانت الحياة ستبعث من جديد في أوصالهم المتورمة المثخة بالجراح، لا أحد هناك غير 250 من الذئاب البشرية الجائعة التي ثقفهم المستعمرون الامريكان والانكليز والتي نسيت معنى (الانسانية) منذ زمن طويل.

... وهكذا حتى استنفذت الشرطة كل حقدها وطاقاتها، وراح بعضهم يسوي كوفيته، وينصب عقاله من جديد، ويتحسس نجمته السباعية في مكانها فوق جبينه المتصبب عرقاً، وعينيه الشامتتين الفرحتين. وأراد بعضهم ان يهزج ويهوس، احتفالاً بالنصر وبالمكافئات التي ستأتيهم من نوري السعيد، لكن الآخرين لم يشاركوه بعد ان اخذ عليهم التعب كل مأخذ، فاخمد فيهم نار الحماس والغضب والثأر.

احتجزت الشرطة السجناء الاربعة وبعض السجناء الاخرين الذين رفضت ادارة السجن نقلهم بادئ الأمر ثم وافقت في جملة ما وافقت عليه من شروط نكثت فيها جميعاً فيما بعد. فاضرب المحتجزون في الثكنة عن الطعام ودام اضرابهم 27 يوماً من أجل نقلهم إلى بعقوبة، ولكن دون جدوى.

وأعيد الاخرون الى سيارات السجن المكشوفة التي نقلتهم إلى بعقوبة في سفرة استغرقت 24 ساعة من ساعات شهر آب في العراق، وهم أشباه أموات. وعند وصولهم سجن بعقوبة ضربوهم مجدداً وجلدوا المناضل حميد عثمان (200) جلدة على قدميه –كما ذكرنا- وأدخلوهم زنزانات الاعدام حيث أمضوا سبعة أيام، حتى جاءت الوجبتان الأخريان، فادخلوا سوية إلى السجن، بعد نضال عنيد قام به كل سجناء بعقوبة.

وبعد يومين تحركت الوجبة الثانية من سجن نقرة السلمان، دون حادث يذكر، حتى جيء بهم إلى بعقوبة حيث تلقوا قبل ادخالهم الزنزانات "التأديب الضروري". فعذبوهم بوحشية حتى اغمي عليهم جميعاً وحتى تكسرت اطواق الحديد في أيدي وأرجل البعض منهم. كان بعض موظفي السجن يصرخون بانفعال صراخاً أقوى من صراخ ضمائرهم الخجلة "ان أوامرهم من جهات عليا"

وقد صدقوا! وأخيراً جيء بالوجبة الثالثة والأخيرة وكان عددهم 5 فقط[1]، تلقوا "التأديب" في ساحة ثكنة الشرطة الخيالة في مدينة السماوة. كان في الثكنة أكثر من 100 شرطي اشتركوا جميعاً في ضرب السجناء السياسيين الخمسة. وقد لعبوا بهم كما يلعب بالكرة في ساحة واسعة. ولدى وصولهم بغداد، احتجزوهم في غرف السجن الانفرادي، فأضرب السجناء الخمسة عن الطعام مطالبين بنقلهم إلى بعقوبة. فاعتدوا عليهم بالضرب مجدداً فكسروا أضلاع بعض السجناء ولم يكسروا الاضراب! وحلقوا رؤوسهم وشواربهم، وأخيراً، نقلوهم إلى سجن بعقوبة. وبذلك تكون الحكومة قد نقلت سجناء بغداد ونقرة السلمان ولم يبق امامها إلا ان تلتفت إلى سجناء الكوت فلننتظر ما سيكون من أمرهم!

* * *

قبل ان نأخذ القارئ الى سجن الكوت، يجدر بنا ان نذكر له آخر ما حدث في سجن نقرة السلمان للمناضلين الاربعة (بهاء الدين نوري ورفاقه) وبعض السجناء "اليهود" الذين احتجزتهم الشرطة هناك، خلافا لما اتفقوا عليه. فلقد دبرت إدارة السجن هجوماً غادراً عليهم مستعينة بعصابة من السجناء العاديين المجرمين والصهيونيين وعلى رأسهم الجاسوس الصهيوني البريطاني الجنسية (رودني). ان تدبير أمثال تلك الهجمات التي قام بها السجناء المجرمون على السجناء السياسيين لأمر مألوف جداً في سجن نقرة السلمان والسجون الأخرى، خصوصاً حينما لا يكون السجناء السياسيون من الكثرة بحيث يفرضون سلطتهم على السجن. ويأخذ الهجوم عادة شكل نزاع "داخلي" بين السجناء، بينما يكون السجناء، عملاء الادارة مسلحين بالسكاكين والهراوات والقضبان الحديدية، وإدارة السجن تساندهم جهاراً! يهمنا من هذا الحادث الاخير في نقرة السلمان ناحيته السياسية. ففي سجن نقرة السلمان عدد من السجناء المحكومين بسبب نشاطهم الصهيوني وانتمائهم إلى منظمات ارهابية صهيونية أو علاقتهم بفضيحة الاسلحة التي قيل انها اكتشفت مدفونة في بعض الاماكن في بغداد. وقد كان "رودني" أخطر من كشفت عنه

---

(1)- من بينهم الدكتور السجين "حسين الوردي" وقد ترك في الوجبة الأخيرة إلى جانب أربعة من السجناء الأشداء لكي يضمن بقائه في سجن نقرة السلمان فيما إذا نكثت الحكومة بعهدها وأرجعت السجناء اليه لدن وجود الدكتور حسين في نقرة السلمان ضرورة تتطلبها المحافظة على صحة السجناء هناك.

المحاكمات حول قضية تلك الاسلحة. إذ ثبت انه جاسوس صهيوني وانه كان يجمع المعلومات والحقائق عن العراق وكان ينوي الاتصال بشخصيات عراقية كبيرة لإقناعها بعقد الصلح مع حكومة اسرائيل الصهيونية.

والمستر رودني هذا كان قد خدم في الجيش البريطاني في الهند، واشغل وظيفة آمر احدى المعتقلات السياسية واشتهر بوحشيته وبراعته في اضطهاد المناضلين وتعذيبهم وقتلهم. وخلال اقامة رودني في سجن نقرة السلمان زاره – مرة- القنصل البريطاني في البصرة وانفرد به مدة من الزمن. وللوصول من البصرة الى نقرة السلمان كان على القنصل ان يقطع في القطار ثم في السيارة مسافة تزيد على 300 كلم!

هذه الواقعة وزعامة (رودني) لعصابة المعتدين، تفضح السياسة الاستعمارية التي تسير عليها الحكومات العراقية ورجالات الحكم في العراق في الوقت الذي يشنون فيه حرباً شعواء على السجناء "اليهود" المناضلين ضد الاستعمار والصهيونية، ويبررون فيه اقامة المذابح، بتلميحات وإشارات منافقة قذرة، الى وجود عدد من الشيوعيين والوطنين "اليهود" في السجون العراقية.

الكوت

أنظر خارطة العراق. الكوت مدينة على دجلة، على مسافة 150 كلم جنوبي بغداد تشتهر بمركزها الزراعي العظيم، وعندها يقع سد الكوت حيث يتفرع نهر العراق.

لماذا الكوت، وليست الحلة أو سامراء أو النجف أو البصرة؟ في العراق مدن كثيرة، وفي كل مدينة سجن، فلماذا اختارت الحكومة سجن الكوت لتجمع فيه السجناء السياسيين (أو الشيوعيين كما يحلو لرجالات الحكم بالعراق تسميتهم)؟

ذلك ان الكوت احدى القلعتين الكبراايين للإقطاع في العراق وهما لواء العمارة ولواء الكوت[1]. إذ ان مساحة هذين اللواءين تزيد على مساحة لبنان. ويتصرف

بتلك الاراضي الشاسعة في كلا اللواءين، بضعة اشخاص من كبار الإقطاعيين، أشهرهم في الكوت (أمير ربيعة) الذي ينافس قصره قصور الملوك، شرقيين كانوا أم غربيين. وله من الحاشية والحرس ومظاهر السطوة والأبهة والبذخ ما للملوك سواء بسواء.

ان قصر هذا الاقطاعي الكبير، هو احدى الملاجئ المعروفة لرجالات الحكم بالعراق (الى جانب الحبانية والشعيبة وقصر الملح الملكي) كلما ثارت بغداد وهددت اولئك السادة بالموت. وقصر الأمير هذا فندق للعملاء الاستعماريين والمتآمرين على خبز الشعب وحريته، يهبطون في مطاره الخاص، متى شاؤوا، وفيه يعقدون المؤتمرات ويحيكون المؤامرات مع كبار الساسة والإقطاعيين العراقيين. وفي مدينة الكوت يشارك الاقطاع الحكومة النفوذ، في الاحوال الاعتيادية، ويزيد عليها، في الازمات حتى لا يعود للحكومة وللمتصرف الذي يمثلها، غير سلطة اسمية وحسب. ومهما يكن، فقد اختارت الحكومة، منذ عشر سنوات سجن الكوت فخصصته للسجناء السياسيين. فصار ذلك السجن يلعب دوراً خاصاً في حياة المدينة كلها. فمنذ 1947، حينما خاض السجناء السياسيون اولى نضالاتهم الحادة من أجل حقوقهم السياسية وحققوا اولى مكاسبهم في التنظيم والمواجهات وإدخال الكتب والجرائد، التفتت جماهير المدينة الى احداث السجن وعرفت اسم (فهد) وأيقنت ان وراء الاسوار مناضلين بواسل لا تخيفهم"حوشية"[2] الامير ولا شرطة الحكومة. وفهمت مع الايام ان اولئك المناضلين لا يبخلون بحياتهم ثمناً لإخلاصهم لشعبهم ووطنهم.

كانت الكوت تشارك في حياة السجن وتتأثر بها. فحينما اختطفت الحكومة (فهد وحازم وصارم) من السجن، فكأنما هي اختطفتهم من مدينة الكوت، وحينما اعدمتهم في شوارع بغداد، اهتزت تلك المدينة الصغيرة وشعر الفلاحون المستعبدون ان اشياء جديدة تأخذ طريقاً الى عالمهم الراكد المظلم. وسمعوا

---

(1)- يقسم العراق الى 14 لواء، ادارياً. ولكل لواء مركز يقيم فيه المتصرف –المحافظ- . ولواء الكوت، مركزه مدينة الكوت. (هذا التقسيم كان سائدا دون تغيير لغاية سنة 1977 حيث أصبح العراق يتكون من 18 محافظة/ الناشر محمد علي الشبيبي)

(2)- الحوشية: كلمة دارجة في المجتمع الاقطاعي تعني شرطة الاقطاعيين. ولعلها تحريف لكلمة (حاشية) الفصحى.

بالشيوعية لأول مرة. ثم صارت المدينة والأرياف القريبة منها تتعرف بعد ذلك على الشيوعيين وأخبارهم وتعجب ببطولاتهم وتضحياتهم. وحينما هرب حميد عثمان[1] من سجن الكوت في 1952 مع عشرة من رفاقه خضعت المدينة برمتها للحصار والتفتيش وتعرفت عن كثب الى قسوة الشرطة ووقاحتهم واستهتارهم. وتحدثت المدينة بدهشة عن النفق العجيب الذي حفره الشيوعيون من تحت الاسوار. وأسفت وحزنت لان اولئك الشجعان الذين جازفوا بحياتهم، قد وقعوا في قبضة العدو، مرة أخرى.

عرفت مدينة الكوت مئات العوائل التي تفد كل شهر، وكل اسبوع لزيارة السجن. رأت الامهات والآباء والزوجات والأطفال وتحسست بعمق روابط السجناء السياسيين بالشعب، ومكانهم منه. ورأت الصرر السوداء المتواضعة التي تحملها امهات وزوجات حافيات الأقدام، والسلال المليئة بالفاكهة والمعلبات التي تحملها نساء يلبسن الحرير. الامة العراقية كلها ممثلة في السجن بطبقاتها وقومياتها وأديانها ومذاهبها. ذلك ما تعلمته الكوت وأحبته.

وحتى يوم 2 آب 1953، كانت الكوت قد تعلمت اموراً كثيرة أخرى واعتادت تصغي بانتباه شديد الى صوت السجن وهتافاته وأناشيده.

---

(1)- كان هذا الحادث اول حادث من نوعه في السجون العراقية، وفي المحكمة اعلن "حميد عثمان" بعد القاء القبض عليه وسوقه إلى القضاء بتهمة الهروب اعلن بان السجناء السياسيين لا يعترفون بمشروعية سجنهم وانهم سينتهزون اية فرصة لاستعادة حريتهم ومواصلة نضالهم الى جانب الشعب.

2 آب 1953 والتمهيد للحصار

ضجيج ينبعث من السجن، وصوت ضخم مستطيل واضح النبرات ينادي: "يا جماهير شعبنا! يا جماهير الكوت الباسلةّ يا جماهير الكوت: لقد قطع الماء والطعام عنا، وأصبحت حياتنا مهددة بالخطر. ان الخونة يريدون قتلنا جميعاً. هبوا للدفاع عن حياتنا. اضغطوا على الحكومة. ارسلوا الوفود قدموا العرائض. طالبوا بإيقاف جريمة قتلنا الاجماعي ... يا جماهير الكوت، نحن امانة شعبنا عندكم فحري بأبناء دجلة والفرات، الدفاع عن امانتهم ... يعيش السلم العالمي ... يعيش الشعب العراقي المناضل من أجل استقلاله وحريته .. يسقط الاستعمار ... تسقط المشاريع الحربية ... تسقط سياسة القتل الاجماعي ... تسقط حكومة المدفعي-السعيد. يا جماهير الكوت لقد قطع الطعام والماء عنا."

كان هذا أول نداء وجهه السجناء السياسيون، بواسطة بوق صنعوه لهذا الغرض، الى جماهير الكوت، لتنوير الرأي العام بحقيقة ما جرى في ذلك اليوم، الثاني من آب 1953. في ذلك اليوم، في الساعة الحادية عشر صباحاً، كسرت ادارة السجن انبوب المياه، وهدمت الخزان الخارجي، وامتنعت عن تقديم الطعام الحكومي، ومنعت ادخال اي شيء إلى السجن. وفرضت الحصار التام الذي استمر اثنين وثلاثين يوماً.

* * *

لم يكن ذلك الحصار سوى نتيجة لمقدمات سابقة، وحلقة أخيرة في سلسلة أعمال وتحضيرات، ابتدأت منذ أشهر، ابتدأت في الواقع، منذ مجيء (جهاد حسين الجاف) مدير السجن الجديد في أوائل 1952. فقد عرف هذا المدير ميله للإجرام وشراسته. فهو الذي اطلق الرصاص، من قبل، على السجناء في سجن البصرة، ونكل بالسجناء في السليمانية، تنكيلاً وحشياً. وهو من المقربين جداً الى (ماجد مصطفى) الذي أشغل، في عدة وزارات متتالية، وظيفة وزير الشؤون الاجتماعية التي ترتبط بها مديرية السجون العامة. وعلى عهد هذا الوزير، مرت على السجون أيام سود وارتكبت فيها جرائم شنعاء.

وضع المدير الجديد (جهاد حسين) قيودا اضافية على المواجهات وأمر بتمزيق الرسائل الشخصية الواردة الى السجن، وبإحداث الخلل عمداً بجهاز الراديو الذي

يستمع السجناء بواسطة سماعته المنصوبة على الساحة، الى محطة بغداد اللاسلكية (دون سواها). قام المدير الجديد بتحرشات واستفزازات من هذا النوع عند اول استلامه لمنصبه فأدرك السجناء في الحال، ان الحكومة تسعى مرة اخرى الى تهيئة الجو المناسب للهجوم على مكاسبهم التي ظفروا بها وعززوها بعد اتصالات طويلة وتضحيات غالية، واخطر تلك المكاسب، في نظر الحكومة، هو حق مواجهة العوائل للسجناء وحق ادخال الكتب والصحف إليهم، وحق التمثيل، اي ان ينتخب السجناء من بينهم سجيناً يمثلهم امام الادارة وينطق باسمهم ويتفاوض نيابة عنهم.

قام المدير الجديد ببعض الاصلاحات "لتحصين السجن" فبنى أبراجاً عالية للمراقبة تتيح للسجانين –حرس السجن- سيطرة مطلقة على داخل السجن، وشيد أسواراً ضخمة، واستبدل الابواب القديمة بأبواب حديدية مصفحة، وأنشأ زنزانة خاصة للتعذيب.

وأسعفت وزارة الشؤون الاجتماعية موظفها "الحازم" هذا، بإمداد جديد من "خيرة" السجانين الذين عرفوا ببربريتهم وأعمالهم الوحشية، منهم: جعفر، عبد الله، سفيح، ابراهيم، زكريا، عربي، يونس ... فليتذكر القارئ هذه الأسماء، فهي لأشخاص لهم تاريخ حافل بالإجرام، وسيكون لهم شأن في الحوادث القادمة.

وقد نشط المدير (جهاد) في "تثقيف" ملاكاته من الموظفين والسجانين والجواسيس. فكان يلقي عليهم المحاضرات السياسية، ويربيهم على الحقد وينمي فيهم روح الانتقام من المناضلين ضد الاستعمار، ويدربهم نظرياً وعملياً على التخلق بالصرامة والشراسة والصلافة، ازاء السجناء السياسيين.

كان يوبخ السجان الذي تظهر عليه سيماء الانسانية في المعاملة ويعاقبه، وقد طرد بعض السجانين "لسوء سلوكهم" الإنساني!

وشحذ المدير (جهاد) سلاح التجسس والتفرقة والعداوة بين السجناء العاديين، وجند عددا من السجناء المعروفين بشراستهم وتوحشهم، وأمرهم بتدبير الاستفزازات والمصادمات وباضطهاد السجناء العاديين الذين يظهرون عطفهم على "الشيوعيين"، والتحرش ببعض السجناء السياسيين. ودبر مرة، هجوماً بالسكاكين على السجناء العاديين من أصدقاء "الشيوعيين" وكان السجناء في تلك

الأثناء، يعملون كل ما في وسعهم على معالجة تلك المشاكل ومنع تطورها وتكررها، ويكشفون عن مسؤولية الادارة وخصوصاً دور المدير فيها.

وفي نفس الوقت، كان المدير (جهاد) ينشط، على المستوى السياسي أيضاً، إذ يقوم بالمناورات وينظم التهويشات، بقصد إظهار السجناء بمظهر العصاة الحمقى الذين لا ينفع معهم غير منطق العنف والقوة. وأخيراً، وبالاتفاق مع متصرف اللواء، قامت الشرطة المحلية بحملة ارهابية على المواطنين القاطنين في الحي القريب من السجن. ونجحت الحملة في ارغام معظم الناس على اخلاء دورهم والانتقال الى بيوت أخرى بعيدة عن السجن. فاستأجرت الحكومة الدور الخالية وأسكنت فيها عوائل السجانين والشرطة.

وبعد وثبة تشرين الثاني 1952، وإعلان الاحكام العرفية، اشتدت المضايقات والاستفزازات اليومية فتخصص للمواجهة يوم واحد فقط من كل شهر، بعد ان كانت المواجهة مباحة لعوائل السجناء في أي يوم تصل فيه الى الكوت. وصارت الادارة تهمل شكاوي السجناء وتمنع ايصال عرائضهم الى المراجع الحكومية او الصحافة.

لكن التحرشات والاستفزازات وتوتر العلاقة بين السجناء والإدارة، لم تدخل طورها الحازم الشديد التأزم، إلا بعد مجزرة سجن بغداد في 1953/6/18 فقد هزت أنباء تلك المجزرة المروعة مشاعر السجناء مثلما هزت مشاعر كل الناس في العراق والرأي العام العربي والعالمي. واستشعر السجناء، فوق ذلك، بالخطر الداهم الذي أصبح يهددهم، هم أيضاً، في كل لحظة. وللاحتجاج على الجريمة وإظهار روح التضامن مع ضحاياها، قدم السجناء عرائض رسمية واضربوا عن الطعام اضراباً رمزياً، وأرسلوا وفداً لمقابلة متصرف اللواء وإبلاغه احتجاجهم واستنكارهم، وتقديم مطاليبهم في هذا الصدد. وإليك خلاصتها:

1- معاقبة مدبري ومنفذي مجزرة بغداد، وفي مقدمتهم كبار المسؤولين: جميل المدفعي، نوري السعيد، ماجد مصطفى، حسام الدين جمعه، عبد المطلب الأمين، عبد الجبار أيوب.

2- التعهد بعدم تكرار مثل هذه الجريمة.

3- وضع حد لسياسة الاستفزاز الموجهة ضدهم وضد سجناء نقرة السلمان.

4- نقل سجناء نقرة السلمان الى السجون القريبة.

اعترف المتصرف، المدعو (طاهر القيسي) امام وفد السجناء، ببشاعة الجريمة الدموية في سجن بغداد، ووعد بعدم تكرارها وأعلن مؤكداً انه "يفضل الاستقالة" من منصبه على تنفيذ اية أوامر لتدبير اية مجزرة في سجن الكوت. فهل صدق؟ وهل بر بوعده؟ سنرى ذلك فيما بعد. أما إدارة السجن فقد ازدادت تعنتاً. ثم اخذت المشاكل اليومية البسيطة، تتراكم وتتعقد، حتى جاء يوم 5 تموز 1953، حينما طلب السجناء مواجهة المتصرف لإنهاء حالة التوتر، ووضع حد لسياسة الاستفزاز والتضييق على السجناء.

فذهب لمواجهة المتصرف ممثل السجناء[1]، يرافقه سجينان آخران وحمل الثلاثة عريضة تضمنت مطالب السجناء. فما ان خرج الوفد من السجن حتى اقتيد الى مركز الشرطة بالقوة، واقتيد في الوقت نفسه سجناء آخرون كانوا يراجعون ادارة السجن بطلب منها، وأربعة غيرهم كانوا في طريقهم الى المستشفى، وأحد هؤلاء الاربعة مريض ارتفعت درجة حرارته حتى الاربعين درجة. فكان المجموع عشرة سجناء.

كبلت الشرطة اولئك السجناء العشرة بالسلاسل وأركبتهم عنوة في السيارة، وسفرتهم الى نقرة السلمان، هكذا ... دون امتعة او ملابس أو احتياطات كافية، لسفرة طويلة كتلك السفرة تمتد من الكوت الى بغداد (150 كلم بالسيارة) ثم الى السماوة (200 كلم بالقطار) ثم الى النقرة بالسيارة 150 كلم عبر الصحراء في شهر تموز!

وخلال خمسة الايام التي تلت هذا الحادث الاستفزازي، فرضت السلطات الحصار على السجن، دون أي مبرر، سوى رغبتها في استدراج السجناء الى المعارك والمذابح. فحاولت ان تفاجئ السجناء ليلاً، بهجوم مسلح، وان تقتحم الباب الداخلي عليهم عنوة. وأرسلت عشرات الشرطة داخل المدينة للاختلاط بالناس وترويج الاشاعات، حول تمرد السجناء وعصيانهم ... الخ

لتهيئة اذهان الناس لقبول انباء أخرى. لكن الحكومة فشلت في مساعيها أمام

---

(1) – (ممثل السجناء هو "أكرم حسين". هذا ما ذكره حسقيل قوجمان في "ذكرياتي في سجون العراق السياسية / موضوعة –مجازر السجون- " المنشور في موقع الحوار المتمدن./ الناشر محمد علي الشبيبي)

يقظة السجناء، والتفاف الجماهير من حولهم. ففي يوم 1953/7/10 حضر الى الكوت كثير من عوائل السجناء للمواجهة، فاصطدمت بإجراءات ادارة السجن ومضايقاتها واعتداءاتها فتجمهرت العوائل مع مئات من اهالي الكوت واتجهوا الى دار المتصرف، في مظاهرة سلمية ورابطوا حولها، وطالبوا المتصرف بان يذهب بنفسه الى السجن ليسمع شكوى السجناء ويلبي مطاليبهم وانتظروا في مكانهم حتى المساء فأذعن المتصرف، وعاد المتظاهرون بصحبته الى السجن، واحتشدوا عند الباب، بينما دخل المتصرف ومدير الشرطة للاستماع الى أقوال السجناء. كان مدير الشرطة يتوعد السجناء وينذرهم، ويهددهم بإطلاق النار، ومتصرف اللواء يتعهد المطاليب ويؤكد انه لن تجري "اختطافات" جديدة، انه سوف تتوقف كل الاستفزازات والمضايقات حالاً!. ولكنه اعلن قبل ان ينصرف: بان المجلس العرفي العسكري ببغداد يطلب حضور 118 سجيناً لمحاكمتهم بتهمة التوقيع على عريضة رسمية مرفوعة الى الجهات المختصة. وكان السجناء قد قدموا فعلاً عريضة احتجاج على تعذيب اربعة مناضلين اعتقلتهم الشرطة في نيسان 1953.

ادرك السجناء ان غرض تلك المحاكمة المزعومة هو استدراجهم الى الخروج من السجن لاختطافهم وتعذيبهم ونقلهم الى نقرة السلمان أو سجن بعقوبة وسلب امتعتهم وحقوقهم ومكاسبهم التي ناضلوا طويلاً للحصول عليها.

وصلت حملة الاستفزازات حداً لا يطاق. فأشاعت سلطات السجن انها ستشرع بالهجوم على السجناء السياسيين في أية لحظة، وطلبت من كل السجناء العاديين ان يهجروا القواويش (الردهات) ويلتجئوا الى الاسوار. فانتشر الرعب بين السجناء العاديين وهجر البعض أماكنهم، لكن البعض الآخر تضامن مع السجناء السياسيين وربط مصيره بمصيرهم، اعترافاً بفضل السجناء السياسيين الذين وقفوا دائماً للدفاع عن حقوقهم وكرامتهم وعلموهم وعالجوا مرضاهم وقدموا لهم كل مساعدة مستطاعة.

وعادت ادارة السجن الى التهديد بقطع الماء ومنع الطعام، إذا لم يرضخ السجناء لطلبات الحكومة. وبصراحة تامة، اعلن مدير السجن امام ممثل السجناء قائلاً: "عندي أوامر برميكم جميعاً"

كانت الاخطار تزداد وتتعاظم، فهل بإمكان السجناء ان يرضخوا لطلبات الحكومة؟ وان للحكومة دائما طلباتها التي لا تقف عند حد. فقد تعلم السجناء،

بتجاربهم، ان الطلبات تجر وراءها طلبات. وان الحكومة لا تطلب في الواقع إلا ان يتخلى السجناء عن شعبهم ووطنهم ومعتقداتهم، وان يتعهدوا بخدمة الاستعمار والرجعية، وان يبلوا حياة الذل والعبودية التي يفر منها الجهاز الحكومي الرجعي الفاسد على كل من يضع نفسه في خدمته.

المجلس العرفي العسكري يساهم

في يوم 27 تموز 1953 زار سجن الكوت، على حين غرة، مدير السجون العام المدعو (طاهر الزبيدي) يصحبه الجلاد الذائع الصيت (عبد الجبار ايوب)، مدير سجن نقرة السلمان سابقاً وبطل مجزرة بغداد، يرافقهما حشد كبير من السجانين، وتحت اشرافهما جرى تفتيش دقيق على السجن وأثناء التفتيش، حاولا، بمختلف الطرق، استفزاز السجناء وتصديع وحدتهم. ففشلوا أمام صلابة السجناء وهدوء أعصابهم. وحضر في الوقت نفسه من بغداد، وخلافاً للقانون، المجلس العرفي العسكري بكامل أعضائه، وتحولت غرفة مدير السجن الى قاعة "محكمة" مغلقة وسرية لا يسمح بدخولها لغير العملاء والجلادين. فقد منعت الحكومة عدداً من المحامين الديمقراطيين الذين تطوعوا للدفاع عن السجناء، حينما علموا برحيل المجلس العرفي العسكري من بغداد الى سجن الكوت.

كانت "المحكمة" مهزلة بالمعنى الكامل، مهزلة لا يعوزها سوى المتفرجين. رئيس المجلس (جميل عبد الحميد) يصرخ ويهدد كأي شرطي أو سجان، ومدير السجون العام ومدير سجن الكوت وعبد الجبار أيوب (وهم ليسوا اعضاء في هيئة المحكمة) يواظبون على حضور الجلسات ويساهمون في إدارة المناورات والمناقشات السياسية والعقائدية والمحكمة لم تحصر اهتمامها بتهمة معينة، بل لم تحصر اهتمامها بموضوع معين، فتارة تشغل المحكمة نفسها بالشتائم، وأخرى بفلسفة عرقية شوفينية أو طائفية، أو بإغراءات وملاطفات ووعود معسولة يعقبها تهديد باستعمال العنف! وقد هدد رئيس المجلس ممثل السجناء بالشنق!

شيء واحد ظل واضحاً طول المناقشة، ذلك هو رغبة الحكومة في ان يسحب السجناء تواقيعهم من العريضة الاجتماعية السالفة الذكر، وان يقدم السجناء عريضة الى الملك يعلنون فيها "الندامة" والتوبة عن النضال.

استطاع السجناء ان يفهموا غرض الحكومة هذا، منذ أول لحظة.

لقد فشلت المحكمة العسكرية فشلاً ذريعاً في تحقيق أي هدف من اهدافها. فالسجناء السياسيين تمسكوا بوحدتهم وتضامنهم، ودافعوا بجرأة وشجاعة عن السلم والتحرر الوطني والديمقراطية وعن حقوقهم السجنية وحق الشعب العراقي والشعوب العربية في الحياة الحرة الكريمة المرفهة في ظل سلم عالمي وطيد. وفندوا كل التهم والأباطيل ضد حركة السلم وضد معسكر السلم والديمقراطية والاشتراكية، وقائده الاتحاد السوفياتي.

القى أحمد علوان (الذي استشهد فيما بعد) دفاع السجناء القانوني ففند المزاعم القانونية والمبررات لمحاكتهم مجدداً على تهمة سجنوا بسببها. واثبت عدم شرعية المحكمة والمحاكمة.

وأعلن رؤوف الدجيلي (الذي استشهد هو الاخر فيما بعد) في دفاعه: ان الاتحاد السوفياتي هو صديق شعبنا الاكبر وصديق العرب وكل الشعوب.

وسرد يحيى عباس البارح (الذي استشهد أيضاً فيما بعد)، في مجرى دفاعه: مواقف الاتحاد السوفياتي المشرفة في الدفاع عن السلم وقضايا الشعوب العربية وعطفه على الشعوب المنكوبة باستقلالها وحريتها. وفضح التضليلات الاستعمارية وأكاذيب دعاة الحرب ومرتزقتهم في العراق والبلدان العربية، وشرح موقف الاتحاد السوفياتي الصائب من القضية الفلسطينية، وهاجم الاستعماريين الامريكان والانكليز والصهيونيين والرجعيين العرب، الذين تآمروا في الحرب الاستعمارية القذرة في فلسطين وأحبطوا قرار الامم المتحدة الذي ضمن استقلال فلسطين وقيام دولة عربية مستقلة في جزء منها. ودافع عن حق تقرير المصير لكل الشعوب، وواجب كل الشعوب في التكاتف في جبهة واحدة ضد الاستعمار والتكتلات الحربية.

وفضح السجناء أيضاً الاعمال الانتقامية المخالفة للقانون العراقي وحقوق الانسان التي تقوم بها ادارة السجن ضدهم، والتعذيب البربري الذي تقوم به دائرة التحقيقات الجنائية ضد المناضلين الشيوعيين والوطنيين وأنصار السلم.

لقد فشلت المحكمة ايما فشل! فشلت في ارهاب 118 متهما من السجناء السياسيين وفي حملهم على التنكر لشعبهم "والتوبة" عن نضالهم. اما الاحكام التي اصدرها المجلس العرفي فقد ظلت سراً مجهولاً. ذلك لكي تبقى عرضة "للزيادة والنقصان" والمساومة، كما قال كاتب السجن فيما بعد، رداً على أسئلة السجناء حول هذا الموضوع.

هكذا انتهت المحاكمة التي استمرت عدة أيام، كانت تصل خلالها، الى سجن الكوت، امدادات جديدة من قوة الشرطة السيارة قادمة من الناصرية والعمارة.

وما ان انتهت تلك المهزلة الى غير نتيجة مرضية للحكومة، حتى اعلن رئيس المجلس العرفي العسكري ان المحكمة ستوالي محاكمة السجناء بتهمة أخرى هي: قراءة الاناشيد الوطنية داخل السجن.

فاندهش السجناء لهذا التحدي والاستهتار بحق معترف لهم به منذ سنوات[1]. عندما اعلن رئيس المجلس: ان هناك (دعاوى) أخرى، وتهم أخرى وان المجلس العرفي سيواصل النظر فيها جميعاً.

لم يعد ثمة ادنى شك لدى السجناء (سواء اجرت تلك المحاكمات ام لا) بان الحكومة عازمة (ومهما كلف الامر) على مواصلة التحفظ عليهم، حتى يرضخوا نهائياً لطلباتها وحتى يقدموا صكوك "التوبة والندامة" وينحازوا الى معسكر الاستعمار وخونة الوطن. لذلك اعلن السجناء موقفهم بصراحة وافهموا المجلس العرفي بان تلك المحاكمات غير شرعية وان التهم مفتعلة وان جو المحكمة استفزازي إرهابي، كما لم يسمح للمتهمين بان يقدموا اي دفاع عن انفسهم.

كان فشل الحكومة في حمل السجناء على التخلي عن أهدافهم الوطنية بطريق التهديد والضغط والمحاكمات العسكرية الصورية، كان ذلك الفشل واضحاً وضوح نيات الحكومة الإجرامية، وضوح اجراءاتها واستعداداتها المكشوفة للإجرام. فبادرت إدارة السجن حالاً الى طريقة تسليم الارزاق الى السجناء. كان الدقيق، فيما مضى، يسلم الى السجناء أسبوعياً، فصار التسليم يومياً. كما دأبت الادارة منذ

---

(1)- ناضل السجناء السياسيون في الكوت خلال سنوات عديدة لتثبيت حق قراءة الاناشيد الوطنية والشعبية. وقد اضيف لهم سنة 1949 (400 سنة) سجن لتمسكهم بهذا الحق، حتى اضطرت الحكومة الى الاعتراف به ولم تعد تجرأ على معارضة السجناء عليه.

بدأت أعمالها الاستفزازية العدوانية، على منع ادخال كميات كبيرة من الشاي والسكر وغيرها من المؤن الذي يجلبه اهالي السجناء. وكانت، طول تلك الفترة، ترهب عوائل السجناء وتضغط عليها لحملها على الامتناع عن زيارة السجن.

قال مدير السجن لممثل السجناء، وكان الحديث يدور بينهما حول مذبحة سجن بغداد واستنكار الشعب العراقي لها، قال له: "نحن لا نسوّي مجزرة ولكن نرغمكم على كل ما نريد بقطع الماء والطعام عنكم ستة أيام"

وبمناسبة أخرى كرر مدير السجون العام هذا التهديد مع زيادة مدة الحصار، إذ قال: "سنقطع الماء والطعام عنكم ستة أشهر"

شهر الحصار

وفي 1953/8/1، قبل بدء الحصار بيوم واحد، أخرجت إدارة السجن، بالعنف والإكراه السجناء العاديين، فلم يبق في السجن إلا السجناء السياسيون وحدهم، وفي الساعة الحادية عشر من صباح اليوم التالي، 2 آب 1953 هدموا خزان المياه الخارجي وكسروا الانابيب وقطعوا التيار الكهربائي وأعلنوا حالة الحصار التام على السجن.

وحالما أذاع السجناء نبأ قطع الماء، ومنع الطعام، بواسطة البوق –كما ذكرنا- ووجهوا ندائهم الى جماهير الكوت، لمد يد المعونة لهم، بادرت السلطات المحلية الى خلق جو من الارهاب الاسود لم يسبق ان شاهدته المدينة حتى في أيام التفتيش عن حميد عثمان ورفاقه بعد هروبهم من السجن.

ووصلت امدادات جديدة من الشرطة من اطراف الكوت ومن مدن بعيدة، كالعمارة والناصرية والحلة والديوانية. وانتشرت الشرطة في شوارع المدينة وسدت منافذها الخارجية وطوق أكثر من 500 شرطي ساحات الكوت وشوارعها.

كانت السيارات التي تأتي الى الكوت، حاملة عوائل السجناء القادمة لمعرفة حال أبنائهم، بعد ان روعتهم الانباء والإشاعات. كانت تلك السيارات تجبر على

العودة ثانية من حيث أتت، ونشرت الشرطة والجواسيس أخباراً مفزعة وإشاعات غريبة. فقيل ان الجيش سيأتي الى الكوت ليطرد بالقوة، السجناء المعتصمين في السجن، وان رجال الاقطاعي محمد الامير ستهجم على السجن وتحتله عنوة لتطرد منه السجناء الذين اعتصموا فيه ورفضوا استلام "الارزاق" ...الخ.

اما في داخل السجن، فقد شرع "رجال الامن وحماة القانون" بأول أعمالهم العدوانية الايجابية في مساء اليوم الثاني من الحصار. كان السجناء جالسين في ساحة السجن، حول عشائهم الضئيل المتواضع، فإذا بهم يفاجأون بالأحجار وقطع الطابوق تنهال عليهم من برج المراقبة المشرف على الساحة. كان عبد الجبار أيوب يقود ذلك الهجوم، وهو الذي بدأ بنفسه برمي الحجارة فتبعه مدير السجن (جهاد حسين)، ثم عدد كبير من السجانة، كانوا منتشرين على سطوح السجن. جرح في هذا الهجوم الغادر عدد من السجناء، وأصاب التلف طعام العشاء. فخسر السجناء وجبة، هم في أمس الحاجة إليها. وبقي وابل الحجارة ينهمر ثلاث ساعات متوالية، بينما التجأ السجناء إلى داخل الغرف، ومنذ ذلك اليوم، اصبح رمي الحجارة تقليدا تتبعه سلطات السجن، بمعدل ثلاث ساعات يومياً، مدى شهر كامل. ولممارسة هذا التقليد سخّرت سلطات السجن كل السجانة وعدداً كبيراً من الشرطة، وبعض الحثالات من السجناء العاديين الاشرار الذين استبقتهم الادارة في السجن لمثل هذه المهام، وسخرت حتى بعض نساء الشرطة وأطفالهم.

أدت حرب الحجارة هذه الى حرمان السجناء من النوم في الساحة، كما هو مألوف، في شهور الصيف. فاضطروا الى المبيت داخل الغرف والردهات حيث يستعصي النوم عليهم من شدة الحر، وضوضاء السجانة وارتطام الحجارة على السقوف والأبواب، ونفوذ بعض الحجارة من الشبابيك. كانت حرب الحجارة هذه، خلال شهر الحصار، حرباً قاسية، منهكة للأجساد والأعصاب معاً. وقد اشتدت وتطورت اساليبها يوماً بعد آخر. فحصنت الحكومة أبراج المراقبة بأكياس الرمل، وملأتها بالذخيرة من الطابوق والحصى، وأصبحت "المفاجآت" لا تقتصر على وقت معين، من النهار أو الليل، واكتسبت تلك المفاجآت، صوراً من "البطولة" والحماس! فكان بعض رجال الحكومة "الابطال" يزحفون على بطونهم، فوق السطوح في الهزيع الاخير من الليل، كاللصوص أو الأفاعي، ليفاجئوا سجيناً أرهقه الحر فخرج الى الساحة فتمدد عند الجدار ليستريح فغفا، ليفاجئوه مفاجأة بطولية، بحجر كبير يرمون به من فوق على خط عمودي، فتأتي الاصابة على

وجهه أو يافوخه، محكمة موجعة، وبتلك الطريقة جرح عدد من السجناء جروحاً خطيرة في رؤوسهم، وكسرت أنوف عدد آخر.

الطعام والماء في شهر الحصار

كان الطعام المخزون لدى السجناء عند بدء الحصار لا يكاد يكفي المئة والأربعين سجيناً، أكثر من ثلاثة أيام، على نظام التغذية الاعتيادي المتبع في السجن، لذلك فقد تأثرت تغذيتهم منذ اليوم الاول للحصار. فوضع السجناء نظاماً صارماً للتقنين، ثم صار هذا النظام يزداد صرامة أسبوعاً بعد آخر. ولم يكن لدى السجناء أي نوع من اللحوم أو الزلاليات ولا الفواكه والخضر، كان طعامهم مؤلفا من المواد النشوية، كالرز والحمص والعدس، وبعض الخبز.

ما هو الخبز؟ كان الطحين المخزون لا يكفي لأكثر من ستة أيام فقط. فاستعاض السجناء عن الخبز العادي، بنوع آخر، ألجأتهم إليه الضرورة. ويتألف من الطحين (وقد نفذ بعد الاسبوع الاول) ومن النخالة وطحين العدس والحمص، وقشور الباقلاء (الفول). كانت حصة السجين من ذلك الخبز 200 غرام في اليوم، وتدنت الحصة الى 100 غرام في اليوم في الاسبوع الثاني، ثم الى 50 غرام في الاسبوع الثالث، اما في الاسبوع الرابع فاصبحت حصة السجين 25 غراماً في اليوم! ومعنى ذلك ان السجين لم يصبه من الطعام خلال الايام السبعة الاخيرة من شهر الحصار، مجتمعة، أكثر من 175 غرام (أي ما يعادل وزن رغيف اعتيادي واحد) من الخبز، أعني: من قشور الباقلاء والنخالة وبعض الحمص والعدس، ويضاف الى لقمة الخبز التي وزنها 25 غرام ليوم كامل، شيء من الشربت مؤلف من محلول السكر بنسبة ضئيلة وحامض التارتاريك.

كانت المواد الدهنية قد نفذت بعد الاسبوع الاول. فاستعاضوا عنها بجرعات صغيرة من زيت السمك، تعطى للسجناء بين حين وآخر. وشرب السجناء من الشاي فنجاناً صغيراً في اليوم. وكانوا يغلون الحثالة مرات ومرات حتى يفقد

الشاي نكهته ثم لونه، ويغدو ماءاً كدراً ساخناً وحسب. ونفذ التبغ في الاسبوع الاول. فدخن المدخنون تراب التبغ، ثم دخنوا حثالة الشاي. ودخنوا أخيراً، أوراق شجرة اليوكالبتوس!

* * *

يندر ان يموت الانسان جوعاً، إذا استطاع ان يواصل اشغال معدته خلال شهر او اكثر بلقمة او لقمتين من القشور او النخالة ومحلول السكر وحامض التارتاريك! ويندر جدا ان يموت السجين السياسي في العراق، إذا جاع شهراً أو أكثر. فالإضراب عن الطعام رياضة ألفها السجناء في مجرى نضالهم الشاق المرير، دفاعاً عن حقوقهم وكرامتهم الوطنية والإنسانية. وكثيراً ما امتدت اضراباتهم حتى قاربت الشهر، فالخطر على حياة السجناء اذن لا ينبعث من التجويع، رغم ان التجويع سلاح خبيث فتاك، يقتل الروح قبل ان ينهك الجسد. إنما الخطر ينبعث من العطش.

العطش في أيام آب العراق[1] طاعون أسود، لا سلطة للإرادة البشرية عليه. أما الماء أو الموت! هكذا توضع القضية أمام العطشان. وتتقرر النتيجة خلال بضعة ساعات من ظهور علامات التسمم، الموت أو الماء! هكذا فكر 140 سجيناً، بعد ان كسرت سلطات السجن انبوب الماء وهدمت الخزان الخارجي في ضحى يوم آب 1953.

لكن الحكام الرجعيين أخطأوا الحساب، حتى في هذا الامر الخطير القاتل، آملين ان يركع السجناء مستسلمين خاضعين! حقاً، فكر السجناء بالماء والموت، إلا انهم لم يفكروا بالماء، يأخذونه من يد العدو ثمناً للاستسلام، والحياة ثمناً للهزيمة، أمام المستعمرين وخدامهم. ان ثقتهم المطلقة بشعبهم الذي لن يتركهم يموتون، وثقتهم بقواهم، لا تسمحان لهم بان يفكروا بغير الصمود ... الصمود حتى النهاية.

كان الماء المخزون لدى السجناء يشح يوماً بعد آخر حتى إذا جاء اليوم الثالث من الحصار اختمرت لديهم فكرة حفر بئر في ساحة السجن. وكان في نفس اليوم (الرابع من آب) قد بلغ الغضب والهياج لدى جماهير الكوت التي استمعت الى نداءات البوق المتواصلة يومياً، فأدركت مسؤوليتها، رغم الاحكام العرفية، ورغم "انتقال" المجلس العرفي العسكري الى مدينتهم واتخاذها مركزاً "لنشاطه"، ورغم

---

(1)- تبلغ درجة الحرارة في الصيف 48 درجة مئوي! ومناخ العراق كما هو معلوم جاف جداً.

مئات الشرطة المبثوثة في كل مكان بلغ الغضب والهياج حداً كبيراً فخرجت مظاهرة جماهيرية كبرى اشتركت فيها حتى النساء، طافت في شوارع المدينة وهتف المتظاهرون بحياة المناضلين السجناء وبسقوط الاستعمار والرجعية وطالبوا بإيقاف جريمة قتلهم جوعاً وعطشاً.

وعلى الأثر، شنت السلطات الحكومية هجوماً على الوطنيين في الكوت فقبضت على 22 شخصاً، حكم عليهم المجلس العرفي في صباح اليوم التالي بأحكام سجن مختلفة. وكانت الجماهير في ذلك الصباح، على استعداد لتظاهرات أوسع واعنف لكن الحكومة اشاعت جواً ارهابياً هستيرياً فألقت القبض على 14 مواطناً آخر، بدون تهمة، وهاجمت عدداً كبيراً من المنازل، وحشدت اكثر من 500 شرطي في المراكز الهامة من المدينة. فتعذر اجتماع المتظاهرين. وعذبت السلطات الحكومية المعتقلين، تعذيباً وحشياً، واستمرت في تعذيبهم حتى بعد صدور احكام السجن بحقهم، تلك الاحكام التي اصدرها المجلس العرفي من مقره الجديد، في مركز شرطة الكوت! وتولى التعذيب، بدل صغار الشرطة كما هو مألوف، كبار موظفي الدولة في الكوت: طاهر الزبيدي (مدير السجون العام)، والجلاد المتخصص ومدير سجن بغداد جبار أيوب، ومدير شركة الكوت، ومتصرف الكوت (طاهر القيسي). كان موضوع التعذيب: هو ان يرضخ المعتقلون للإهانات والشتائم وان يوافقوا، بدورهم، على شتم السجناء السياسيين المحاصرين، وشتم ستالين ومالنكوف وفهد، وحينما رفض المعتقلون ذلك، اتهموهم بالشيوعية ووصفوهم بعملاء موسكو، وشتموهم وضربوهم، وهددوهم بالاعتداء الجنسي[1].

واحتاطت الحكومة للأمر من ناحية أخرى، من ناحية التضليل وخدع الجماهير. فكانت سيارة رش الماء العائدة للبلدية تتجه الى السجن وتقف عند الباب للتظاهر بان السلطات الحكومية راغبة بتزويد السجناء بالماء، لكن السجناء انفسهم يرفضون. ولم يفت اولئك المتخصصين بالتعذيب ان يستغلوا وفرة المياه لديهم فصاروا يبددونها بغزارة امام انظار السجناء العطاشى.

كان الماء في اليوم الثالث على وشك النفاذ، فاختمرت بدافع الضرورة - كما

---

(1)- يجري التهديد بالاعتداء على الشرف، بالفاظ بذيئة، ضد الرجال والنساء على السواء. ويأخذ شكل دعوة الشرطة يتقدموا ويفعلوا به او بها ما يشاؤون. وقد ثبت حتى الان حوادث "لوط" بالإكراه قامت بها التحقيقات الجنائية. وفي ملفات محكمة الجزاء ببغداد قضية بطلها موظف في التحقيقات اسمه خزعل.

أسلفنا- فكرة حفر البئر. فتقدم أحمد علوان ليبدأ الحفر بأدوات بسيطة. ووقف (جبار أيوب) وعدد من السجانة ينذرون ويهددون. والقانون الى جانبهم، في هذه المرة! لأن الحفر في ارض السجن وجدرانه، يعتبر محاولة للهرب. والهارب جزاؤه النار. فاستعد السجانة في السطوح، وشرعوا بنادقهم وقرقعوها، لكن أحمد علوان انكب على عجلة غير آبه بالبنادق والتهديدات، وتبعه رفاق آخرون، وآخرون، واستراح البعض وواصل العمل البعض الآخر، والتراب يعلو حول حافة البئر، حتى بلغوا الماء على عمق 4 امتار، بعد ست ساعات من العمل التعاوني المنظم، دونما انقطاع، وتحت أفواه البنادق وخلال مناوشات الطابوق والحجارة.

وارتفع الانذار والتهديد مرة أخرى: بان النار ستطلق على كل من يتقدم للاستقاء من البئر. لكن بعض المناضلين تقدموا بثبات وهدوء، وبأيدهم الدلو والحبل. فأدلو، غير ملتفتين الى العداء المحموم المنبعث من السطوح والأبراج، واستخرجوا اول دفقة من الماء ... مائهم، ماء تلك الارض الصغيرة الغبراء، ارض المعارك والدماء، المحاطة بالأسوار والأبراج. كان الدلو الاول رمزاً لنصر عظيم ساحق حققه 140 سجيناً. ومع ان الماء كان مالحاً غنياً بأملاح المغنيسيوم، وانه سبب للسجناء اسهالاً دائماً ومزعجات وآلام أخرى ... ولكن، بفضله نجا السجناء من موت محتوم.

* * *

جوع، وعطش، وحرب مستمرة بالطابوق (الآجر) والحصى، ما معنى ذلك؟ أهي حماقة يرتكبها (جهاد حسين) و (جبار أيوب)، ام خطة غادرة أرادتها عصابة كبار موظفي الكوت لتحقيق نصر لامع لها. يرفع من شأنها أمام أسيادها في بغداد؟ ام ان ما يجري هنا كان بأمر من بغداد، من المدفعي والسعيد وحسام الدين جمعة؟

اثبتت الحوادث فيما بعد ان جريمة الحصار خطة وضعتها المراجع العليا في بغداد. وتتحمل مسؤولية تلك الجريمة، مباشرة، وزارة المدفعي-السعيد بمجموعها. ففي الشهادة التي أدلى بها الوزير السابق صادق البصام امام محكمة الجزاء في الدعوة التي اقامتها الحكومة على جريدة (الدفاع) لنشرها تقريراً رسمياً "سرياً" حول مذبحة الكوت. قال: "حين واجهت وزير الداخلية قال لي -الوزير- بأننا سوف نكتفي بقطع الماء والطعام".

ويستدل من تصريح وزير الداخلية (حسام الدين جمعه)، هذا، الى صادق البصام ان الحكومة قد عمدت الى قطع الماء والطعام عن سجناء الكوت "لتكتفي" بذلك عن القيام بإجراءات أكثر إجراما، وطبيعي في مثل هذا الوضع الفكري والنفسي للحكام العراقيين الذين يرتكبون جريمة قطع الماء والطعام[1] عن 140 سجيناً، مدة شهر كامل، طبيعي ان يلجأوا –حينما تفشل اساليبهم الإجرامية- الى جرائم اكثر بشاعة، الى اطلاق النار وإقامة المجازر. وهذا يثبت ان مجلس الوزراء كان يشرف على حوادث السجون وانه يتحمل مسؤولية كل الجرائم التي رافقت الحوادث.

ان كل الوقائع تؤيد صحة هذا الاستنتاج. فقد ظهر على مرور ايام الحصار اشتداد مقاومة السجناء ورفضهم الاستسلام، ان الحكومة مستعدة لإقامة مجزرة جديدة، وانها كانت تستكمل استعداداتها وتتحين الفرصة المناسبة لإنزال الضربة.

اخذت ادارة السجن، تستعمل البوق هي أيضاً لإذاعة "البلاغات" من الابراج. تلك البلاغات المؤلفة من سباب وشتائم واتهامات وتهديدات، تنتهي بعبارة"لقد اعذر من أنذر".

كانت تلك "الاعصاب" التي وجدت في نفسها القوة على تنفيذ جرائم القتل البطيء، على غرار الجرائم الهتلرية في معسكرات الأسرى، كانت تلك الاعصاب تفقد اتزانها يوماً بعد آخر أمام صلابة السجناء وهدوئهم وثباتهم. ففي كل يوم تزداد لهجة البلاغات شدة وعنفاً واستفزازاً، فوصفوا السجناء انهم عصاة، متمردون، خونة. وهددوهم صراحة بالذبح.

وأذاع السجان ابراهيم الذي اشترك في مذبحة بغداد واقترف في مذبحة الكوت –فيما بعد- جرائم وحشية تنم عن نزعة اصيلة الى الإجرام، في نفسه ... اذاع قائلاً: "ان جبار أيوب سوّاها ببغداد وراح يسويها هنا[2]".

وكان السجان جعفر، وهو مجرم مطبوع، يتغنى من البرج بأمثال هذه الكلمات

---

(1)- بالاضافة الى الطابع اللاانساني الوحشي للتجويع المتعمد وقطع الماء، فان القوانين العراقية تعتبر منع الماء والطعام عن اية جماعة من الناس، جريمة يعاقب فاعلها.

(2)- ويقصد ان جبار ايوب اقام المجزرة في بغداد وسوف يقيمها في الكوت!

"لو كان الامر بيدي، قطعت الهوا عنك يا سجين، اشرب دمك يا سجين، اتكمع[1] بدمك يا سجين". وفي حالات هيستيرية كان طاهر الزبيدي مدير السجون العام يصيح "انا طاهر الزبيدي ... انا اذبحكم، اذبحكم بيدي واحداً واحداً".

ولم ينقطع بوق مدير السجن عن اغراء السجناء، في نفس الوقت، وتقديم الوعود المعسولة اذا هم وافقوا على الاستسلام والتوبة. ولم ينقطع ازاء ذلك، بوق السجناء عن مخاطبة جماهير الكوت وشرح الحوادث والوقائع. وكان السجناء أيضا يقذفون الرسائل المشدودة الى قطع من الحجارة الى خارج السجن، بواسطة "المعكال".

وبلغت الحماقة بالسجانين ان صاروا يردون على هتاف السجناء بسقوط سياسة القتل الجماعي، بهتاف مضاد "تعيش سياسة القتل الجماعي". وفي 8 آب، ذلك اليوم المشهود من أيام المخازي الرجعية، نظم متصرف اللواء ومدير الشرطة ومدير السجون العام وجبار أيوب، نظموا "مظاهرة" رجعية على مقربة من السجن، اشترك فيها 50 شخصاً من الجواسيس والمرتزقة وأولاد الشرطة. داهمت المظاهرة السجن، يتقدمها الجاسوس المعروف (الشيخ هادي) وهو من المتاجرين بالدين، يلبس الجبة ويضع العمامة على رأسه. وفتحت أبواب السجن على مصراعيها لتستقبل "المظاهرة" التي انظم اليها نفر من السجناء العاديين الاشرار الذين اغرتهم الحكومة على خدمتها، وقد وضع اولئك السجناء، على عادتهم، الخوذ الفولاذية على رؤوسهم وتسلحوا بالسكاكين والحراب والخناجر. كان متصرف اللواء حاضراً اثناء تلك المهزلة التي افتتحها جبار أيوب بخطاب مطلعه "ها هي جماهير الكوت جاءت تنتقم منكم، ايها الشيوعيون"، وقد شتم في خطابه كل مقدسات الشعب وكل ما هو عزيز عليه وعلى المناضلين ... وتباكى بأسلوب مضحك على ما سماه "العروبة والإسلام" وهتف "المتظاهرون": يعيش المدفعي، يعيش مدير السجون، يعيش جبار أيوب، تسقط الشيوعية". وخاطب أحد الجواسيس[2]، متحدياً السجناء السياسيين ، بقوله "وين الشعب اللي تصيحونه ،

---

(1)- اتكمع: شرب الماء، جرعة جرعة. ويستعمل للدلالة على التلذذ باللهجة العراقية.

(2)- نشرت جريدة "الجريدة" لصاحبها فائق السامرائي من قادة حزب الاستقلال، بعض المعلومات عن مظاهرة 8 آب فذكرت ان وزارة الداخلية قد اذنت بصرف مبلغ 100 دينار لتنظيمها ولم تجد الحكومة سنداً لها إلا في جواسيسها ومرتزقتها.

خلي يجي يخلصكم من أيدينا".

وفي الايام التالية للمظاهرة، صار جبار أيوب يهدد بتهديم السقوف والهبوط على السجناء، من فوق.

ولفضح تلك الجرائم والمخازي، كان المناضلون السجناء يخاطبون جماهير الكوت يومياً ويسردون تفاصيل الحوادث والصعوبات المتزايدة امامهم من جراء نقص الطعام وفساد الماء والسهر المتواصل وحرب الطابوق، وينبهون الشعب الى قرب وقوع جرائم أكثر فضاعة.

ومن طريف ما يروى عن تلك الايام السوداء العصيبة: ان السجانة قد تلقوا الامر بترقب بوق السجناء حتى اذا ارتفع صوته منادياً جماهير الكوت، ترتب عليهم ان يصرخوا صراخاً عالياً، لمنع جماهير الكوت من سماع النداء، فكانوا ينهقون ويزعقون وينبحون بأصوات حيوانية منكرة، فيضحك المناضلون ملء أشداقهم، ويواصل البوق النداء بصوت أعلى فاعلى.

كانت حالة السجناء الصحية تتردى، والخطر يقترب، ولم يخفِ على الحكومة ما يعانيه السجناء من جوع وأنهاك ومرض. وفي انتظار تلك اللحظة التي تنهار فيها مقاومة السجناء، داست الحكومة كل اعتبارات الشرف والإنسانية وصمت اذنها عن كل احتجاج، وقمعت كل اعتراض، سواء في الكوت أم في بغداد.

ففي بغداد ذهب وفد مؤلف من سماحة الشيخ العلامة عبد الكريم الماشطة (عضو مجلس السلم العالمي) والحاج عبد اللطيف محمد[1] (والد احد السجناء السياسيين) ، لمقابلة الملك في البلاط، والطلب إليه ان يتدخل لمنع جريمة ابادة السجناء المحاصرين. فقابلهم مدير التشريفات. وقدموا له احتجاجهم وطلبهم، ولكن دون جدوى. وبعد أيام، في 17 آب، قصد وفد جماهيري الى البلاط لعين الغرض فطلب إليهم مدير التشريفات ان يحضروا إلى البلاط في اليوم التالي لمقابلة الملك. فلما حضروا في الموعد المقرر، قابلهم الحرس الملكي وجواسيس التحقيقات الجنائية بالرصاص واعتقلوهم وعذبوهم تعذيباً وحشياً فضيعاً، ثم حكم المجلس العرفي العسكري عليهم بالسجن مدداً تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات!

---

(1)- وهو الاستاذ محمد عبد اللطيف مطلب من خريجي الجامعة الامريكية في بيروت. وكان أستاذاً في كلية الهندسة حين القاء القبض عليه سنة 1948.

وفي الايام الاخيرة قبيل 1953/8/14، كان يحضر، مدير السجن الى باب السجن الداخلي، يومياً، فيصيح بأعلى صوته والمسدس مشهور بيده وخوذة الفولاذ على رأسه، يصيح بأسماء، بعض السجناء طالباً مجيئهم إلى الإدارة، وتلك حيلة يعرفها السجناء لاستدراجهم إلى الخروج، لإلقاء القبض عليهم وتعذيبهم وإجبارهم على توقيع عرائض "التوبة". فكان السجناء يقابلون تلك المحاولات الفاشلة

بالإعراض والازدراء. فيشتاط المدير غضباً، ويهدد قبل ان ينصرف مع حراسه المسلحين قائلاً: "عندي أوامر برميكم"...!

14 آب، يوم تحدوا الموت!

لولا الانهاك والجوع وتعب النهار، لما كان في مقدور السجناء ان يسقطوا أشلاء في جو الردهة الخانق اللاهب كأنه حمام لينام بضع ساعات، نوماً عصيباً تقطعه أصوات ارتطام الحصى والطابوق على سقف الردهة المصنوع من صفائح "الجينكو"، وتشوشه كوابيس أحلام مزعجة بغيضة. عبثاً حاول السجناء ان يستردوا نشاطهم، بالركون الى مضاجعهم والاستسلام إلى ذلك النوم الذي لا مفر منه. فما ان انتشرت انوار الفجر في الصباح الباكر من 14 آب حتى نهض السجناء –كعادتهم في أيام الحصار- فوضع بعضهم طاسات الطعام المعدنية (الفارغة) على رأسهم تجنباً للطابوق والحجارة، ومضوا إلى البئر، يملأون من مائها المالح برميلاً يعودون به إلى الرفاق.

ثم تناولوا "الفطور"! والفطور كلمة في غير معناها، بعد ان أمتد الحصار ونفذ الطعام إلا قليلاً. وغاب عن ذاكرة المحاصرين حتى طعم عذوبة الماء، ماء دجلة الهادر كأنه الشلال من بوابات سدة الكوت.

وليس الطعام وحده ما ينقص الفطور. فالفطور، كما يعرفه الناس الاحرار الطيبون المثمرون، اشراقة حلوة من الحياة، بعد سبات وراحة، اشراقة ترتسم معها خطوط منهج النهار من عمل ونشاط ومسرة. وتغذي حياة البيت الهانئة وضحكة الاطفال وابتسامات الزوجة ودعاباتها، وحدب الأم، ورقة الأخت، تغذي

ذلك المنهج بالقوة والعزيمة. فيخرج الانسان الطيب المثمر من بيته إلى العمل، العمل النافع الخلاق، شاعراً بقيمته شاعراً بإنسانيته.

"الفطور" كلمة في غير مكانها، لأولئك المناضلين السجناء المحاصرين، لتلك الصفوة من خيرة أبناء الشعب العراقي (عرباً، واكراداً، واتراك وآثوريين، مسلمين ومسيحيين ويهود وصابئة)، خيرتهم وطنية وإنسانية وثقافة وعاطفة، تلك الصفوة التي احتجزها المستعمر وخدمه الرجعيون وراء الاسوار منذ سنوات وأنكروا عليها كل حق في الحرية والكرامة والعمل والمسرة. وينكرون عليها اليوم، حق الحياة ذاتها.

يفتح السجناء عيونهم المتعبة ليروا إلى برميل الماء المالح يحمله رفاق، وعلى رؤوسهم الطوس او القدور المقلوبة والى الوجوه الشاحبة الغاضبة المتجهمة والملابس الممزقة الوسخة يعلوها غبار معارك الطابوق والحجارة. فأية سحابة سوداء تخيم على القلب. وأي أفق مظلم يمتد أمام البصر، مع هذا الشيء الذي ما زال السجناء بحكم العادة وسموّ الروح المعنوية، يسمونه "فطوراً"!

أزدرد المناضلون كسراً صغيرة من "خبز" بلون الأرض، استعانوا عليه بجرعة من الشاي، ذلك الشاي الذي احتفظ باسمه دون مسماه ... وينتهي الفطور، وتبدأ معارك النهار.

كل شيء يبدو اعتيادياً، صباح 14 آب 1953 فانصرف السجناء، وعلى رؤوسهم الطوس، إلى قضاء حاجاتهم وتصريف شؤونهم والسهر على سلامتهم، في النهار كما في الليل، من هجوم مفاجئ غادر لا يدرون من أين سيأتي. مضت ساعة، ساعتان، ثلاثة ... ولا جديد في الميدان. ثم جاء جهاد حسين مدير السجن، على عادته، إلى الباب شاهراً مسدسه بيده، واضعاً الخوذة الفولاذية على رأسه من خلفة شلة من السجانة المسلحين. وصار ينادي ببعض الاسماء من السجناء طالباً خروجهم. فتقدم إليه ممثل السجناء وكرر على مسمعه، خلف قضبان الباب: ان السجناء السياسيين متمسكون بحقوقهم ومصرون على مواقفهم الوطنية الشريفة التي برهنت الايام عبث كل محاولة حكومية لزحزحتهم عنها.

ثار المدير ثورة جامحة، او هكذا تظاهر. لكن ثورته لم تطل خلف الباب، فانصرف مسرعاً يتبعه السجانون، وبعد قليل طلع المدير والسجانون الى السطح والبرج وبدؤا حالاً بإطلاق النار. ابتدأ هو بإطلاق النار من الرشاش باسم

متصرف لواء الكوت. وتبعه السجانة بنار بنادقهم. وظهر على الأثر، وراء قضبان الباب، المأمور (جبار علوان) وكان شاهراً مسدسه والى جانبه جماعة من السجانة المسلحين بينهم رئيس العرفاء قاسم، زكريا، سيضح، راشد، برغش، قمندان ... فصار الرصاص ينصب من كل جانب، من البرج والسطوح والباب. وقد استمر من الساعة العاشرة صباحاً حتى العاشرة وعشرين دقيقة.

كان اطلاق الرصاص مفاجأ، تلقاها السجناء بالهتافات:

نعيش كرماء أو نموت شهداء

لا نهاب الرصاص، لا نهاب الرصاص

الموت او حقوقنا العادلة

الموت للجلادين

الموت للخونة الجبناء

وسقط وحيد منصور. كان وحيد هدفاً سهلاً لمسدس جبار علوان، فقد كان واقفاً أمام الباب قرب النخلة حينما انهمر سيل الرصاص. فأصابته طلقتان، اخترقت الاولى رئته اليمنى والثانية جنبه الأيسر.

وسقط مناضل آخر جريحاً فانتزع رفاقه قميصه الملطخ بالدم ورفعوه على عمود قائم وسط الساحة ... للاحتجاج! ألا فاليرتفع القميص الملطخ بالدم، وليرتفع صوت البوق! لتسمع الكوت، ليسمع الناس، ليسمع العالم!

يا جماهير الكوت، يا جماهير شعبنا المجاهد، ان الخونة الجبناء اطلقوا علينا الرصاص ... سقط وحيد منصور جريحاً وسقط جريح آخر.

وبعد ثوان، أعلن البوق:

الشهيد صبيح مئير، اصابه المجرمون برصاصة نثرت مخه.

واستمر البوق يذيع انباء المجزرة.

كان السجان جعفر يصيح مبتهجاً، ويلوح بالبندقية: قتلته، قتلته!. فهو الذي قتل (صبيح مئير) بطلقة سددها إليه من مكانه على السطح. وكان صبيح واقفاً عند باب الردهة، فسقط جثة هامدة وتناثر دماغه. تناثرت تلك المادة الوردية الحية، تلك

المادة الثمينة المفكرة –دماغ إنسان- على أرض القاووش، وعلق بعضها في الجدار وعلى ملابس الرفاق المعلقة على الحائط.

ثم جرح رفيق آخر بشظية في صدره وهو داخل القاووش، وتلقى غيره جروحاً من الرصاص والطابوق، وكسوراً في العظام. وانكسر أنف أحد المناضلين بضربة حجر في الوجه.

كان المناضلون شجعاناً شجاعة لا توصف في وجه الرصاص الغادر. فتحدوا الرصاص والموت ببسالة، وأحبطوا هجوم الشرطة والسجانين على الباب بدفاع بطولي مجيد، ومنعوهم من ان يقتحموا عليهم السجن، لارتكاب جرائم اكثر فضاعة وبشاعة.

وبعد فشل الهجوم على الباب، توقف اطلاق النار[1] فتوجه السجناء نحو الرفيق (وحيد منصور) الذي كان يصارع الموت بثبات ورباطة جأش. وكان الرفاق قبل ذلك قد حملوه، تحت الرصاص، من جوار النخلة الى داخل (القاووش) ومددوه على فراشه. كان ينزف بغزارة، وملابسه وفراشه مضرجة بالدم، والجرح الذي في صدره ينفث هواء ساخناً كلما تنفس. كان وحيد منصور يتحسس الهواء الساخن على فوهة الجرح، ويبتسم لرفاقه. كان مثلاً للبطولة المجيدة، ساعة الاحتضار. كان الرفاق الذين أحاطوا به يسألونه عن حاله، فيجيب: أشكركم. حالتي جيدة، لا تحزنوا أيها الرفاق. هذا الطريق ... سبقني إليه فهد وحازم وصارم، وما انا إلا ضحية قضيتنا الكبرى، التحرر الوطني وقضية الشيوعية ...

- لا يمكن ان ننسى قول رفيقنا فهد حينما صعد المشنقة "الشيوعية أقوى من الموت وأعلى من المشانق"

وفي حالة من التأثر العميق، والانفعال، واللباث، طلب وحيد منصور (وهو عامل) من رفاقه، ان يحضروا له مطرقة. فاخذ المطرقة بيده وأسندها الى صدره، وصار يهتف بقدر ما تسمح قواه الواهنة: تعيش الطبقة العاملة في العالم، تعيش الطبقة العاملة العراقية، تعيش الاحزاب الشيوعية، يعيش الحزب الشيوعي العراقي". ورفع رأسه ناظراً إلى جرحيه وقال: (هذان وسامان. واحد من الحزب الشيوعي

---

(1)- في التقرير الرسمي الذي قدمته إدارة السجن عن الحادث، اعترفت أنها اطلقت 120 طلقة وهذا أدنى بكثير من الحقيقة.

العظيم في الاتحاد السوفياتي، والثاني من حزبي الشيوعي العراقي). ثم خارت قواه واضطرب تنفسه وصمت. ظن الرفاق ان وحيداً مات. فأعلن البوق: (الشهيد الثاني ... وحيد منصور).

ولكن وحيد لم يمت. فقد استفاق ثانية وأصغى الى صوت البوق يعلن وفاته، فقال: (انا لا أموت، الشهداء لا يموتون. ذكراي ستبقى خالدة)

وطلب ان تكتب على قبره العبارة التالية: "وحيد منصور شهيد النضال، مات برصاص الاستعمار وخدامه الخونة المحليين الجبناء" وانهمرت الدموع من عينيه، فاعتذر بعد ان لاحظ وقع الدموع المحزن على رفاقه قائلاً:

(انا لا أبكي ... ولكن الدموع تخرج من عيني)

وعاد الى المطرقة يهزها بيده ويقول:

(ايها الرفاق فلنصمد حتى النهاية ... فالنصر لنا حتماً)

ثم طلب تصاوير أهله، فأحضرت له. وأخذ يتأملها من خلال دموعه: "بلغوا سلامي اليهم واحداً واحداً، بلغوا سلامي إلى أمي"

كان وحيد شاباً وديعاً طيباً، مليئاً بالعزم والإصرار. وسأله الرفاق: اتذهب إلى المستشفى؟ فقال: "إذا وافقتم ذهبت" فأخبروه انهم موافقون، وأخذوا يودعونه ويقبلونه واحداً واحداً، وهو يبتسم ويردد "أشكركم مع السلامة". كان وحيد منصور عاملاً من عمال الطباعة وفي التاسعة عشر من عمره.

ولما فرغ السجناء من وحيد منصور، توجهوا الى الشهيد صبيح مئير. فجمعوا نثار المخ ووضعوه بدل الزهور، فوق جثمانه، ثم رفعوا الجثمان وساروا في صفوف متراصة، يطوفون به في ساحة السجن، في موكب مهيب، تحت أنظار المدير والسجانين الذين وقفوا على السطوح والأبراج، مشدوهين حائرين.

أية كلمات يمكنها ان تعبر عما يختلج ويتصارع في قلوب اولئك المناضلين وعقولهم، وهم يشيعون جثمان رفيقهم وعليه نشار المخ!؟ أية كلمات يمكنها ان تعبر عن الحب والحقد والعقيدة والثورة، غير تلك الكلمات التي دوت في زنزانات السجون منذ عشرات السنين. وحلقت على رؤوس الجماهير في الشوارع الثائرة، وساحات القتال، كلمات النشيد الاممي الخالدة "هبوا ضحايا الاضطهاد ..." وبعد انتهاء النشيد الاممي ساروا بالجثة إلى الممر فوضعوها ما بين الباب الداخلية

والوسطى. وعادوا إلى وحيد منصور فحملوه على "بطانية" وساروا به وهو في النزع الأخير، فوضعوه إلى جانب جثة صبيح. ولما ابتعد السجناء رفع وحيد احدى يديه ...

"وداعاً. أيها الرفاق ..."

كان ذلك آخر ما تلفظ به العامل وحيد منصور. فقد نقله الجلادون (مع الجثة) الى المستشفى. ومات هناك.

استمر بوق السجناء ينادي جماهير الكوت ويحثها على المطالبة بالجثتين وتشييعهما، والمطالبة بإنزال العقاب الصارم بالقتلة المجرمين.

عاد السجانون إلى الاستفزاز والاعتداء، فهددوا في الساعة الخامسة من ذلك النهار بإطلاق الرصاص ثانية. وخاطب الشرطي (لطيف) ممثل السجناء، قائلاً: "سيأتي يوم نخرجك فيه من السجن، كما أخرجنا صبيح ووحيد". وفي نحو الساعة السابعة مساء، لخص البوق وقائع ذلك اليوم الرابع عشر من آب 1953[1]، الذي سيسجله التاريخ في سجل البطولات الوطنية للحركة التحررية الثورية في العراق، يوماً مجيداً من أيام السجناء السياسيين الذين ابوا ان يذلوا ويهانوا أمام العدو، ولطخة عار في سجل الخونة الجبناء.

---

(1)- بعد ثلاثة أيام في 17 آب 1953 وزع المتظاهرون في مظاهرة سارت في شارع الرشيد في بغداد منشوراً تضمن تلك الوقائع وطالبوا بمعاقبة المجرمين.

ما بعد 14 آب 1953

هزت جرائم 1953/8/14 الرأي العام العراقي هزاً عنيفاً، فقد جاءت تلك الجرائم في أعقاب مجزرة بغداد، وبعد تمهيد من الحصار على السجن وقطع الماء والطعام عن السجناء، دام أحد عشر يوماً بغير انقطاع، وأصبح من الواضح، وضوح الشمس في النهار، ان الحكومة بيتت نوايا أشد اجراماً من كل ما سبق ان كشفت عنه اعمالها الوحشية في سجون بغداد ونقرة السلمان وبعقوبة. ولم تستطع الحكومة ان تضعف من وقع الحادث او تتملص من مسؤوليته. فعمدت إلى الصمت واللامبالاة. وكانت الاحكام العرفية المعلنة وقتئذ سلاحاً فعالاً بيدها لقمع كل احتجاج وخنق كل معارضة. نكتفي بان نذكر القارئ بقصة الوفد الذي ذهب لمقابلة الملك في البلاط يوم 1953/3/17، فقوبل بالرصاص واقتيد اعضاؤه الى زنزانات التعذيب ثم الى السجن ليقضوا فيه بين ثلاث وخمس سنوات.

لكن الحكومة مع ذلك حاولت ان تجد لنفسها سبيلاً إلى تبرير جرائم 14 آب. فحضر إلى الكوت في 17 آب وزير الشؤون الاجتماعية (ماجد مصطفى) فأذاع بيانين على السجناء من بوق الإدارة، حدد فيهما، موقف الحكومة. فاعتبر مجزرة 14 آب "نتيجة للأوضاع السائدة في داخل السجن" تلك الاوضاع التي القى مسئوليتها على عاتق السجناء، ووصف الحصار المفروض على السجن "عصياناً" وسمى قطع الماء والطعام والكهرباء "امتناعاً عن استلام الماء والطعام". ومع ذلك، اعلن الوزير انه أمر إدارة السجن بتزويد السجناء بالطعام والماء!

تظاهرت إدارة السجن انها قائمة بتنفيذ أمر الوزير لتضليل الجماهير التي أخذت تترقب نتائج ما أسفرت عنه زيارة الوزير. غير ان الإدارة واصلت سياسة الضغط على السجناء، وطلبت منهم ان يرضخوا لما سمي "بالأنظمة والقوانين" دون ان يحددوا القصد من ذلك. فكان واضحاً ان ما تريده الإدارة هو الخضوع التام لكل أوامرها المذلة. وهكذا لم يستلم السجناء الطعام والماء اللذين وعد بهما الوزير.

وحاولت إدارة السجن والسلطات المحلية في الكوت ان تقدم للرأي العام رواية أخرى عن المجزرة، رواية مصطنعة ملفقة، فطلبت من طبيب السجن (نوري روفائيل) ان يضمن تقريره حول القتلى والجرحى استنتاجات معينة، يفهم منها ان

القتل كان بسبب الضرب بقضبان حديدية وقناني زجاجية. وذلك لدعم "افتراضها" بنشوب معركة بين السجناء أنفسهم. فرفض الطبيب وأحيلت مهمة كتابة التقرير إلى السلطات الصحية في الكوت فخشيت تلك السلطات على نفسها من ان تتورط تلك الورطة فاستنجدت بمديرية الطب العدلي ببغداد. وجاء إلى الكوت طبيب عدلي معروف، فوجد ان "رواية الشرطة" لها فعلاً، ما يؤيدها، في جمجمة الشهيد صبيح مئير. إذ وجد شظايا زجاجية مبعثرة في المخ! وتبين بعد الدرس والتمحيص ان القنينة الفارغة التي حطمت (كما يدعون) جمجمة الشهيد، ونفذت إلى داخلها، هي من ذلك النوع الصغير الذي تحفظ فيه قطرة العين وصبغة اليود. كم هي نزيهة وذكية تلك السلطات الحكومية التي تزور الوقائع مثل هذا التزوير!

فكتب الطبيب العدلي تقريراً فند فيه أكاذيب السلطات المحلية وأثبت أن سبب القتل كان الرصاص في الحالتين. وعند هذا الحد أغلقت القضية، ونامت الأضابير السوداء في انتظار من ينبشها وينبش عن المجرمين. وليس بذلك اليوم ببعيد.

عادت سلطات السجن منذ صباح 15 آب حتى مجيء الوزير ماجد مصطفى إلى الكوت، إلى تشديد الحصار وتوجيه الشتائم للسجناء وشهدائهم ونشطت حرب الحجارة واشتد التهديد بإطلاق النار ليلاً ونهاراً. وحينما وصل الوزير رأى السجناء في وصوله بارقة أمل. فقد طالبوا منذ بدء الحصار، بالعرائض العديدة والبرقيات الموجهة إلى سلطات الكوت ثم إلى المراجع العليا في بغداد بان ترسل الحكومة مندوباً للتفاوض معهم وبحث كافة القضايا وإنهاء حالة الحصار. غير ان الوزير لم يشأ ان يبدأ المفاوضات حال وصوله، آملا ان تنجح مناوراته وتهديداته التي وجهها الى السجناء بواسطة البوق. وظل يماطل حتى الساعة الخامسة من مساء اليوم. ثم بدأت المفاوضات بين وفد السجناء من جهة ووزير الشؤون الاجتماعية من جهة أخرى، وبحضور مدير السجون العام ومتصرف لواء الكوت ومدير شرطة الكوت. كان الوزير خلال المفاوضات في حالة من الهياج لا يحسد عليها. كان يقف على رجليه ليصرخ في وجوه ممثلي السجناء "أنتم مجانين ... نحن لا ندخل لكم قطرة ماء أو حبة شعير قبل الرضوخ لطلبات الحكومة". كان الوزير يفقد اتزانه وأعصابه أكثر فأكثر أمام هدوء السجناء وصلابتهم واتزانهم.

وفي مجرى المفاوضة، قال الوزير للسجناء: (انا أدري انكم تعتبروني خائناً وعميلاً للاستعمار. ولو كنت بيدكم لمزقتموني)

وبعد أخذ ورد قال ممثل السجناء: (نحن نشعر بان الحكومة عازمة على قتلنا اجماعيا بقطع الماء والطعام وإطلاق الرصاص. وقد قتلت اثنين منا.)

فأجاب الوزير: (بإمكاننا قتلكم، اصدر أمري بإطلاق النار فتقتلون في الوقت الذي نريد!)

وكان يقصد بالطبع مجزرة جديدة، يدبرونها بعد ان تفشل جميع محاولاتهم لإخضاع السجناء وإذلالهم.

ولجأ الوزير الى الخداع والمراوغة، أيضاً. فاعترف بحق السجناء في قراءة الاناشيد قائلاً: (انهم شيوعيون وسجنوا لهذا السبب ... ولا مانع من قراءتهم الاناشيد)

وادعى بأنه لا يعلم شيئاً عن محاكمة السجناء امام المجلس العرفي العسكري، بتهمة توقيعهم العريضة الاحتجاجية وقال: انه لو علم، لما جرت المحاكمة.

في هذا الجو المبطن بالكذب والخداع والذي تفوح منه رائحة البارود والدم ، ويخنقه الحقد الأعمى على السجناء، استمرت المفاوضات حتى اضطر الى الكشف نهائيا عن نوايا حكومته (وزارة المدفعي –السعيد) الحقيقية فحدد الموقف كما يلي:

1- كانت الحكومة مخطئة في السابق عندما تنازلت للسجناء عن امتيازاتهم التي يتمتعون بها بصفتهم سجناء سياسيين.

2- ان الحكومة (الحاضرة) تريد "إصلاحهم" وذلك بإلغاء جمع تلك الامتيازات.

3- على السجناء ان يخضعوا لأوامر الحكومة دون قيد أو شرط.

وفي الساعة السابعة والنصف مساء، بعد ساعتين ونصف من "المفاوضة"، وجه الوزير انذاراً إلى السجناء، وحدد الساعة الثانية عشر ليلاً، موعداً يعلن فيه السجناء رأيهم الأخير.

كانت إدارة السجن تتذرع، من قبل، بحجج واهية حول ضرورة قيامها بالتفتيش داخل السجن وإخراج "الأثاث" الذي لا لزوم لوجوده لدى السجناء. ففي تلك الليلة، وكان انذار الوزير ما يزال معلقاً، وافق السجناء بعد مفاوضات مع مدير السجون العام على ان يجري تفتيش جديد وان تستلم الإدارة "الاثاث الزائد"

بشرط ان تتعهد الحكومة من جانبها على اجراء تحقيق نزيه في جرائم القتل، تقوم به لجنة من ممثلي السجناء والحكومة وبعض المحامين. وان تتعهد كذلك بالا تسوق السجناء الى المجلس العرفي العسكري بتهمة ما يسمى "العصيان والتمرد" او قراءة الاناشيد وان لا تنقل واحداً من السجناء إلى نقرة السلمان، وان ترفع الحصار.

عرضت نقاط الاتفاق على الوزير فوافق عليها. ونقل مدير السجون العام خبر تلك الموافقة الى ممثلي السجناء.

اكانت خدعة تلك الاتفاقية التي وافق عليها الوزير؟ ربما كانت كذلك. لكن السجناء بموافقتهم عليها أعطوا الدليل القاطع على رغبتهم في تخفيف حدة التوتر وكانت موافقتهم شاهداً لهم على الحكومة فيما إذا تمادت إدارة السجن في موقفها المتعنت الظالم.

وضع الاتفاق موضع التنفيذ حالاً. فدخل إلى السجن مدير السجون العام ومدير سجن الكوت وموظفوه وعدد من السجانة. وبدأوا "التفتيش" وعزل الاثاث الزائد. كان التيار الكهربائي المقطوع، خلال أيام الحصار، قد اعيد وصله. وحصل السجناء على أول وجبة طعام حكومية، تألفت من 150 رغيفاً من الخبز و 30 رقية (بطيخة حمراء) وبضع صفائح من الماء العذب.

وفي الساعة الثالثة صباحاً حضر الوزير وخاطب المدير العام على مسمع من ممثلي السجناء قائلاً: "إذا عادوا الى العصيان ثانية فلا تخبرني، بل سلمهم الى رجال الأمن". ثم توقف التفتيش بحجة ان الموظفين لا يستطيعون اتمام مهمتهم ليلاً، على الوجه الأكمل. فوافق السجناء على تفتيش آخر في الصباح.

وفي الصباح التالي، دخلوا السجن ثانية وصاروا يستولون على معظم الاثاث متجاوزين بذلك حدود الاتفاق والعقل والمنطق ضاربين باحتجاج السجناء عرض الحائط. حتى انهم أخذوا بعض ادوات الطبخ وأدوات الرياضة البدنية. وانتهى التفتيش، اخيراً وتنفس السجناء الصعداء.

غير ان إدارة السجن عادت عصر ذلك اليوم إلى طلب تفتيش ثالث قائلة: "ان التفتيش السابق لم يكن قانونياً، ولا كاملاً، وإلا فأين هي الاسلحة التي عندكم؟" وكان هذا الافتراض الوقح، بوجود أسلحة عند السجناء مداراً لمجادلات جوفاء

فرضتها الإدارة على ممثلي السجناء خلال كل المفاوضات السابقة. وبعد أخذ ورد دعا السجناء الإدارة إلى إجراء التفتيش الثالث، واستلم السجناء وقتئذ، وجبة طعام ثانية مؤلفة من 150 رغيفاً و 30 رقية وفي اليوم التالي امتنعت الادارة عن تسليم الماء والطعام، وعلقت الأمر على انتهاء عملية التفتيش.

لكنها بدلاً من ان ترسل الموظفين والشرطة للقيام بالتفتيش، صارت تماطل وتنتحل الأعذار، وأخيراً، جرى التفتيش الثالث، بعد يومين من المماطلة والتسويف. فدخل إلى السجن صباحاً عدد كبير من السجانة والشرطة والموظفين والمعاونين (العلنيين والسريين) وبدأوا "التفتيش" والاستفزاز، معاً. فاخذوا يصادرون معظم ما يقع في ايديهم من متاع السجناء فصادروا حتى الاواني الفافون (الالمنيوم) والجرائد اليومية القديمة. وكانوا يتوعدون السجناء بين آونة وأخرى، بالهجوم عليهم وضربهم. وفي ساعة متأخرة من بعد الظهر، اعلنت الإدارة انتهاء "التفتيش" المزعوم، وظن السجناء انه انتهى حقاً هذه المرة. ولكن هل انتهى حقاً؟

خشي مدير السجن ان يتسرب الى اذهان السجناء مثل هذا الظن الخاطئ، فترتاح نفوسهم وتطمئن قلوبهم، فدعا إليه ممثلي السجناء وافهمهم باختصار ان التفتيش لم يزل غير قانوني!! وان الإدارة ستمتنع عن تزويدهم بالطعام والماء، حتى ينتهي التفتيش. وطلب المدير كذلك، ردم البئر وتسليم البراميل والزيرات الفارغة، فوافق ممثلوا السجناء واشترطوا ان تجهزهم الادارة بالماء وان تصلح الانابيب والخزان، قبل ان يقوم السجناء بردم البئر، وطالبوا ان تكاشفهم الحكومة بالحقيقة وتكشف عن اللف والدوران. فأجاب مدير السجون العام بان القضية معلقة على التفتيش، وان التفتيش امر من اختصاص مدير السجن وهو وحده المسؤول عنه. وهكذا توصلت الحكومة الى وضع خططها ونواياها في قالب "قانوني". فليس للمدير العام او الوزير، اي دخل في القضية. وسوف يستمر الحصار، ما استمر السجناء على رفض التفتيش! ولأجل تتمسك الادارة "برفض" السجناء للتفتيش، ماطلت مرتين او ثلاث في إرسال موظفيها للقيام به، منتحلة اعذاراً واهية، ثم امرت بمنع ممثلي السجناء من الخروج لمقابلة المدير. وبذلك قطعت المفاوضات، بينما استمر الطعام والماء مقطوعين كذلك.

جرى التفتيش، خلال فترة وجود الوزير في الكوت، ثلاث مرات متتالية، كما اطلع القارئ. فلأي غرض كان ذلك؟ اتضح الغرض فيما بعد، عندما قال مدير السجن لممثلي السجناء في آخر لقاءه لهم: (ان طعامكم لا يكفي إلا ليومين أو ثلاثة فقط، فماذا تفعلون بعد هذا؟)

اذن كان التفتيش لاستطلاع وضع الطعام ومعرفة الاحتياطي من النخالة والقشور.

لم يعد خافيا على السجناء، بعد مجزرة 14 آب، وإيضاحات الوزير واخيراً بعد قطع المفاوضات، ان الحكومة تستعد لتدبير مجزرة أخرى فيما أصروا على رفضهم الخضوع المطلق لها، ذلك الخضوع الذي يعني التخلي عن وطنهم وشعبهم ومبادئهم، فكان قرار السجناء ان يصمدوا حتى النهاية قراراً خطيراً حقاً، قراراً بالموت.

نسوق للقارئ الحادثة التالية التي تكشف عن حقيقة موقف الحكومة: انهى احد السجناء مدة حكمه خلال أيام الحصار. لكن مدير السجن العام والمجلس العرفي العسكري طلب منه ان يوقع عريضة "التوبة" ويمجد رجال الدولة ويشتم ستالين، وان يبرهن عملياً على "توبته" بان يساهم مع الشرطة في رمي الحجارة على السجناء. فرفض بالطبع، فعذبوه وحجروه في زنزانة الرياضة ثم حكم عليه المجلس العرفي بالسجن مجدداً سنة ونصف!

عاد الحصار الى سابق عهده، واحتدم الصراع العنيف في ظروف أشد قساوة على السجناء عما كانت عليه قبل يوم 14 آب. فقد نفذ الطعام فلا نخالة ولا قشور ولا شاي ولا سكر ولا تبغ ... لا شيء على الاطلاق سوى الماء المالح. وخارت قوى المناضلين الجسدية من الجوع والتعب والسهر ومرض الأمعاء، التي مزقها ماء البئر. ونام بعضهم نوماً طويلاً، وسقط الكثيرون مغمي عليهم. وترنح الذين كانوا قادرين على المشي، وصار الواحد منهم يجلس على الارض أو يتكئ على الحائط ليسترد قوته إذا مشى بضع خطوات.

هذا حالهم! لكن رمي الحجر لم يفتر، بل ازداد شدة. فكانت الايام معارك متواصلة يتخللها سكون كالسكون الذي يسبق العاصفة. لكن المناضلين لم يهنوا ولم ينهزموا بل اشتدت يقظتهم وسمت ارواحهم فكانوا على اهبة الاستعداد للدفاع عن انفسهم ليل نهار، عيونهم تترصد حركات العدو وآذانهم تلتقط بوادر كل

مفاجأة، يقوم بها الشرطة الزاحفون على بطونهم فوق السطوح. وأمسى المناضلون الذين تمرسوا في معارك الحصار خلال الاسابيع الماضية، يدركون ويفسرون كل حركة وصوت، ويشمون الخطر قبل وقوعه.

كان نشاط الادارة وموظفيها وسجانيها يهدف للتمهيد إلى المجزرة واختيار الفرصة المناسبة للهجوم، فكانوا يراقبون السجناء مراقبة دقيقة، خصوصاً في أوقات الطعام. وقد رابط (عريبي) ذلك السجان الذي تعتمد الإدارة على ذكائه وإخلاصه، رابط في برج المراقبة واخذ يحصي على المناضلين حركاتهم، ويقيس مدى ما تبقى من حيويتهم ونشاطهم وفيما إذا كان لديهم فضلة من قشور يأكلونها.

وفي 26 آب وجه السجناء نداء مؤثراً الى المنظمات الوطنية والعالمية ومنظمة الامم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان، واتحادات نقابات العمال والشبيبة والنساء العالمية والأحزاب الوطنية فضحوا فيه جرائم الحصار السوداء ونية الحكومة لأبادتهم جوعاً وعطشاً وتذبيحاً.

وجاء في ختام ذلك النداء ما يلي:

(ان انقاذ حياتنا من الموت الاكيد معقود على نضال شعبنا من جهة وعلى مساندتكم من جهة أخرى. لذا فنحن نوجه نداءنا إليكم ونحن لا نعلم كم سيموت منا إلى حين وصوله إليكم، مستصرخين إياكم باسم المبادئ الانسانية التي اسست هيئاتكم ومنظماتكم العالمية والوطنية للدفاع عنها ان تحتجوا على جريمة قتلنا الاجماعي جوعاً وعطشاً وبالرصاص وان تطالبوا الحكومة العراقية لتضع حداً لهذه الجريمة النكراء وما قد يقع منها في المستقبل. هذه الجريمة التي لم يسبق ان اقترفتها الدول المفرطة بالفاشية.

ان عملكم لإنقاذ حياتنا هو تطبيق للمبادئ التي اسست هيئاتكم ومنظماتكم الوطنية والعالمية من اجلها. كما أننا على ثقة مطلقة بانكم سوف لن تقفوا مكتوفي الأيدي تجاه هذه الجريمة الذي تقع في الظرف الذي تسوده الدعوة للسلام وحل المشاكل الدولية عن طريق المفاوضات.

ان نضالكم لإنقاذ حياتنا جزء لا يتجزأ من نضالكم لأجل السلام ولإحباط المشاريع الحربية العدوانية).

وفي الايام الأخيرة من الحصار، طلب السجناء حضور طبيب السجن لمعالجة المرضى. وأراد الطبيب ان يؤدي واجبه، لولا ان منعته الإدارة من الدخول إلى السجن فحمل السجناء إليه أحد المرضى، وكان على وشك الموت، ففحصه الطبيب من وراء قضبان الباب، وبحضور المدير "جهاد" الذي صرح بالمناسبة، مفاخراً بعلمه وفهمه، قائلاً: "الطعام هو الدواء"

نعم ! الطعام هو الدواء، ولكن اي ثمن باهظ تريد الحكومة لطعامها ومائها!

المذبحة الكبرى

في الأيام الأخيرة من الحصار، كان الموقف الرسمي كما يلي:

الحكومة تريد "تفتيش" السجن، وتمنع الطعام والماء حتى تنجز التفتيش وتنتهي منه، ولكنها عملياً ترفض تنفيذ ما تريد، والسجناء لا اعتراض عندهم على التفتيش بعد ما تبين موقفهم عملياً خلال ثلاث تفتيشات سابقة، كما تبين في مطالبتهم الإدارة في ان تسرع في إنجاز ما تريد انجازه من تفتيش السجن واستلام البراميل والزيرات الفارغة ...الخ

وفي تلك الايام الأخيرة، لم يطرأ على الموقف أي تغير، بعد ان منعت الحكومة ممثل السجناء في القيام بأي اتصال رسمي لمعالجة الوضع، لم يطرأ على الموقف أي تغير، عدى ان الحكومة قد استوثقت من نفاذ طعام السجناء وخوار قواهم الجسدية وسقوط أكثرهم مرضى.

في صباح الثاني من أيلول (سبتمبر) سنة 1953 طلب السجناء استدعاء طبيب السجن لمعالجة المرضى، وكان قد مضى على الحصار اثنان وثلاثون يوماً، فانتهز مدير السجون العام تلك الفرصة لاستدعاء ممثل السجناء. واتضح للمثل حالاً ان الحكومة "راغبة" في استئناف المفاوضات حول التفتيش، بحثاً عن الاسلحة. فلم يجد بداً من القبول والموافقة على التفتيش المزعوم، بحثاً عن أسلحة مزعومة، لكن السجناء أشترطوا شروطاً:

1- لا يسمح إلا لعدد صغير من الشرطة والسجانين بدخول السجن.

2- ان تمتنع الشرطة والسجانون من كل اعتداء او استفزاز.

3- ان يجري التفتيش في جانب معين من السجن، بينما يجتمع السجناء في الجانب الآخر، فإذا انتهى التفتيش في ذلك الجانب انتقل السجناء كلهم إليه وتحولت الشرطة الى الجانب الاول لإتمام عملها. وذلك منعاً للاحتكاك بين الطرفين.

4- ان يدخل الطعام والماء حالما يبدأ التفتيش وان ينتهي الحصار.

وفي الساعة الواحدة بعد الظهر، دخل السجن للقيام بالتفتيش، مدير السجن ومأموره ومعاونوه وعدد من مفوضي الشرطة العلنية والسرية وعدد آخر من السجانين، وعند دخولهم، طلب السجناء احترام بنود الاتفاق. فكان جواب مدير السجن: التهديد بادخال 350 شرطياً للهجوم على السجناء "وتأديبهم". وبدأوا التفتيش "بحثاً عن أسلحة" بمصادرة الحقائب والصناديق العائدة للسجناء ومواقد النفط (البابورات) وأعواد الحطب، وجمعوا الحصى والحجارة من الساحة، وقلعوا المسامير من الجدران! فشعر السجناء ان الحكومة تنوي تجريدهم من أي شيء يمكن ان يدافعوا به عن انفسهم إذا وقع عليهم اعتداء. فاحتج السجناء على مصادرة الحقائب والصناديق ومواقد النفط ... فكان جواب مأمور السجن "جبار" يكشف عن خطة مبيتة، إذ قال: ان تلك الاشياء ستؤخذ حتماً على كل حال.

استمر العمل ساعات متوالية، وهبط الليل، فسلطوا على الساحة انوار ساطعة، وعلى تلك الأنوار كان المفوضون والجواسيس والشرطة وبعض السجناء العاديين الأشرار، يتفحصون عن بعد وجوه السجناء ويتعرفون بإشارات يبديها بعضهم الى بعض، على "الزعماء" حسب ظنهم.

اما عن الطعام والماء فلم يحصل السجناء منهما، اول الأمر، إلا على بضع صفائح من الماء العذب الذي تقاسموه فيما بينهم رشفة رشفة، ثم جيء لهم، بعد عدة ساعات من الانتظار، بوجبة طعام من الخبز والرقي والكباب. وكان السجناء قد سلموا للمأمور نقوداً ليشتروا بها لهم التبغ والشاي والسكر! فوعدهم خيراً، إلا انه فضل الاحتفاظ بنقود السجناء فلم يف بوعده ولم يفز السجناء بطائل رغم المطالبة والإلحاح.

وحينما انتهى التفتيش في الجانب الاول من السجن، انتقل السجناء إليه فأحاطت بهم الشرطة وطوقتهم. وكان عدد الشرطة يتزايد ساعة بعد ساعة، إذ تسللوا ثلاثة

ثلاثة أو أربعة أربعة، الى داخل السجن حاملين هراوات والعصي الغليظة وقضبان الحديد ومتمنطقين بالخناجر والحراب. ولم يكن معهم من الاسلحة النارية غير المسدسات التي يحملها المفوضون وأصحاب الرتب العالية من ضباط الشرطة وموظفي السجن. وظهر السجناء العاديون الاشرار الذين سخرتهم الحكومة للاعتداء على السجناء في المناسبات السابقة، ظهروا عند الباب يحملون القضبان والسكاكين. فكان يبدو أكثر فأكثر، ان الحكومة سائرة في تنفيذ خطة مرسومة مبيتة، وان الاستعداد لها يكتمل شيئاً فشيئاً.

وفي الجانب الاخر من السجن سلبوا اثناء التفتيش "بحثاً عن "الأسلحة" سلبوا المكتبة التاريخية التي أنشأها سجناء الكوت السياسيون كما سلبوا الادوات الطبية وجميع ما في صيدلية السجناء الخاصة من عقاقير كما سلبوا الاواني والملاعق ... وغيرها. وكانوا يهددون السجناء ويتوعدونهم قائلين: انتظروا قليلاً لتروا ما سيكون ... انتظروا ان بقيتم أحياء!

واختتموا التفتيش بان صبوا بالبئر (الاسيد فينيك) وهدموا السقيفة وحولوا اعمدتها الى هراوات. ووقفوا (وكان عددهم نحو 140 شرطياً وسجاناً) على أهبة الاستعداد وكأنهم يتحفزون لتنفيذ أمر معلوم. كانت الساعة حينئذ قد جاوزت الثالثة بعد منتصف الليل، فقد استغرق التفتيش 14 ساعة متوالية!.

كانت مدينة الكوت تستمتع بنوم عميق في تلك الساعة الباكرة من الفجر حين يتلطف الهواء ويلسع البرد لسعاً خفيفاً أقدام النيام الذين شواهم حر النهار وأزهقت أنفسهم أبخرة الليل. وقد طغى هدير المياه المتدفقة من بوابات سدة الكوت، في تلك الليلة، طغى على كل صوت آخر، فاغرق المدينة بضوضاء ثقيلة رتيبة. فقد أمرت السلطات المحلية في تلك الليلة بفتح جميع بوابات السدة، خلافاً لما هو مألوف في آخر فصل الصيف حين تشح المياه ويتعذر على نهر الفرات ان يصب منها شيئاً لولا ارتفاع مستوى الماء عند سدة الكوت.

ان أهالي الكوت لم يفطنوا الى الهدير الطاغي ولم يسألوا أنفسهم عنه إلا بعد ان استيقظوا في الصباح، واخذوا علماً بما جرى في السجن، ولم يفطنوا كذلك الى خداع الحكومة حينما بدت الظواهر كلها تشير، من بعد ظهر ذلك اليوم، الى انتهاء الحصار وتشويه الأمر ما بين الحكومة والسجناء السياسيين، فقد حرصت السلطات الحكومية ان تشيع بين الناس خبر انتهاء الحصار، وان تؤيد الاشاعة

بمظاهر عملية لفتت إليها الانظار كان أبرزها شراء عشرات الكيلوغرامات من الخبز والكباب وأضعاف ذلك من الرقي، من سوق المدينة الصغير. وشيء آخر حرصت الحكومة على كتمانه كل الحرص، ذلك هو الامدادات الاضافية من الشرطة التي جيء بها من أماكن أخرى.

وتوزعت الشرطة في الليل على المراكز الهامة في الشوارع والأزقة واحتشد منها في السجن وبجواره بضعة مئات. فلما انتهى "التفتيش" بعد الساعة الثالثة صباحاً، كانت القوات في أماكنها المرسومة وكان كل شيء مهيئاً على أفضل ما تكون عليه التهيئة. لم تعد ثمة حاجة الى التستر والكتمان، فظهرت فوهات البنادق والرشاشات على السطوح والأبراج ووقف 140 شرطياً وسجاناً وعدد من المفوضين والمعاونين في ساحة السجن، مقابل الردهتين المرقمتين (3) و (4)، حيث تجمع السجناء، فأحاطوا بهم في نصف دائرة. وصار السجانون يشخصون "الزعماء" حسب ظنهم، ويشيرون إليهم بإشارات وقحة ليعرفوا عليهم الشرطة القادمين من خارج السجن.

ثم بلغ الموقف اقصى حدود التأزم والخطر حينما كشفت الحكومة، بعد ان كان التفتيش قد انتهى ولم يعد ثمة مبرر لاحتشاد الشرطة والسجانين داخل السجن. حينما كشفت عن خطتها للقيام باستفزازات أخرى. وذلك عندما طلبت إدارة السجن ، في نحو الساعة الرابعة، إخراج ثلاثة من السجناء الطيبين (غير السياسيين). فخرج السجناء الثلاثة بلا اعتراض فقادهم السجانون الى الخارج. ثم نودي على ممثل السجناء وقيل له: ان الباشا (مدير السجون العام) ارسل في طلبه، فخرج الممثل الثاني فذهب أيضاً، بدون ابطاء.

وفي إدارة السجن، حيث كان "الباشا" مدير السجون العراقية العام ساهراً على واجبه حتى الساعة الرابعة صباحاً التقى الممثل الأول بالباشا، فطلب الممثل من المدير ان تنسحب الشرطة والسجانة من السجن، بعد ان انهت مهمتها، ولاجتناب ما قد يقع نتيجة لاستفزازاتها وتحرشاتها. فأجاب المدير بالموافقة. ولكن الممثل حال خروجه من عنده، اقتيد مع الممثل الثاني بقوة الى مركز شرطة الخيالة وهناك قيدوا ارجلهما وأيديهما بالسلاسل الحديدية.

وفي تمام الساعة الرابعة صباحاً (1953/9/3)، عاد مدير السجن (جهاد حسين الجاف) الى السجن، حاملا بيده قائمة صار يقراها بصوت جهوري، وبلهجة آمرة

رسمية جافة. قرأ أسماء 15 سجيناً سياسياً "يهودياً"، ثم طلب ان يخرج هؤلاء السجناء فوراً.

لماذا؟ ما المقصود بهذا التفريق؟ بين يهود وغير يهود. اية مؤامرة بيتت الحكومة لهؤلاء الرفاق والاخوان؟ وهل ستتوقف الحكومة عند هذا الحد ام ان هناك طلبات أخرى؟ ماذا ينبغي الآن؟ ما العمل؟

كان السجناء يفكرون ويتشاورون فيما بينهم. فقد أزعجهم وأقلقهم هذا التفريق المصطنع بين يهودي ومسيحي ومسلم، وهم الذين قاوموا سياسة التفريق الاستعمارية واستهجنوا التمييز العنصري والطائفي.

ألم يستشهد منذ اسبوعين، وحيد منصور الى جانب صبيح مئير؟ ألم تمتزج دماء العرب والكرد والاثوريين والأرمن والترك، دماء المسلمين والمسيحيين واليهود في مذابح الشوارع والسجون؟

صعب على السجناء السياسيين ان يسمحوا للمناورات الاستعمارية والرجعية ان تفرق بينهم وتصدع وحدتهم ووحدة جماهير الشعب المناضلة. فانبرى بعض السجناء للمدير، يقولون له:

"نحن لا نستطيع ان نقرر هذا الأمر، بغياب ممثلنا. ارجعوا ممثلينا أو تفاهموا معهما. اطلبوا موافقتهما. بدونهما لا نستطيع ان نقرر شيئاً او نتفاوض على شيء.

فارتبك المدير بعض الشيء، ووقف في مكانه هنيهة وانصرف دون ان ينطق بكلمة، وكان السجناء يجهلون مصير ممثليهما اللذين قيدت ارجلهما بالحديد في ثكنة شرطة الخيالة.

لم يطل غياب المدير جهاد حسين. فقد عاد مسرعاً بعد مشاورة المدير العام، طاهر الزبيدي. عاد ليخاطب معاون الشرطة (عبد الوهاب عبد القادر) قائلاً بصوت مسموع: وافق الباشا ... خذهم بالقوة!

فأستعد المعاون، ونفخ صدره وأصدر الأمر بالهجوم.

بدأ الهجوم على جبهتين على الأرض، بالهراوات وقضبان الحديد والخناجر. ومن السطوح والأبراج برصاص البنادق والرشاشات التي صوبت نحو السجناء مباشرة، وكانوا مجتمعين، داخل نطاق أمام الردهتين (3) و (4).

يجدر بالقارئ ان يتذكر بان هذا الهجوم، كان لغرض واحد، لا أكثر ولا أقل، هو ان تغربل الشرطة (120) من السجناء السياسيين لتنتزع (15) سجيناً يهودياً من بينهم وتشاء الصدف ان يحطم الرصاص بعض المصابيح الكهربائية فتعطل نظام الاضاءة وعم الظلام!

ما أروع ما تتفتق عنه عقول (الباشوات) من خطط عبقرية ومنطقية جداً، لانتزاع 15 سجيناً يهودياً في الساعة الرابعة من منتصف الليل، وبرصاص الرشاشات والبنادق وتحت جنح الظلام الدامس من بين 150 من السجناء المسلمين والمسيحيين! وما أسفه اولئك الرجال الذين أفلسوا مثل هذا الافلاس الذريع. فلم يثنهم ذلك عن البحث عن حجج ومبررات. وان تكن على تلك الدرجة من السخافة والحماقة.

ان تلك الحجج، ان صح أصلاً اطلاق هذا الوصف على اكاذيب مدبري مذابح بغداد والكوت، لم تقنع افراد الفئة الحاكمة وموظفي وزارة الداخلية. وإليك هذه الفقرة المقتبسة من تقرير رسمي (سري) نشرته في حينه جريدة (الدفاع) لصاحبها صادق البصام، الوزير السابق وعضو المجلس النيابي حالياً. يقول التقرير[1]:

{اننا نرى في اصرار سلطات السجن على طلبات أخرى من المساجين بعد ان ارهقوا في هذه المدة الطويلة من التفتيش وفي هذه الساعة المتأخرة من الليل كان غير صحيح. كما ان اصرارها على تنفيذ طلبها فيما يخص 15 مسجوناً وتقديرها اخذهم عنوة كان غير صحيح، وكان من الاوفق تأجيل ذلك الى النهار على الأقل. وانه كان من الأحسن اعطاءهم فترة أطول مع تأمين عدم اجراء هذه العملية إلا في النهار تلافياً للمحاذير المتوقع حدوثها ليلاً. وعليه كان بالمكان تفادي وقوع الحادث بتأجيل اخراج 15 سجيناً}

نعم كان بالإمكان تفادي وقوع الحادث، لو ان كبار المسؤولين أرادوا تفاديه، لو انهم لم يعمدوا سلفاً لتهيئة اسبابه وخلق الجو المناسب لوقوعه، فقد ظن اولئك المسؤولون ان مذبحة اخرى أكثر فضاعة من مذبحتي 18 حزيران و 14 آب، كانت جد ضرورية لحفظ هيبتهم امام شعب متحفز للثورة عليهم وعلى اسيادهم المستعمرين، وأمام مئات من السجناء السياسيين الصامدين كالأبطال وراء

---

(1)- سنقتبس نتفاً اخرى من هذا التقرير الخطير في التعليق على نتائج مذبحة 3 ايلول.

الجدران والقضبان. كانت المساعدات العسكرية الامريكية مطروحة على ارصفة الشحن بانتظار دفع "الرسوم" فكانت دماء 18 شهيداً ومئتي جريح، رسم المرور لتلك المساعدات المشؤومة التي جرت وراءها فيما بعد حلف نوري-مندرس- ايدن المجرم.

وهذا، لعمر الحق، نوع جديد مبتكر من الرسوم الامريكية يتقاضاها المستعمرون العالميون الجدد، لقاء منح صداقتهم وإهداء حبهم ومساعداتهم للشعوب التي يريدونها ان تكون "حرة". نوع جديد ابتكره العسكريون الامريكان في جزيرة كوجي[1] فجربه نوري السعيد وزملاؤه في سجون العراق، كما جربوا مبتكرات امريكية اخرى كإسقاط الجنسية عن الشيوعيين، ثم جربه زاهدي فيما بعد بسجون ايران.

ولنعد الى سياق القصة، قلنا ان المعاون (عبد الوهاب عبد القادر) بعد ان تلقى موافقة "الباشا" على أخذ السجناء الخمسة عشر بالقوة، اصدر أمره بالهجوم، وكانت الساعة قد جاوزت الرابعة صباحاً من يوم 3 أيلول 1953. فبدأ الهجوم على مواقع السجناء السياسيين المجتمعين، والمطوقين في نصف دائرة، امام الردهتين 3 و 4 ، بدأ –كما قلنا- على جبهتين، على الارض بالهراوات وقضبان الحديد والخناجر والحراب، ومن على السطوح والأبراج برصاص البنادق والرشاشات والمسدسات.

اما السجناء العزل فلم يجدوا في متناول ايديهم غير قشور الرقي (البطيخ) المتبقي من وجبة العشاء، يدافعون بها عن انفسهم امام الهراوات وقضبان الحديد والرصاص. وبعد الاشتباك بفترة وجيزة هرول عدد من رجال الشرطة والسجانة نحو الباب فخرجوا وتبعهم آخرون. ثم عادوا بالبنادق وجاء بعضهم بالرشاشات فنصبوها في ساحة السجن على بعد 20 متراً من موقع السجناء وصاروا يطلقون منها النار.

صدرت الاوامر بجلب الاسلحة النارية الى داخل السجن من قبل مدير السجون

---

(1)- كوجي: جزيرة في كوريا خصصها الامريكان لأسرى الشعب الكوري المناضل ضد تدخلهم العسكري. وقد اقام الامريكان في معسكرات الاسرى في تلك الجزيرة مذابح دموية كان الغرض منها "اقتناع" الاسرى الكوريين بفوائد الصداقة الامريكية وتفوق الاسلوب الامريكي في الحياة على سواء.

العام (طاهر الزبيدي) ومعاون الشرطة (عبد الوهاب عبد القادر). وقد كان طاهر الزبيدي بادي النشاط، دائب الحركة أثناء "العمليات" كقائد حقيقي في معركة حقيقية، فكان يتجول بين "أولاده" ويشجعهم وينخاهم ويحمسهم: "اي ولدي ... يا الله اولادي ! ..."

وتعطل نظام الإضاءة، فدارت المعركة في الظلام الدامس، لولا انبثاقات خاطفة من نيران البنادق والرشاشات، تضيء مواضع متفرقة من ساحة المعركة. ما هذا ... لم كل هذا؟ لم كل هذه النار؟ اي جحيم من الحقد يضمره لنا المستعمرون والخونة!

كان الغضب المتأجج في دماء المناضلين، والشعور بالخطر الداهم والعزم على الصمود امام الخطر، قد قلب في لحظة واحدة، ضعف السجناء ومرضهم واغماءهم، بعد شهر من الحصار والجوع وماء البئر المالح، الى قوة عارمة، قوة تريد ان تفتك وتحطم وتنتصر! ... ولكن ماذا تستطيع قشور الرقي وقليل من الاحجار وبعض الهراوات التي انتزعها المناضلون من أيدي العدو، ماذا تستطيع ان تصنع امام النار، امام عدو متحصن ومتفوق بالعدة والعدد.

اسرع السجناء الى الغرف القريبة منهم، للاحتماء بها من النار وخلت الساحة، إلا من مشرعي الهراوات والرصاص، ومن القتلى والجرحى الذين عجزوا على الزحف بأعضائهم المهشمة الى الغرف. فكان اولئك السجناء هدفاً رخيصاً لانتقام وحشي دنيء. هراوات غليظة وقضبان حديدية واخامص بنادق تنهال على جماجم فاقدة الوعي، تتلوى وتتدحرج يميناً وشمالاً على أرض ناقعة بالدم، وأجساد محطمة عاجزة تسحقها البساطيل، وتتعثر بها الارجل!

تحت ضوء الفجر الساكن، بدت الساحة، كمشهد غابة تعج بأشباح ذئاب بشرية، تتواثب حول فرائسها في نهم، وتعوي من لذة! مشهد ينبو حتى عن ساحات الحروب، ويشذ حتى عن مجازر الهتلريين.

تركزت النار على ابواب الغرف والشبابيك، فتطاير الاسمنت شظايا، وتلوت القضبان الحديدية. وهجم السجانون، المطبوعون على الإجرام، على الابواب والشبابيك فمدوا بنادقهم فيها وأطلقوا النار في أحشاء الظلام، وأحشاء المناضلين.

ولما توقف اطلاق الرصاص، داخل السجن، بعد نصف ساعة من انطلاقه، كان في الساحة عشرات الجرحى وخمسة من الشهداء: 1- هذا، جبار الزهيري، وبالأحرى جثة جبار الزهيري. فقد اصيب هذا المناضل بطلقة في رأسه، امام الردهة رقم 5 قريباً من الفرن. وفارق الحياة حالاً. وهو في الثلاثين من عمره.

(جبار الزهيري) ابن عائلة كادحة من ريف العمارة، اراد الالتحاق بدار المعلمين الابتدائية بعد تخرجه من المدرسة المتوسطة في العمارة، ليصبح معلماً. فلم يقبلوه، فتطوع في الجيش العراقي وحصل عام 1945 على رتبة نائب عريف في صنف البيطرة. لكنه طرد من الجيش بعد توقيف وتعذيب استمر ستة أشهر، أثر حادث معسكر جلولاء الذي اعتقل فيه رجال آخرون من الجيش وخرج من الاعتقال والتعذيب، صامداً مرفوع الرأس. واعتقل مرة أخرى في كركوك مدة ثلاثة أشهر، بعد مجزرة كاورباغي[1]. حيث كان وقتئذ بائعاً للكتب، وعلى اتصال بالحركة العمالية. واعتقل للمرة الثالثة يوم 1948/9/17 اثر مظاهرة الكاظمية المعروفة التي رفعت بجرأة ولأول مرة شعارات الجماهير العراقية ضد المؤامرات الاستعمارية والحرب الفلسطينية القذرة. وكان "جبار" في ذلك الحين يعمل نجاراً، ويعيش عيشة كفاف وشظف، وفي التوقيف عذب ونقل مراراً من معتقل إلى آخر، مدة شهرين، دون ان يفقد شيئاً من معنوياته وإيمانه. ثم حكم عليه المجلس العرفي العسكري بالسجن ثلاث سنوات، اضيف إليها وهو في السجن احكام أخرى حتى بلغ حكمه سبع سنوات. قضى ثلاثا منها في نقرة السلمان ثم نقل إلى الكوت عام 1951 بعد الاضراب البطولي عن الطعام الذي قام به السجناء السياسيين حينذاك.

نعم هذا جبار الزهيري المناضل الكادح، هذا واحد من المناضلين الطيبين

---

(1)- في عام 1946، اضرب عمال نفط كركوك، اضراباً شاملاً من أجل مطالب اقتصادية، وخلال ايام الاضراب كان يجتمع عدة آلاف منهم في مكان خارج المدينة يقال له "كاورباغي" يتكلمون ويتناقشون. فلما عجزت شركة النفط العراقية (IPC) والسلطات المحلية عن كسر إضرابهم، احضرت قوة كبيرة من الشرطة فطوقت المكان وأطلقت النار على العمال المجتمعين، بحجة تفريق اجتماعهم. فجرح عدد كبير واستشهد بعض العمال، وقد كشف التقرير الرسمي الذي كتبته لجنة قضائية ارسلت الى كركوك تحت ضغط الرأي العام، ان الشرطة اطلقت النار على العمال بعد تفرقهم. وانها لاحقتهم حتى ازقة المدينة وصوبت عليهم في داخل البيوت، وعلى الاشجار التي تسلقوها للنجاة. كانت مذبحة مروعة وفضيحة كبرى!

البسطاء الصامدين، وتلك نهاية حياته الشريفة.

2- وهنا، فيما بين الفرن ومطبخ السجناء العاديين جثة أخرى، جثة سابحة في الدم مطموسة المعالم، تعرف عليها الرفاق فيما بعد، بعد ان سحبتها الشرطة الى باب السجن ثم إلى الأسوار، انه (هاني هلال)، الشاب المتواضع الهادئ. اصابته صلية رشاش فتركت في جسده ست رصاصات. "هاني هلال" اسم مستعار، تسمى به حينما القي القبض عليه في مظاهرة 20 حزيران 1953 التي اقيمت احتجاجاً على مذبحة سجن بغداد. فحكم عليه المجلس العرفي العسكري بكفالة حسن سلوك لقاء 200 دينار من شخص ضامن. فلما عجز عن تقديم الكفيل، اودع السجن سنة واحدة. كان اسمه الحقيقي (هادي جواد) وهو من أهل الكاظمية، وابن عائلة فقيرة كادحة. كان عامل خياطة محبوباً بين رفاقه العمال. انتخب عضواً في هيئة المراقبين لنقابة عمال الخياطة ببغداد، رغم حداثة سنه، وحداثة عهده بالحركة العمالية. وكان الى جانب ذلك عضواً نشيطاً في لجنة انصار السلم لعمال الخياطة في بغداد، وعضواً فعالاً في اتحاد الشبيبة الديمقراطية العراقي. زهرة يانعة تزخر بالآمال وتبشر بثمرة طيبة، لولا انه هصرتها يد الاستعمار الاثيمة ذلك هو الشهيد الثاني هادي جواد، الذي قتل في العشرين من عمره.

3- ومن صرعى الرصاص في ساحة السجن الشهيد (محسن هداد) عامل الكهرباء الذي اصيب برصاصة في جنبه، وضربوه بالهراوات وسحقوه بالبساطيل حتى فارق الحياة، وهم يضربوه ويسحبونه الى الاسوار. كان عنصراً ثورياً من أهل مدينة الشطرة، التحق بالحركة الديمقراطية منذ 1946، واعتقل في مدينة الناصرية قبل ثلاثة أشهر فقط من وفاته، فحكم بالسجن سنة ونصف. توفي وهو في السادسة والعشرين من عمره.

4- (حسن مهدي)، عامل نسيج، صريع آخر من صرعى الرصاص في ساحة السجن، تلقى رصاصة في بطنه فسقط على الأرض وظل يهتف بنفس متقطع: تعيش الطبقة العاملة، يعيش نضالنا الثوري. فضربوه بالهراوات وسحبوه الى الباب وهو في النزع الأخير، وطرحوه مابين غرفة الادارة وغرفة "المسلخ".

كيف يستطيع الانسان ان يهتف للطبقة العاملة والنضال الثوري وهو بين مخالب الموت، وتحت الهراوات ... كيف يستطيع؟ ثم، كيف يجرأ؟

كان أحد السجانين واقفاً إلى جوار حسن مهدي، المطروح على الأرض، يتفحص هذا الجسد الذي تصطرع فيه الحياة والموت، ويفكر ... كيف يجرأ هذا

الشيوعي على الهتاف! فركله بحذائه ركلة قاسية، وهو يقول، في روح من الدعابة الشامتة وفي شيء من التهديد:

- ... والان، اتقول: يعيش نضالنا الثوري ... الموت او مطاليبنا؟ اتقول؟ ...

- نعم أقول! ... أقول! ... الموت او مطاليبنا، ويعيش نضالنا الثوري.

كان حسن مهدي يفرغ في تلك الكلمات كل روح التحدي والحقد، وكل قواه أيضاً. وتوفي بعد نقله الى المستشفى، وهو محتفظ بمعنوية عالية جداً، وعمره 19 سنة. كان حسن مهدي بطلاً شاباً من أعماق الجماهير. فأبوه حمال وأهله كادحون مدقعون، اشتغل منذ طفولته بمعامل النسيج اليدوي في الكاظمية وارتاد دار نقابة عمال النسيج في الكاظمية، وهو صغير ليتعلم القراءة والكتابة ثم صار عاملاً نقابياً نشطاً محبوباً محترماً. برزت بطولته لأول مرة في مظاهرات وثبة تشرين الثاني 1952. ففي إحدى تلك المظاهرات طوقت الشرطة جمهوراً من المتظاهرين وأصلتهم وابلاً من الرصاص. فوقف حسن في مقدمة المتظاهرين، قائلاً: "أما الحياة أو الموت ... لا تتفرقوا!" لقد استهان حسن ابن الطبقة العاملة بالموت من أجل حياة أفضل، حياة جديرة بان يحياها الناس العاملون المنتجون لكل ما على الارض من خيرات.

5- واصاب الرصاص المناضل الشيوعي (رؤوف الدجيلي)، عند عتبة الردهة رقم 3، فتمزق صدره. ثم ضربوه وسحبوه الى الاسوار حيث فارق الحياة. وكان رؤوف الدجيلي طالباً في كلية الهندسة حينما القي القبض عليه عام 1949. فعذبوه، ثم حكم عليه المجلس العرفي العسكر بالسجن سبع سنوات. كان غاية في الطيبة، محبوباً من رفاقه الطلاب ومن أهل مدينته (الكوفة) ومن رفاقه السجناء، ظل مخلصاً لشعبه، أميناً لحزبه الشيوعي في اصعب الظروف، واقسى ساعات التعذيب، وأحلك أيام السجن.

وحينما كان رؤوف الدجيلي طريحاً على الارض (في الاسوار) فاقد الوعي، اجتمع عليه السجانون: ابراهيم، وقاسم، ولطيف، يضربونه ويرفسونه. والسجان لطيف يصرخ: تريد ماي؟ خذ! تريد ماي ... خذ! ويضربونه بوحشية بالغة، حتى فارق الحياة عن خمسة وعشرين سنة من العمر.

6- وهناك، بالاضافة الى من تقدم ذكرهم من الشهداء الخمسة الذين اصيبوا بالرصاص في ساحة السجن، عدد آخر من جرحى الرصاص وعشرات من الذين سقطوا بضربات مباشرة من الهراوات على رؤوسهم، ثم ضربتهم الشرطة وسحقتهم وسحبتهم الى الأسوار، ومات من هؤلاء بعد نقلهم الى المستشفى شهيدان، أولهما (عبد النبي حمزة)، مات بنتيجة الضرب والسحق وجاء عنه في خلاصة التقارير الطبية التي نشرتها جريدة "الدفاع" انه توفى في المستشفى، بعد المجزرة ببضع ساعات، ووجد الحجاب الحاجز في جوفه ممزقاً. كان عبد النبي حمزة ابن عائلة فقيرة كادحة من الاكراد (الفيلية). أمضى عدة سنوات من حياته جندياً مكلفاً في مدينة الموصل. اذ تأخر تسريحه من الجيش بسبب حرب فلسطين، وعند تسريحه من الجيش في أواخر 1948، عانى البطالة والحرمان والتشرد، حتى اشتغل عاملاً في مكابس التمور. فنشط بين عمال المكابس، واشترك في مظاهرات النجف والقي القبض عليه مرات عديدة، كان آخرها بتهمة كتابة الشعارات الوطنية على الجدران، ولصق المناشير الداعية الى مقاطعة الانتخابات النيابية. واستشهد عن عمر لا يتجاوز الثلاثين سنة.

7- والشهيد السابع يحيى عباس البارح من اهل بغداد، مناضل ديمقراطي واكب الحركة الثورية منذ 1946 وساهم في مظاهرات جماهير بغداد. واعتقل في احدها في 5 أيلول 1948 فحكم عليه المجلس العرفي العسكري بالحبس لمدة سنتين. أمضى مدة سجنه في نقرة السلمان. وعند اطلاق سراحه، سافر الى ايران واتصل بالمناضلين الايرانيين وبعد رجوعه الى العراق كتب سلسلة مقالات قيمة في الصحافة العراقية بعنوان (انا عائد من ايران) والقي القبض عليه مرة أخرى بعد وثبة تشرين الثاني 1952 فحكم عليه المجلس العرفي مرة أخرى بالسجن سنتين. كان قصاباً في مهنته، تابع دراسته المتوسطة في المدارس المسائية. واستشهد بالضرب باخامص البنادق والهراوات والبساطيل، وفارق الحياة في المستشفى بعد بضع ساعات من المجزرة عن عمر جاوز الثلاثين تاركاً وراءه زوجة وأطفالا.

كان الكثير من السجناء قد احتمى بداخل الردهات –كما قلنا- وهناك تعقبهم الرصاص من الابواب والشبابيك حتى تطاير الاسمنت شظايا، وتلوت القضبان الحديدية. وتقدم بعض السجانين فمدوا بنادقهم من الشبابيك واقتحم بعضهم الآخر الأبواب وأطلقوا رصاصهم في أحشاء الظلام، وأحشاء المناضلين.

8- وفي داخل الردهة الثانية، اصيب المناضل القديم أحمد علوان التميمي بطلقتين في بطنه، اطلقهما عليه السجان (يونس) وطعنوه بعد ذلك بحربة في رأسه. وحينما حملوه الى "المسلخ" ضربه السجان (لطيف) على صدره ورجليه. كم كان هذا المناضل الكهل محبوباً محترماً لدى رفاقه، مرهوباً محقوداً عليه لدى سلطات السجن!

نشأ أحمد فلاحاً من فلاحية في قضاء ابي الخصيب من لواء البصرة. ثم تعلم القراءة والكتابة، وامتهن الضرب على الالة الطابعة.

اشترك في اضرابات عمال النفط بايران في آواخر العشرينات (1920 وما بعدها) وسجن هناك ثلاث سنوات لنشاطه الثوري ، ثم عاد الى العراق وساهم في اضرابات عمال البصرة في الثلاثينات، ثم اصبح شيوعياً وانضم للحزب الشيوعي العراقي. فكان له نشاطه البارز في البصرة، حيث اعتقل في أواخر 1948 أبان نكبة الحزب الشيوعي المعروفة. فحكم عليه المجلس العرفي بالسجن سبع سنوات، أمضى ثلاثاً منها في سجن نقرة السلمان ثم نقل الى الكوت مع من نقل إليها.

كان محبوباً جداً بين رفاقه ومحترماً، معروفاً بروحه الأبوية ومعنويته العالية، مات مخلصاً متواضعاً لشعبه وحزبه، أميناً لأفكاره الاممية وللاتحاد السوفياتي. وفي ساعات احتضاره هتف بحياة قادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وبحياة قادة الحزب الشيوعي العراقي. استشهد عن عمر جاوز الخمسين سنة وترك وراءه زوجة وأطفالاً.

الأسوار... المسلخ ... المستشفى ...!

بعد ان توقف اطلاق النار داخل السجن، هجم السجانون والشرطة على الردهات وصاروا يسحبون السجناء من داخلها واحداً واحداً بين صفين طولين من الشرطة والسجانة وبيدهم الهراوات والسكاكين. فيضربونهم ويركلونهم بالبساطيل على رؤوسهم وصدورهم وأطرافهم، ولم ينج من السحب والضرب حتى المصابون بجروح خطيرة. وكانت تستقبل المناضلين عند الباب الداخلي للسجن

عصابة من السجناء المجرمين المسلحين بالسكاكين والقضبان الحديدية. فتؤدي العصابة واجبها من الانتقام، ثم ينقل السجناء إلى الممر فيما بين الأسوار.

وهناك كان الرصاص ما يزال يطلق، رغم توقفه داخل السجن. فأصيب برصاص الأسوار عدد من السجناء الذين كانوا ممددين على الأرض، لا فرق فيهم بين قتيل وجريح، ولما فرغ السجانون من أعمالهم في داخل السجن تجمهروا في الأسوار، وبدأوا احتفالهم بالنصر. فانطلقت (الهوسة) المفضلة لديهم: "يا شيوعي قلنالك سلم ... صهيوني قنالك سلم ...!".

وفي (الهوسة) يرقص المهوسون نوعاً من الدبكة البسيطة بإيقاع حماسي، يهتز له الجسم، وتنتهي معه الركب في مشي سريع وقفز وتلويح بالاسلحة، وبلباس الرأس من عقال أو سدارة.

وطبيعي ان يهوس السجانون والشرطة، ومعظمهم من أبناء العشائر (التي انتزع الاقطاعيون أراضيها)، طبيعي ان يهوسوا حسب اعرق تقاليد "الهوسة" العربية وان ترتجف أوصالهم، تلك الرجفة التي يحسها المقاتلون، وطالبوا الثأر، في اللحظات الحاسمة ...

يا شيوعي ... قلنالك سلم

يا شيوعي ... قلنالك سلم

ها ها ...

يا شيوعي ... قلنالك سلم

ها يا خوتي ... ها

في قلوب اولئك السذج المساكين، قوى مظلمة راقدة ... انهم يحقدون! وحقدهم لا يعرف صدوداً من انسانية او رحمة. فكيف اذا لقح هذا الحقد بسموم (جهاد حسين) و (طاهر الزبيدي) و (جبار أيوب)، كيف إذا سمح الاسياد للحاقد المهان ان ينفس عن حقده من غير ثمن يدفعه، بل بثمن يدفع له من مكافأة نقدية وزيادة في الراتب، كيف إذا اضيفت حرارة "الهوسة" الى حرارة الدم البشري المراق تحت اقدامهم وعلى أكفهم وهرواتهم!

كانت (الهوسة) تروح وتجيء فوق الأجساد، والهراوات ترتفع وتهبط على الرؤوس والضلوع والأطراف، ترتفع وتهبط مع الايقاع والدبك والرصاص ما يزال يطلق في الهواء.

تألق نور الصباح على روعة هذا "العرس"، وكان طاهر الزبيدي مدير السجون العام ما يزال ساهراً –لم تغمض له عين- يراقب سير "العمليات" ويشجع رجاله الشجعان بكلمة او ابتسامة او ايمائة محترمة تليق بمدير عام. إلا ان طاهر الزبيدي لم يكن مسروراً سرور رجاله "المهندسين" الذين امتدت ايديهم الى جيوب القتلى والجرحى ومعاصمهم لتلتقط أقلام حبر والنقود والساعات. فقد بدت على وجهه سيماء أسف، يصعب الان تداركه.

"القتلى قليلون ... "

"كنا نتوقع ستين قتيلا، على الاقل ..."

" كان لازم يموتون، كلهم ..."

لقد نسي طاهر الزبيدي وجهاد حسين ومعاونوهم، قصة السجناء "اليهود" الخمسة عشر الذين أرادوا أخذخم بالقوة من بين السجناء المئة والعشرين، نسوها تماماً وصاروا يتحدثون بمزيد من الصراحة على عدد القتلى وتمنى بعضهم لو ان السجناء ماتوا جميعاً.

ان مشاهد القسوة التي يرويها بعض السجناء الذين احتفظوا بوعيهم حتى صباح 3 ايلول 1953، وصور الانتقام الوحشي والتعذيب العمد، خلال "فصل" الاسوار ثم عند نقل القتلى والجرحى من الاسوار الى غرفة "المسلخ" ان تلك المشاهد والصور قد فاقت كل ما شاهدوه في "الفصول" السابقة، منذ بدء المذبحة حتى نهايتها. كان السجانون كالوحوش الضارية، تصول وتجول وتضرب وتطعن وترفس وتسحق وتسلب وتنهب وتمزق، شيء لا يصدقه العقل! شيء يذهب بالعقل! لولا انه ما شاهده السجناء الاصحاء نسبياً، كان واقعاً لا حلماً، ولولا ان عقولهم من طينة خاصة تنزلق عليها الاهوال ولا تنالها ولا تذهب بها.

وبعد "فصل" الأسوار أتى "فصل" المسلخ. والمسلخ غرفة خالية، من غرف السجن، تقع في جوار الإدارة، حشرت فيها جثث القتلى وأجساد الجرحى، من بعد نقلها من الأسوار.

يصعب ان يتبين المرء غرض المشرفين على المذبحة من تكديس الجثث والأجساد في غرفة واحدة، اللهم إلا ان يكون غرضهم تأخير النقل إلى المستشفى وانتهاز آخر فرصة لمعاودة الهجوم على السجناء، لإخضاعهم "للنظام" و "القانون" ... ونحو ذلك مما تحرص عليه الحكومة العراقية كل الحرص.

كان الدم يسيل على الأرض في خطوط عريضة، تتسع وتلتحم وتتجه إلى الباب "هذا مسلخ بشري ... مسلخ بشري"

كان بعض الجرحى يستطيع ان يفكر ويتكلم، فراعهم الدم الراكض نحو الباب وذكرهم بمسالخ الأغنام والبقر في مدن العراق من هنا كانت التسمية، التي ستظل ماثلة للأذهان حتى يكنس الشعب العراقي آخر أثر للجزارين من على أرضه.

وفي المسلخ لم يكن الدم ولا الأجساد المحطمة المكدسة كأكوام الملابس، ولا الأيدي الرخوة التي تعترض سبيل البساطيل حينما تنتقل بغير حذر بين الجثث والأجساد، لا هذيان المحمومين ولا صراخ العطشى الملتهب في أحشاء من نزفوا نصف دمائهم ... لا شيء من هذا كان يزعج موظفي السجن الساهرين على اداء واجباتهم الرسمية، او يقلقهم او يدهشهم، إنما أزعجهم وأدهشهم، أصوات من غرفة المسلخ، كانت ما تزال تهتف بالسلم والاستقلال والحرية ... عاش شعبنا ... عاش حزبنا ... عاش الاتحاد السوفياتي .... الشيوعية أقوى من الموت ... الموت للجلادين ... عاش السلم، يسقط الاستعمار، تسقط وزارة (المدفعي-السعيد) المجرمة ...

إذن فشلت المذبحة! فشلت في قطع الالسن اللاهجة بالحرية والسلم والاستقلال والطبقة العاملة والشيوعية والاتحاد السوفياتي، فشلت في اخماد روح التضامن والوحدة الحديدية بين كل المناضلين عرباً وكرداً، مسلمين ومسيحيين ويهود، فشلت في اذكاء روح الأنانية والأثرة والتشبث بالمصير الشخصي. كلهم جرحى، متورمون، ينزفون ولكن ايديهم السليمة من كسر أو رض كانت تمتد الى القمصان فتمزقها وتتحسس مكان جروح الرفاق فتضمدها.

كانت بطولة السجناء وصمودهم وسمو اخلاقهم مثار دهشة تلك العقول المظلمة الضيقة. عقول المدراء والمعاونين والسجانين، ثم مثار خوف. فعاد السجانون إلى التهديد بإطلاق النار على كل سجين يمد يد المعونة لرفاقه كما عادوا إلى الضرب والسحق والتعذيب العمد. لماذا؟

لماذا أرادوا اخماد أصواتهم، وأرادوهم ان يشتموا فهد وستالين، ويمجدوا طاهر الزبيدي وجبار أيوب ونوري السعيد.

ارتفع الصبح وافتضحت الجريمة في مدينة الكوت، وتجمهرت الناس في الازقة وأخذت الجماهير تتجه نحو السجن وتحتشد في مقربة منه. فتصدت الشرطة لهم وفرقتهم بالقوة ومنعت اجتماع أكثر من شخصين معاً، وحرست طريق المستشفى حراسة قوية، ومنعت الناس ووسائط النقل المرور فيه. وبعدئذ شحنوا القتلى والجرحى في السيارات التي نقلتهم إلى المستشفى!

وأثناء عملية الشحن والتكديس في السيارات، وفي الطريق، لم تتوقف الاعتداءات، فقد ضرب أحد الشرطة المناضل يحيى البارح بأخمص البندقة على جبينه فكسر عظمه. وسحق السجان ابراهيم بالحذاء على وجه جريح خائر القوى. ورفس السجان عبد الله في السيارة جريحاً آخر لا يستطيع حراكاً، وهكذا ...

وعند وصول الجرحى إلى المستشفى كان في استقبالهم مفوضو الشرطة وعدد كبير من الشرطة، فاستقبلوهم بعبارات التشفي والشماتة والتهديد بالنقل الى نقرة السلمان، والسوق إلى المحاكمة، والحرمان من العلاج حتى الموت. وكان بود المفوضين والشرطة ان يمنعوا عن الجرحى كل علاج. فحاولوا ذلك مع الاطباء وهددوهم. وأقاموا في المستشفى نظاماً بوليسياً عزلوا فيه ردهة السجناء عزلاً تاماً، وقيدوا حركة الاطباء والمضمدين، فلا يجوز لأحد منهم ان يدخل او يخرج إلا بأذن من المفوض المختص، وفي داخل الردهة كانت الشرطة تشرف على الفحص وتراقب ما يدونه الطبيب. ومع ان بعض الاطباء الشرفاء بذلوا ما يستطيعونه من جهد لإنقاذ الجرحى ومعالجتهم، إلا ان النظام البوليسي وتدخلات المفوضين والشرطة قد حالت دون اسعاف أشد الجرحى خطراً. مثلاً الجريح أحمد علوان بقي ثلاث ساعات على الأرض (الارض الاسمنت) دون معالجة فلما رفعوه إلى السرير توفي بعد عشر دقائق. وكذلك كان حال الجريحين حسن مهدي وعبد النبي حمزة، فقد مات الأول قبل إجراء العملية اللازمة له، ومات الثاني قبل فحصه. وبلغ من تدخل الشرطة انها كانت تفرض ارادتها على الخدم في اعطاء الماء للجرحى وتحديد ما يعطى منه. ومنعوا على الجرحى شرب الشاي، وحرّموا عليهم الكلام.

وفي اليوم الثاني، أي 1953/9/4 طلب متصرف اللواء من وكيل مدير صحة الكوت إخراج كل السجناء من المستشفى لنقلهم إلى ثكنة شرطة الخيالة، حيث احتجز هناك من قبل عدد من السجناء غير المصابين أو المصابين بجراح بسيطة. فرفض وكيل مدير الصحة وأصر على الرفض وهدد بالاستقالة من وظيفته. لكنه أخيراً أضطر إلى اخراج معظمهم من المستشفى ومنهم عدد من المصابين بجراح خطيرة.

خصصت للسجناء غرفة واحدة من ثكنة شرطة الخيالة، حجزوا فيها ليلاً ونهاراً، وناموا على بلاطها الاسمنتي الوعر المتآكل، بدون فراش أو ملابس، وقد كبلت أرجلهم بالسلاسل، ولم يسمح لهم بالخروج منها إلا مرتين في اليوم.

وفي "المسلخ" احتفظت سلطات السجن، وأذاقتهم اشكالا جديدة من الاعتداء، إذ حلقت رؤوسهم وشواربهم وحواجبهم، واكرهوا على ارتداء ملابس السجن وضربت بأرجلهم السلاسل، لكن السجناء المناضلين الذين خرجوا من بين اشداق الموت، لم يكن ليرهبهم شيء بعد الان. فحالما استقر بهم المكان، واستكملوا صورة واقعهم الجديد، بادروا إلى النضال، وإلى تقاليدهم الثورية يشحذونها ويشهرونها بوجه العدو للظفر ببعض المكاسب والمطالب. وكان أول مكسب لهم، انهم "فرضوا" على الإدارة "ممثلهم"! تحقق هذا الظفر في اليوم الثاني بعد المذبحة، وفي مكان يقال له "المسلخ"!

هؤلاء هم السجناء السياسيون ... وتلك هي روحهم الثورية العالية، وذلك هو ايمانهم الراسخ الذي جند الحكام العراقيون الرجعيون كل قوى الشر والانتقام لتحطيمه، وخرقوا كل الحرمات وداسوا كل الحقوق الانسانية والحريات والمقدسات من أجل زحزحة المناضلين عنه، فلم يفلحوا.

بعد سبعة أيام من المجزرة انتزعت السلطات الحكومية المناضلين الخمسة عشر اليهود وكان بعضهم مصاباً بجراح خطيرة، فشحنتهم بالسيارات إلى نقرة السلمان، لحجزهم هناك مع المجرمين العاديين والصهيونيين وعلى رأسهم الجاسوس الصهيوني البريطاني الجنسية (رودني). ان النويا الخبيثة التي تبنتها الحكومة وراء نقل السجناء السياسيين "اليهود" من كل السجن، إلى نقرة السلمان وحجزهم مع الصهيونيين، تلك النوايا مفضوحة سلفاً للرأي العام العراقي الذي لم تعد تنطلي عليه تظليلات المستعمرين ومطاياهم الخونة. فالحكومة تهدف إلى

صبغ نقرة السلمان بصبغة الصهيونية واليهودية، لتضعف الحملة الشعبية الداعية لإلغاء ذلك السجن الرهيب، ولتنشر الافكار العنصرية والطائفية بين الجماهير. وأخيراً وعلى الأخص، لعزل السجناء السياسيين الذين تنقلهم إلى نقرة السلمان وتدبير المؤامرات الأثيمة على حياتهم، تحت شعارات عنصرية مظللة: ...يهود! ...صهاينة ...!

ونقلت الحكومة بعد ذلك بقية السجناء إلى سجن بعقوبة على دفعات متتالية، ذاقت كلها الوانا من الاضطهاد والاعتداء في مراحل السفر، عبر معسكر الرشيد، وسجن بغداد، حيث احتجزوا فترة من الزمن تحت امرة الجلاد المعروف جبار أيوب، واخيراً عبر المجلس العسكري الذي تلى عليهم قرارات التجريم عن "جرائم" ادينوا في غرفة مدير سجن الكوت يوم 1953/7/27 –كما سبق ان ذكرنا- وتضمنت تلك القرارات مدداً اضافية بالسجن تتراوح بين السنة وثلاثة أشهر، والسنتين، لجميع السجناء بدون استثناء.

التحقيق

حضر إلى الكوت من بغداد، صباح يوم المجزرة 1953/9/3 المدعي العام، للتحقيق في "الحادث". فتوجه إلى السجناء في "المسلخ" وثكنة الشرطة والمستشفى طالباً ضبط افادتهم. فامتنعوا جميعاً، وبحزم، عن اعطاء أية افادة. وافهموا المدعي العام انهم لا يثقون بأي تحقيق حكومي، وانهم لن يدلوا بافاداتهم إلا إلى هيئة حيادية نزيهة تتمثل فيها رقابة الرأي العام العراقي، وتتألف من ممثل للسجناء السياسيين وممثل لعوائلهم وممثلين للحكومة ونقابة المحامين ونقابة الاطباء والأحزاب الوطنية. فرجع المدعي العام من حيث اتى.

وفي 1953/9/5 حضر إلى الكوت موظفان كبيران، أحدهما مفتش في الشرطة والثاني من وزارة الداخلية، وزعما انهما هيئة "حيادية" حضرت إلى الكوت لا للتحقيق القضائي بل لاستعراض الوقائع ورفع تقرير عنها إلى المراجع العليا.

ودارت بين السجناء والهيئة "الحيادية" المناقشة التالية:

قال السجناء: ان لجريمة 1953/9/3 مقدمات وسوابق هي قطع الماء ومنع الطعام مدة 32 يوماً، ومجزرة 1953/8/14 ... فهل يكون استعراض الوقائع صحيحاً ونزيهاً إذا فصلت المجزرة الأخيرة لوحدها دون ربطها بالمقدمات والسوابق؟

الهيئة: لا. لا يكون صحيحاً ولا نزيهاً.

السجناء: أليس من الضروري ان تدرس الهيئة ما إذا كانت المجزرة الأخيرة ارتكبت عن عمد وسبق اصرار؟

الهيئة. نعم، من الضروري.

السجناء: عندنا أدلة كافية لإدانة جميل المدفعي ونوري السعيد وحسام الدين جمعة وماجد مصطفى[1]، باعتبارهم المسؤولين عن المجزرة ... فهل باستطاعتكم ان تطلبوا في التقرير سوقهم للمحاكمة؟

الهيئة: لا نستطيع

السجناء: لا تستطيعوا لأنكم غير حياديين، لأنكم موظفون في حكومة المدفعي-السعيد، ولا فائدة من تقديم افاداتنا لكم. نحن نطلب حضور هيئة محايدة حقاً يكون باستطاعتها اجراء تحقيق شامل تنشره على الرأي العام العراقي والعربي والعالمي وتحدد المجرمين الحقيقيين وتطلب محاكمتهم. ان اللجنة الحكومية "المحايدة" التي أرسلتها وزارة الداخلية، وزارة تزوير الانتخابات وقمع المظاهرات ومراقبة الصحافة والأحزاب وكلما يتصل بأمن الدولة وسلامتها، تلك اللجنة المؤلفة من عبد الجبار صدقي، الشرطي الذي خدم الشرطة ثلاثين سنة حتى أصبح موظفا كبيراً فيها. ومن موظف كبير آخر في وزارة الداخلية. إن تلك اللجنة لم تستطع إلا ان تعترف في تقريرها السري، بعدد من الحقائق وان تتوصل إلى عدد من الاستنتاجات التي أربكت وزارة المذابح (المدفعية-السعيدية) وحملتها على إقامة الدعوى على السيد صادق البصام صاحب جريدة "الدفاع" لنشرها ذلك التقرير، أو تلك الوثيقة السوداء التي ارادوها سرية فامتدت اليها يد الصحافة (في ظروف الاحكام العرفية) ونشرتها على الناس.

---

(1)- هؤلاء هم على التوالي: رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الداخلية، وزير الشؤون الاجتماعية.

نتف من التقرير

جاء في التقرير تحت عنوان (نتائج المعركة) ما يلي:

(اسفرت المعركة عن النتائج التالية:

1- المساجين:

آ- القتلى ثمانية: اثنان مصابان بجروح رضية فقط ادت إلى الموت، واثنان مصابان بطلقات نارية فقط، وأربعة مصابون بجروح رضية وطلقات نارية.

ب- الجرحى: عددهم اربعة وتسعين وكلهم مصابون بجروح رضية عدا ثلاثة، واحد منهم مصاب بطلق ناري فقط، واثنين مصابان بطلق ناري مع جروح رضية. وعلى هذا يكون عدد المصابين بالرصاص من القتلى والجرحى تسعة مساجين، وثمانية من الجرحى نصت التقارير الطبية على خطورة حالتهم.

2- أفراد الشرطة: لم يقتل منهم أحد، وإنما جرح 12 شرطياً وجروحهم كلها رضية ومدة التداوي بين يومين وثمانية أيام.

3- السجانين:لم يقتل منهم أحد وإنما جرح 16 سجاناً وجروحهم رضية ومدة التداوي بين يوم وثمانية.

إن المقارنة بين 102 من الاصابات بضمنها 8 قتلى من السجناء، و28 اصابة من الشرطة والسجانة، لا تكفي لتصوير حقيقة "المعركة" بين الطرفين، إذا اقتصرت المقارنة على الناحية العددية فهناك فرق، وأي فرق! بين الشرطي الجريح والسجين الجريح. فجروح الشرطة في الغالب خدوش ورضوض بسيطة لا يستدعي علاجها دخول المستشفى أصلا. وما تسميتها "بالجروح" إلا من قبيل المبالغة لتأكيد صفة "المعركة" وطمس صفة "المذبحة". أما جروح السجناء فإليك أيها القارئ نماذج منها، مقتبسة من خلاصة التقارير الطبية الرسمية:

أحمد سمو:

1- جرح رضي على الجبهة الامامية من الرأس، طوله 6 سم.
2- جرح رضي على الجبهة اليسرى في الجبين، طوله 3 سم.
3- جرحان رضيان على الجبهة اليمنى من الرأس، طولهما 5 سم و7 سم.
4- جرح رضي طوله 8 سم على قمة الرأس من الجهة الخلفية.

5- جرح رضي طوله 4 سم على الجهة اليسرى الجدارية من الرأس.
6- كدمات رضية على الورك الايسر مع كدمة واسعة على الظهر.

بطرس ماربين:
1- جرح رضي على الشفة العليا بطول 2 سم.
2- فقدان اربعة أسنان من الفك الأعلى، اثنان من القواطع ونابان.
3- جرح رضي على الرأس بطول 6 سم.
4- كدمة رضية واسعة على الظهر والكتف الايسر.

عبد الصاحب محمد:
1- كدمة رضية مع تورم الكتف الايمن.
2- جرح رضي على الجبهة الخلفية اليسرى من الرأس طوله 3 سم.
3- جرح على قمة الرأس.
4- كدمة رضية حول العين.
5- في حالة إغماء عصبي شديد، "يشتبه بوجود كسر في قاعدة الجمجمة".

عباس جعفر:
1- ثلاثة جروح رضية على قمة الرأس والجبهة الخلفية طولها 5، 6، 7سم، مع كدمات رضية
2- جرح رضي على الجبهة اليسرى من الجبين طول 4 سم.
3- كدمات رضية حول العين وعلى العضد الايمن والكتف الايسر مع سحجات رضية على الفخذ والساق.

ناجي صيون:
1- جرحان رضيان على الرأس
2- جرح رضي على الحنك
3- كدمة رضية تحت العين اليسرى
4- سحجة رضية على الجبين من الناحية اليسرى
5- احمرار على الصدر من الجهة اليمنى وعلى الظهر.

خوشابة اسماعيل:
1- ثلاثة جروح رضية على الجبهة الخلفية من الرأس.
2- جروح رضية وسحجات على الكتف الايمن والايسر.

3- كدمات رضية مع تورم في الساعد الايمن.
4- كدمات وسحجات رضية واسعة على الظهر والكتفين.
5- تورم في الكتف الايمن وكسر اللوح الايمن.

عمو ملا محمد:

1- جرح رضي على الانف طوله 1 سم مع تورم الانف.
2- جرح رضي طوله 2 سم على الجبين من الناحية اليمنى.
3- كدمة رضية على الكتف الايمن مع سحجات رضية على الكتف مع كسر في الكتف.
4- كدمات رضية على الكتفين مع سحجات رضية على الظهر.

عبد السلام عبد الله:

1- خمسة جروح رضية على الرأس طول 4، 5، 6، 7، 3 سم
2- كدمات رضية على الظهر مع جرح رضي طول 2 سم على الركبية.

هكذا ايها القارئ تمر امام عينك الاسماء والأوصاف وأنت تقرأ "خلاصة" التقارير الطبية التي نشرتها جريدة "الدفاع". تقرأ وتغضب، تقرأ وتحقد، تقرأ وتشمئز. جروح رضية على قمة الرأس، كسور في الأنف، كدمات، رضوض واسعة ... ما معنى هذا؟ ما معنى ان يصاب المرء بأربعة جروح ناشئة عن الضرب بالهراوات على رأسه؟ فكر وتصور!

في أفلام "الفانغستر" الامريكية، تعودنا رؤية الضحية تسقط بضربة واحدة على الرأس. وينصرف البطل مزهواً بقوته ومهارته ورجولته! ينصرف إلى مهمته امام خزانة النقود أو أدراج المكتب. أما الفانغستر العراقي الذي أعوزته "الرجولة" الامريكية والمهارة، فانه ظل خائفاً من ضحاياه حتى بعد ان تسقط مغشياً عليها، وحتى بعد ان تموت، وظل يضربها بالهراوات، ويسحقها بالحذاء. هذا هو التفسير الذي تمدك به خلاصة التقارير الطبية.

ان خلاصة التقارير الطبية، وحدها، تكفي لاثبات كذب مدير السجون العام حينما أخبر اللجنة الحكومية "المحايدة" بانه اوصى الشرطة بان لا تضرب على مقتل. ذلك ان من بين 102 قتيلاً وجريحاً لم ينجوا من الضرب بالهراوات على مقتل من الرأس أو الوجه إلا 17 شخصاً، نذكر منهم:

1- جاسم محمد:

آ- سحجة رضية على البطن مع تشنج في عضلات البطن مع حالة رجة عصبية (يشتبه بوجود تمزق في الأمعاء).

2- علي عبد الرزاق:

آ- رمي ناري، ماساً منتصف الفخذ الايسر من الجهة الخلفية بطول 2 سم.

3- خالد عبد الله:

آ- كدمة رضية على الصدر (يشتبه بوجود كسر في الاضلاع).

ب- تشنج في عضلات البطن (يشتبه بوجود تمزق في الأمعاء).

فهؤلاء الثلاثة، يضاف إليهم اثنين من القتلى، واثني عشر سجيناً آخر كانت اصاباتهم بسيطة جداً فاستطاعوا ان يجنبوا انفسهم مغبة السقوط على الارض تحت الهراوات أو ربما اسعفتهم مجرد الصدفة –ممن يكونون في مجموعهم 17 سجينا من أصل 121، هؤلاء هم الوحيدون الذين لم يتلقوا اصابات على الجمجمة. وهذا يعني ان الشرطة والسجانة لم يضربوا إلا على مقتل، ولم يضربوا ويواصلوا الضرب واسحق إلا لغرض القتل. أولا يذكر القارئ أسف طاهر الزبيدي وجهاد حسين لأن "القتلى قليلون"!؟

وإلى القارئ نتفة أخرى من التقرير، تحت عنوان **"السيطرة على القوة داخل السجن"**، يذكر التقرير عدد الشرطة المحلية التي دخلت السجن وشرطة القوى السيارة وعدد السجانين كما يذكر أسماء ضباطهم. ويحاول التقرير القاء اللوم على اولئك الضباط الصغار الذين لم يتقيدوا بالنظام العسكري وتعليمات مدير السجون العام، **فيقول:**

(ان هذه القوة لم يسيطر عليها الرؤساء المسؤولون عنها. لا في اثناء وقوع الحادث ولا بعد انتهائه. في حين انه لا عذر لهم في عدم سيطرتهم نظراً لما اتضح من نتائج المعركة وما ثبت لدينا من خروج كثير من افراد الشرطة والسجانين خلالها إلى خارج السجن. بالرغم من ذلك فان هذه القوة تغلبت على المساجين بغير السلاح الناري. إذ ان اثنين من القتلى و 91 من الجرحى قد اصيبوا بجروح رضية يفترض انها وقعت بالهراوات والعصي. وعليه فقد كان من واجب هؤلاء الرؤساء ان يقودوهم في مقاومة المساجين ويراقبوا تنفيذ ما امروا به من عدم الضرب بالعصي في مقتل، والأهم من ذلك منعهم من الخروج وجلب السلاح

الناري واستعماله داخل السجن وفي سطوحه وأبراجه، كما انهم جميعاً قد قصروا بواجبهم لتعقيب هؤلاء الافراد بعد انتهاء المعركة، من القاء القبض عليهم مع سلاحهم، وتوقيفهم وفحص أسلحتهم، إذ من المؤسف بأنه رغم الشهادات الكثيرة وفي مقدمتها تأكيدات مدير السجون العام بأنه لم يستعمل في الحادث غير رشاشتين وعشرة بنادق فان من اعترف باستعمال النار من هذه القوة لم يتعدى اثنين من أفراد القوة السيارة من استعمالهم رشاشاً واحداً واثنين آخرين من استعمال بنادقهما.)

ويستطرد التقرير:

(ونود ان نبين بالمناسبة وقوع ادعاء كثير ممن ضبطت افاداتهم من غير المساجين، بوقوع اطلاق رصاص مسدسات من السجناء. إلا اننا نعتقد بعم صحة ذلك. وان هذا الادعاء اريد به استعمال القسوة والرصاص ضد السجناء. إذ ان المساجين كانوا قد فتشوا مضاجعهم واخرجت كافة الممنوعات فلا محل للادعاء ببقاء مسدسات عندهم بعد ذلك. وإذا قيل –وقد قيل فعلاً- ان هذه المسدسات يجوز انها كانت مدفونة في محل (الحباب) –مفردها (حب) ويعني الزير- الذي هدمه المساجين ورشقوا أحجاره فكان ينبغي ان يعثر عليها بنتيجة المعركة. كما انه لو كانت عند المساجين مسدسات لما ترددوا في استعمالها في مقتل ضد السجانين، هذا مع العلم بأننا لم نشعر في محل المعركة على ما يدل من استعمال المساجين لغير الطابوق، كما ان التقارير الطبية تؤيد ذلك. أما عن استعمال المسدسات فان بيانات المساجين تتضمن استعمالها من قبل المعاونين، وكثير منهم يشخص المطلقين)

بوسعنا ان نصفح عن محاولة اللجنة الحكومية، واضعة التقرير، للتستر على كبار المسؤولين، وحصر التهمة "تهمة التقصير بالواجب" بشكل صبياني مفضوح، بصغار الموظفين، بوسعنا ان نصفح عن ذلك، وان نمعن النظر في العبارات وحتى في مفردات هذا التقرير لكيما نستنتج:

1- ان اللجنة مقتنعة بقدرة الشرطة والسجانة على السجناء دونما حاجة إلى القسوة ولا إلى اطلاق النار.

2- ان هناك اناساً كانوا يريدون "استعمال القسوة والرصاص ضد السجناء" ويبررون ذلك بالادعاء القائل بان السجناء –هم ايضاً- استعملوا الرصاص.

فمن هم هؤلاء القساة المجرمون؟ أهم أفراد شرطة وصغار ضباطها؟ ولأي غرض واستناداً على أي شيء، يقدم اولئك الافراد والضباط على مخالفة القواعد المسلكية وتعليمات قائد المعركة، مدير السجون العام، القاضية باجتناب الضرب في مقتل، وتحملوا مسؤولية مئات الضربات القاتلة على 91 جمجمة؟ ومئات الطلقات النارية، لا في الهواء بل في اتجاه السجناء؟ مهما يكن فان بوسعنا ان نصفح عن المحاولة الصبيانية لدفع المسؤولية عن كاهل الباشا المدير العام، وان نشكر اللجنة على نزاهتها او بلادتها في الاعتراف رسمياً بالحقائق الخطيرة الحاسمة.

وإليك أيها القارئ نتفة أخرى:

(ان كشفنا على اثره الاصابات –وهذا يؤيده الخبير الفني الذي ارسلته مديرية المباحث الفنية في مديرية الشرطة العامة بناء على طلب تلفوني- يدل على ان جميع الطلقات وجهت من فوق إلى اسفل نحو المساجين والمواقع التي كانوا يلتجئون إليها. ولم نعثر على أثر للرصاص في غير اتجاه المساجين إلا في برميل واحد فوق المضجعين رقم 3 و 4 إذ وجد فيه أثر ثلاث طلقات)

والان، انتبه إلى هذا الاستنتاج الذي توصلت اليه اللجنة، يقول التقرير: (سُئل الافراد الاربعة عن اسباب انقطاعهم عن الرمي، فأجابوا بأنه وقع اشتباك بين الطرفين وهذا ما حملهم على الكف عن الرمي، وذلك ما يدل انهم كانوا مستهدفين رمي المساجين).

من هم اولئك الافراد الأربعة؟ انهم اربعة من قوة الشرطة السيارة اللذين اعترفوا بإطلاق النار من رشاش وبندقيتين. **يقول التقرير:**

(1- ويلاحظ من إفادتهم: ان الرشاش رمى ستين طلقة. 2- ان اصحاب البنادق رمى احدهم 34 طلقة والأخر 40 طلقة. 3- ادّعوا جميعاً بان اطلاق النار كان بأمر من مدير السجون العام[1])

ثم يقول التقرير تحت عنوان تفاصيل استعمال النار ما يلي: (ج- افاد السجناء: إذ انهم بالإجماع ايدوا بأن النار اطلقت عليهم داخل السجن من رشاش وبنادق

---

(1)- الا يكفي "إدعاء" اربعة شهود من الشرطة ان يكون اساساً لسوق مدير السجون العام إلى للمحكمة؟ أين أنتم يا رجال القضاء العراقي ويا أيها المدعي العام؟

ومسدسات. وقد ادعى الكثير منهم بأنهم عرفوا وشخصوا من اطلق الرصاص عليهم.

د- التقرير الطبي فيما يخص السجين القتيل احمد علوان التميمي أيد وجود طلقتين ناريتين في جسمه مطلقة عليه عن بعد لا يتجاوز ثلاثة ياردات لوجود آثار البارود. ان حقيقة استعمال النار داخل السجن لم نطلع عليها إلا في افادات المساجين الذي جاء التقرير الطبي مؤيداً لها، ومن المؤسف انه لم يشر إلى هذه الحقيقة أحد ممن اتصلنا به ممن ضبطنا افاداتهم سوى عريف الشرطة "كيفان رخيص" إذ افاد امامنا لما واجهناه في المستشفى بان الرمي كان داخل السجن وخارجه.)

ألست ترى، أيها القارئ، كيف صدق العريف "كيفان رخيص" من حيث كذب مدير السجون العام (طاهر الزبيدي) ومدير سجن الكوت (جهاد حسين) والمعاونون والمفوضون والمأمورون!؟

وختاماً، يذكر التقرير الاجراءات الضرورية التي اتخذتها اللجنة لسلامة التحقيق. فقد أمرت بسحب يد مدير السجن جهاد حسين -أي عزله من الوظيفة موقتاً ريثما يتم التحقيق- ويد معاون الشرطة من الدرجة الأولى عبد الوهاب عبد القادر، ومعاون الشعبة الخاصة -شعبة التجسس- حميد جرجس ومعاون القوة السيارة بهاء عبد اللطيف مع فصيله البالغ 30 شرطياً وضابط صف. **ويقول تحت عنوان "التحقيق القضائي"، ما يلي:** (لا شك ان التحقيق القضائي سيساعد على معرفة مرتكبي الجرائم الواقعة على وجه التعيين بتوجيه المسؤولية الجزائية. واننا نعلق اهمية كبرى على حمل السجناء على اعطاء افادات للسلطة القضائية لان لإفاداتهم اهمية خاصة نظراً لما تقدم ذكره من ادعائهم بمعرفة كثير من الجرائم الواقعة).

لكن، بالرغم من هذا التقرير الذي ارادوه ان يبقى سرياً فافتضح، وبالرغم من مطالبة الرأي العام واحتجاجاته وغضبه، وبالرغم من اقامة بعض السجناء الجرحى، الذين احتفظوا بعاهات دائمة، الدعوى في المحاكم على المجرمين كباراً وصغاراً، فان السلطات القضائية، والمدعي العام لم يجرأوا على تحريك ساكن خوفاً من اكتمال الفضيحة وارتفاع الستار نهائياً عن أسماء ابطال العصابة الكبار:

نوري السعيد، جميل المدفعي، حسام الدين جمعه، ماجد مصطفى المختبئين خلف طاهر الزبيدي، مدير السجون العام.

ولا يعني هذا، بالطبع، ان الحكومة لم تعمد الى إجراءاتها المألوفة تطميناً للرأي العام!! فمثلاً: انها أمرت، حفظاً على سمعة موظفها النشيط جهاد حسين مدير سجن الكوت الذي سحبت يده من الوظيفة، أمرت بترفيعه وزيادة معاشه! وانها سمحت لمحكمة جزاء بعقوبة أن تحتفظ باضبارة سميكة تتضمن اتهام عدد من الشرطة الّذين لم "تسمح" مديرية الشرطة العامة ان ترفع عنهم الحصانة التي تؤهلهم لها قوانين الشرطة، ولم تأذن لهم بحضور المحكمة فظلت الدعوى تتأجل من موعد الى آخر حتى طواها الروتين والنسيان. وبذلك يبرز آخر دليل نقدمه للقارئ على مسؤولية الحكومة مجتمعة عن جرائم مذبحتي الكوت ومنع الماء والطعام عن السجناء مدة شهر، ومذبحة سجن بغداد والجرائم الاخرى المقترفة في نقرة السلمان وبعقوبة خلال تلك الفترة السوداء الممتدة من 18 حزيران حتى أوائل أيلول 1952.

وإذا كانت المحاكم العراقية لم تستطع ان تنزل العقاب بالمجرمين فان محكمة الشعب التي اطلعت على الوقائع وعرفت المجرمين قد نطقت بحكمها عليهم. وسيجد ذلك الحكم العادل سبيله إلى رقابهم عاجلاً أم آجلاً.

وانا لمنتظرون.

بعد عام

في أواسط أيلول 1953، تم للحكومة ما كانت تدعيه من رغبة في نقل كل السجناء السياسيين إلى سجن بعقوبة وتم لها تصحيح "خطئها" السابق حينما "تساهلت" معهم واعترفت بحقوقهم السجنية المشروعة التي تضمنها قانون السجون للسجين السياسي. إلا ان السجناء الذين خرجوا من تجارب نقرة السلمان ومذابح الكوت وبغداد وناضلوا وانتصروا وهم في "مسلخ" الكوت، لم يسكتوا، ولا يمكن ان يسكتوا، عن المطالبة بحقوقهم المشروعة واستعادة مكاسب نضالهم السابقة. فشرعوا حالاً في تقديم العرائض إلى السلطات الحكومية ونشروا الاحتجاجات على الرأي العام. والى القارئ فقرات من إحدى عرائضهم في ذلك الحين:

(اننا السجناء السياسيون الذي كان لنا شرف المساهمة مع شعبنا في حركة التحرير الديمقراطية في سبيل السلم والاستقلال الوطني، لا تنسينا هذه المجازر الشرف الذي نتمتع به. ان هذا الشرف، شرف الاخلاص لشعبنا ووطننا ومعسكر الشعوب ولصديق شعبنا الأكبر، الاتحاد السوفياتي، لهو أثمن لدينا من حياتنا. ان شعبنا العظيم، شعب ثورة العشرين، شعب الشيرازي والخالصي، شعب كانون وتشرين، شعب الرفيق فهد - ان هذا الشعب الذي لم يعرف حتى اليوم اي معنى للخضوع والخنوع أمام المستعمرين وخدامهم، لم يعلمنا أن نخضع لنظام العبودية الذي تحاول السلطات المسؤولة فرضه علينا في السجون ....)

ولما لم تجد العرائض والاحتجاجات نفعاً، أضرب كل السجناء عن الطعام – كما أسلفنا- فحققوا بعد 12 يوم من الاضراب واستشهاد الفلاح المسن الشيخ حسين، حققوا مطاليبهم الاساسية التي أعادت لهم اعتبارهم السياسي.

اتضح من تجارب سنوات عديدة ان الهجوم على السجناء السياسيين إنما هو جزء من كل هجوم يشنه المستعمرون ومطاياهم على الحركة الوطنية والحريات الديمقراطية. وهو في الوقت ذاته الجانب الاكثر قسوة وغدراً من أعمال الحكام الرجعيين الأخرى. ففي آب 1954، حينما جاء نوري السعيد إلى الحكم للمرة الثالثة عشر، وشهر سيف الارهاب البوليسي والتشريعي ضد كل الوطنيين وأنصار السلم وحل المجلس النيابي وعطل الحياة الحزبية والنقابية والصحافة

الحرة، تلقى السجناء السياسيون نصيبهم من تلك الحملة الارهابية النكراء على شكل مرسوم نشر في الصحف في صباح 2 أيلول 1954، أي بعد سنة بالضبط من وقوع مجزرة الكوت الكبرى. وهذا نصه:

{مرسوم اسقاط الجنسية العراقية

رقم 17 لسنة 1954

نحن فيصل الثاني ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة 26 المعدلة من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع المرسوم الاتي:

المادة الأولى- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية اسقاط الجنسية العراقية عن العراقي المحكوم وفق قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم 51 سنة 1938.

المادة الثانية- لوزير الداخلية اعتقال الشخص المسقطة عنه الجنسية العراقية فور صدور قرار مجلس الوزراء بذلك والاحتفاظ به إلى ان يتم ابعاده.

المادة الثالثة- ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الرابعة- على وزارة الدولة تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الامة عند أول اجتماع قادم.

نوري السعيد فيصل

(تواقيع الوزراء) }

واستتبع اصدار هذا المرسوم حملة شديدة واسعة النطاق من الضغط على السجناء السياسيين والمحكومين السابقين الذين يشملهم المرسوم "لإقناعهم" بتوقيع صكوك التوبة عن النضال والبراءة من "الشيوعية" وارتكزت تلك الحملة على بيان من وزير الداخلية نشرته الصحف في نفس اليوم، بيان يعد "التائبين" و "المتبرئين" بإبقائهم "عراقيين" صالحين! صالحين كنوري السعيد ووزير داخليته سعيد قزاز!

واليك نص البيان:

{تمشياً مع الخطة التي رسمتها الحكومة لها وأذاعتها في البيان الذي القاه رئيس الوزراء يوم تأليف الوزارة الحالية، فقد اصدرت الحكومة المرسوم رقم 17 لسنة 1954 بإسقاط جنسية من حكم عليه بجريمة الشيوعية ونحوها من الجرائم وفق ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم 51 لسنة 1938.

وحرصاً على فائدة من سبق ان حكم بإحدى الجرائم وفقاً للمرسوم المذكور فان الحكومة راغبة في افساح المجال له بمنحه فرصة كافية للاحتفاظ بجنسيته وبقائه مواطنا صالحاً إذا هو أظهر رغبته الاكيدة في نبذ الشيوعية وغيرها في المبادئ التي تتعارض مع نظام الحكم القائم والقوانين السائدة في البلاد. وذلك بمراجعة أقرب مركز للشرطة في المنطقة التي يقيم فيها، وإعطائه تعهداً خطياً بنبذ المبدأ الذي حكم بسببه. على ان تتم هذه المراجعة خلال شهر واحد. وإذا كان المشمول بهذا البيان مقيماً خارج العراق فعليه مراجعة القنصلية العراقية في المحل الذي يقيم فيه خلال شهرين من تاريخ هذا البيان.

وزير الداخلية}

حرب "ساخنة" وأخرى "باردة". فان فشلت الأولى لجأوا إلى الثانية، وان فشلت الثانية عادوا إلى الأولى. هذا دأبهم منذ سنوات، في صيف 1953 بلغت حربهم "الساخنة" ضد السجناء السياسيين ذروتها في مذابح السجون التي راح ضحيتها 18 قتيلاً وأكثر من 200 جريح، فلما فشلت في ارغام السجناء على "التوبة" عن النضال، تحولوا إلى حرب الأعصاب التي جندوا لها جميع ما يملكون من قوى ووسائل، لا في السجون وبين اسوارها فحسب، بل على نطاق المملكة العراقية من الجنوب الى الشمال ومن الشرق الى الغرب. وعمدوا بواسطة الراديو والصحافة والشرطة وجواسيس التحقيقات الجنائية و "الانتليجنس سرفيس" الانكليزية والاستخبارات الامريكية وكل الخونة السابقين والعملاء المدسوسين –عمدوا الى سلاح التضليل والتهويل والترغيب والترهيب.

ايها الشيوعيون وأنصار السلم والشبان الديمقراطيون ويا من "شاكل ذلك"! وقعوا صكوك "التوبة" لتحتفظوا "لندامتكم" بجنسيتها العراقية ... انتهزوا فرصة الشهر قبل فواتها.

كان متصرف لواء بعقوبة، في تلك الأيام، يستعرض ما في رأسه من أفكار، ليستخلص منها عذراً واحداً للشيوعيين إذا رفضوا الاستجابة لعطف الحكومة

وأنكروا حرصها على "فائدتهم" فلا يجد ما يصلح ان يكون لهم عذراً. إذن، فالمسألة واضحة وانه يستطيع اقناعهم. وانه ليستحمد الله على ان هيأ له من دون المتصرفين فرصة نادرة لتسجيل خدمة انسانية يشكره عليها آباء السجناء وأمهاتهم وزوجاتهم وتسجيل صفحة لامعة تستوجب رسالة شكر من معالي الوزير. فيتحمس للمهمة، ويعد لها العدة من أمثال وحكم ونصائح أبوية. ويأخذ طريقه الى السجن القريب من بيته في مدينة بعقوبة، ليقنع السجناء بوضع تواقيعهم أو بصمات أصابعهم اليسرى –إن كانوا لا يحسنون الكتابة- في ذيل تلك الورقة الرسمية التي يحمل نموذجاً منها في جيبه. كم كان يشكر في قلبه دهاء الباشا (نوري السعيد) الذي سيكفي المتصرفين ومدراء السجون، بعد اليوم، شرور المجازر والرصاص.

ولكن، ما ان تصطدم نصائح المتصرف "الأبوية" ونظرياته "الانسانية" وتقديسه للمبادئ (على ان تحفظ في القلوب: فلا ضير ان يبقى التائب شيوعياً في قرارة نفسه!) ما ان تصطدم بابتسامات السجناء الساخرة وهتافاتهم بسقوط المشاريع الحربية العدوانية وسقوط الباشا، حتى تتبخر من رأسه الأفكار فينسى الدهاء ويتحول إلى السباب والشتائم والتهديد بالمشانق والمجازر والرصاص. ويعاود الكرة، أياماً متتالية فلا يسجل لنفسه ولحكومته غير الفشل.

وفي الصباح من تلك الايام من مهلة الشهر، ظهرت في الجرائد عناوين ضخمة لأحاديث وتصريحات من وزير الداخلية أو مدير الشرطة العام، وأسئلة وأجوبة.

س- هل تفكر الحكومة بمصادرة أموال الشيوعيين المسقطة عنهم الجنسية؟

ج- الحكومة لا تفكر بذلك في الوقت الحاضر.

س- كم بلغ عدد التائبين؟

ج- بلغ العدد حتى يوم أمس 235 في بغداد والألوية. وينتظر ان يبلغ 500 عما قريب.

وفي الصحافة اشاعو عن "العفو" عن السجناء التائبين، فتظهر فصول متتابعة من قصة "قائمة أولى" و "قائمة ثانية" من اسماء الذين نالوا العفو: "القائمة" على مكتب الوزير! "القائمة" في طريقها الى البلاط! "القائمة" تقترن بالموافقة!

ويتحدث الجواسيس والعملاء في المجالس والمقاهي والقرى عن فرصة الشهر ورأفة الحكومة ورغبتها في اصلاح المحكومين السابقين والعفو عن المساجين. وبطرق ماكرة ملتوية أحياناً، ورعناء شديدة الوقاحة أحياناً أخرى، أخذت نصائح "التحقيقات الجنائية" تطرق أبواب البيوت وآذان الامهات والآباء والأعمام، لتحمل إليها وعوداً مغرية وآمالا لذيذة. فقد أرادوا أن يسخروا الامومة والابوة للخيانة ويجندوا الحب والصداقة للظفر بتواقيع السجناء والمحكومين السابقين على صكوكهم المخزية.

وروج الجواسيس والعملاء اشاعات "جديدة" وأقوالا "موثوقة" حول ابعاد المسقطة عنهم الجنسية إلى خارج الحدود. قيل انهم سينقلون إلى تركيا ومن هناك تدفعهم الجندرمة إلى اجتياز الحدود السوفياتية. وقيل انهم سينقلون إلى سورية ولبنان وهناك يبحث المشردون، عن بلد يأويهم. وقيل ان الهند "وافقت" على قبولهم، لاجئين سياسيين. وأحب كثير من الناس الهند وامتدحوا كرمها وإنسانيتها. وأخيراً، صار الجواسيس والعملاء، في الأيام الأخيرة من مهلة الشهر، كبائعي اليانصيب في شوارع بيروت، يحفزون الناس على انتهاز الفرصة: ثلاثة أيام للسحب، يومين للسحب ... بكره السحب!. ثم انتهت المهلة وجرى السحب فكانت نمرة نوري السعيد هي الخاسرة!

قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم 51 لسنة 1938 (أو ما يسمى بالمادة 189)، قانون مطاط. وضمائر القضاة المدنيين والعسكريين الذين طبقوه منذ 1938، لاشد مطاطية منه. فكان من بين ضحايا ذلك القانون الرجعي الفاشي، آلاف الناس الطيبين البسطاء الذين لم يخطر على بالهم، بعد ان غادروا السجون وعادوا إلى بيوتهم واعمالهم انهم سيواجهون مثل ذلك الامتحان العسير في وطنيتهم وكرامتهم وأخلاقهم. فليس الخيار ان يكون المرء شيوعياً أو لا يكون. بل الخيار بين ان يكون شريفاً منزوع الجنسية يقضي حياته في معسكر الاعتقال أو في بلد غريب أو أن يضع نفسه في موضع في الذل والهوان، تحت رحمة الخونة والجواسيس، يقررون حسب هواهم صدق "نيته" وصدق "رغبته" في ان يصبح مواطناً صالحاً.

كانت مهمة الشهر امتحاناً عسيراً للضمير الوطني عند آلاف الناس، بل عند الشعب بأسره، خرج منه ظافراً منتصراً. و"الشيوعية" التي حاربها نوري السعيد

وأسياده المستعمرون الامريكان والانكليز خرجت ظافرة أيضاً. فقد حكم الوطنيون "للشيوعيين" على اعدائها المستعمرين، وكانوا معها عليهم وعلى مشاريعهم الحربية وسياستهم العدوانية. لا شك ان نوري السعيد تقرب حتى آخر حدود القربى من "واشنطن". ولكن ... ماذا عن الشعب العراقي؟ فهل هو في واشنطن ولندن، ام هو في حقول النفط وغابات النخيل ومستنقعات الرز وشوارع بغداد وجبال كردستان؟

انتهت مهلة الشهر، واعقبتها شهور، والشعب المناضل من أجل خبزه وحريته وأمنه والذي يهدده نوري السعيد بالطرد إلى موسكو شعب الثورات والوثبات، شعب اولئك المناضلين الذين عرفهم القارئ في قلعة نقرة السلمان "ومسلخ" الكوت وساحة سجن بغداد، ذلك الشعب صامد في مكانه من المعركة التي تخوضها الشعوب العربية الشقيقة وكل شعوب العالم ضد الاستعمار وأحلافه العدوانية وتهديده الذري. وإذا كان الحكام الرجعيون العراقيون قد فتحوا أبواب مخادعهم الخاصة لزملائهم الرجعيين الاتراك ولأسيادهم، اعداء الشعوب وسعاة الحرب الذرية، فان الشعب العراقي قد قدم الدليل الكافي، بشهداء المشانق وضحايا معارك الجسر وباب الشيخ وباب المعظم ومذابح السجون، وبآلاف شبابه وشيبه المناضلين الذين ذاقوا التعذيب والاعتقال والسجن والنفي وأخيراً، لكلاب شارع الرشيد التي اطلقها أهل بغداد لاستقبال الضيوف الأجانب، وعلى ظهورها لافتات الترحيب (بالخط العريض) نقول: قدم الدليل الكافي على انه لن يخضع لأعدائه ولن يسمح بان تكون أرضه مسرحاً للخيانة وبؤرة للمؤامرات وقاعدة للعدوان.

نعم ... انتهت مهلة الشهر وأعقبتها شهور، وسكتت الصحافة المأجورة عن التبشير بمئات من اسماء "التائبين" بينما تابعت بانتظام نشر اسماء الذين يعتقلون ويساقون إلى المحاكم، افراداً وجماعات، وأسماء الذين يطردون من المدارس والكليات والوظائف ويساقون إلى معسكرات التدريب من الاساتذة والطلاب. فكان عدد من اعتقلتهم الشرطة من آب 1954 حتى نيسان 1955، أكثر من 1500 مواطن. وسيق من هؤلاء للمحاكم المدنية قرابة 800. وطرد من طلاب الكليات والمدارس نحو 150 طالباً خلال فترة الاعمال الإيجابية، في المراحل الاخيرة من توقيع الحلف.

ان نوري السعيد، والحق يقال، لم يعلن الاحكام العرفية ولم يلجأ إلى مرسوم الاحكام العرفية لتعطيل الاحزاب والصحافة، فقد استعاض عن ذلك بمراسيمه الخاصة التي محت من حياة الدولة العراقية آخر أثر من آثار الدستور الذي حققته ثورة 1920، وأبدع إلى جانب ذلك، اشكالا جديدة من الارهاب وأعطى للشعب مواضيع جديدة للتندر والمزاح.

كان سائقو السيارات والعربات يسوقون نكاتاً لاذعة لزبائنهم عن ضريبة "الواشر" و "نقرة السلمان" وأسعار البانزين المرتفعة في بلد البنزين. و "الواشر" وهو رمز عراقي للرشوة الواجبة الدفع لرجال الشرطة ومأموري الحكومة. فلما أصدر نوري السعيد مرسوم اسقاط الجنسية، صار لهم منه موضوعاً آخر ... يابا، اشوكت –متى- يسقطوا لك؟ يابا خلينا نسقط ونمشي! وللتسقيط في العراق مفهوم خاص ساخر. فقد ابتدعت عصابة نوري السعيد في جملة ما ابتدعته من أعمال "وطنية وعربية" لنصرة عرب فاسطين، ابتدعت قانون اسقاط الجنسية عن المواطنين العراقيين اليهود، ذلك القانون الذي مكن صباح بن نوري السعيد، مدير الخطوط الجوية من ان يتقاضى عمولة السفر بأسلوب أكثر شرعية مما يفعله يوم كان التهريب بطائرته الخاصة الاسلوب الوحيد لنقل المهاجرين إلى فلسطين، وبذلك انسجمت كل الانسجام المصالح العربية العليا مع التجارة المشروعة والربح الحلال!

وصار أيضاً للمثقفين والأساتذة والطلاب موضوع جديد للتفكير والاستنتاج. فقد سلط نوري السعيد احد مراسيمه المبتكرة على رؤوس كل الذين يشك ان في رؤوسهم افكاراً تتعارض وآراء نوري السعيد حول الصداقة التركية والأمريكية والانكليزية. وحسب هذا القانون استدعت وزارة الدفاع مئات من الاساتذة والمدرسين والمحامين والشعراء والأدباء والطلاب إلى "دورات" خاصة للتدريب العسكري في معسكرات نائية اشتهرت منها حتى الآن معسكران: السعدية قرب كركوك والشعيبة قرب البصرة. فما هو هذا اللون الجديد من العقاب؟

الجواب، يجده القارئ، فيما نقتطفه في رسالة وجهها بعض الطلبة من معسكر الشعيبة إلى زملائهم الطلاب وإلى الرأي العام:

{من وراء الأسلاك الشائكة الكهربائية، من أقاصي العراق، من معسكر رقم 7ج في الشعيبة من مخلفات الجيش البريطاني في العراق، نرفع أصواتنا

بالتحيات النضالية وآيات التضامن لكم ولجميع طلاب العالم لتعلموا جيداً اننا نواصل النضال دوماً إلى جانبكم في سبيل ديمقراطية التعليم وفي سبيل مستقبل أفضل ... ان طلبتنا نراهم حليقي الرؤوس ينهضون في السادسة صباحاً ليجتمعوا في السابعة على المائدة "القصعة" والقصعة هذه عبارة عن شوربة مملوءة بالذباب والضفادع وأحياناً العقارب علاوة عن الاوساخ والخيوط والحجارة، وعدم الاعتناء هذا مقصود، يهدف إلى هدم صحة المجندين كجزء من خطة الارهاب والموت البطيء التي تمارسها سلطة المعتقل. ويساق الطلبة على شكل ثلاثة فصائل في التدريب الذي يبدأ في الثامنة بهرولة في الملابس العسكرية الكاملة ومن يتخلف عن ذلك سواء كان مصاباً بالسل أو بضغط الدم أو لصغر سنه فانه يلاقي أنواع الاهانات وشتى العقوبات التي تشمل السجن في كثير من الاحيان. وبعد الهرولة تأتي الرياضة التي ما ان تنتهي إلا لتعقبها ساعتان من التدريب العسكري الشاق الذي تشغله شرذمة الضباط المدرسين لإهانة الطلبة والاعتداء عليهم مجدداً كلما خالفوا (الاوامر). وغداء المعتقلين صمون "خبز" أسود وسخ مع رأس بصل. وعند الانتهاء منه يبدأ الشغل. فما هو الشغل؟ هو تنظيف خرائب اللاجئين وكش الاوساخ والردهات وحمل التنك والطابوق (الآجر) يساق إليه الزملاء تحت ضغط الارهاب والسب والشتم. وبعد ختام روتين التعذيب اليومي تجيء المحاضرات، وبواسطتها يستهدف إلى تلقين الطلبة الطاعة العمياء وأعمال التجسس والانفرادية. وغرضها اعداد (المواطن الصالح) وتدريس الوطنية كما يفهمها نوري السعيد ورهطه الخونة. وفي الليل ينام أكثر من 100 طالب على ثلاث لوحات من الخشب موضوعة على الأرض الباردة في سرداب مظلم على عمق 12 درجة.

يطلق الزملاء أسم (واق واق) على المعتقل حيث هم في عزلة تامة عن العالم. آمر المعسكر مقدم يدعى محجوب محمد أمين وهو من تلامذة نايل عيسى (أحد كبار شرطة التحقيقات الجنائية المشهورين بجرائم التعذيب) ويساعده الملازم داو محمد الجنابي والملازم جميل البياتي. وهؤلاء يؤلفون عصابة تقوم بالاعتداءات المنكرة على الطلبة. وأخيراً هددوا بعدم التسريح بعد انتهاء مدة الخدمة إذا لم يوقع الطلبة تعهداً بالطعن بالحركة الوطنية وتقديم الطاعة لعصابة نوري السعيد. ولكنهم لم يوفقوا الى الحصول على توقيع واحد حتى الآن. فكان ان انتقموا بإلقاء بعض الزملاء في السجنْ.

ان اولئك الطلبة الذين لا تتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة، وفيهم من هو دون الرابعة عشرة، قد أدركوا المغزى العميق لطردهم من مدارسهم وحرمانهم من العلم والثقافة وحجزهم في المعسكر. فلم ينتظروا طويلاً للرد على هذا العدوان والظلم، بالطريقة الوحيدة الباقية لديهم وهي الهروب من المعسكر والتمرد على نظام الجيش. فما ان جاء عيد الفطر (24 أيار 1955) حتى خلا المعسكر عن آخر طالب. وعبثاً حاولت الحكومة ان تقبض عليهم لتعيدهم إليه}.

شيء له مغزاه أيها القارئ! أليس كذلك؟

وهكذا أصبح التدريب العسكري الذي مسخه نوري السعيد إلى عقوبة بغيضة مقيتة، مجالاً رحباً لتوكيد إرادة شعب مناضل لا تقهره ولن تقهره صرامة الانظمة العسكرية والأسلاك الشائكة حول المعسكرات. وهل قهرته من قبل، السجون والمشانق والرصاص؟ وهل قهرته القوانين الرجعية الظالمة وأجهزة القمع والتجسس التي تصرف عليها الدولة ثلاثة أرباع ميزانيتها!؟

ان طريق الارهاب مهما يكن قوياً وان جبهة العدو مهما تكن محصنة، فان باستطاعة الجماهير الواعية، تحت قيادة حكيمة جريئة، ان تخرق الاطواق والحصون وان تهدمها. ويمكن ان تتحول كل القوانين والمراسيم المعادية للشعب إلى قصاصات ورق مهملة منسية، أمام نضال الجماهير المبدع الخلاق.

وإلى القارئ مثال ملموس آخر، عن نضال الشعب تحت ظل مراسيم نوري السعيد:

أقام أنصار السلم في عيد الفطر مهرجاناً للسلم حضره 6000 مواطن، في منتزه السعدون ببغداد. فكان أروع وأعظم مسيرة عرفتها بغداد منذ سنوات، آلاف من الرجال والنساء والأطفال يغنون ويرقصون ويطلقون الحمام الأبيض في الفضاء، ويوزعون الحلوى والمرطبات ويتبادلون التهاني بالعيد السعيد، ويبتسمون ... ويضحكون. نعم! فحينما تكون الدعوة للسلم جريمة قد تبلغ عقوبتها حد الاعدام ونزع الجنسية فان من حق الشعب المحب للسلم ان يبتسم وان يضحك على تلك العقول التافهة المظلمة التي تريد أن توقف سير الحياة بقوانين ومراسيم حمقاء وشرطة مسلحة.

ان الجرائد الحكومية التي نقلت في اليوم التالي خبراً مقتضباً حول "اجتماع غير قانوني" عقده انصار السلم واعتقال 17 شخصاً، لم تخبر قراءها عن الستة آلاف مواطن، ولا عن الشرطة المسلحة وسيارات الجيب والخوذ الفولاذية ومئات الجواسيس الذين فشلوا في "صيانة الأمن" و "حفظ النظام" ما عدا بضع رصاصات أطلقوها خارج المنتزه وراء شخص ارادوا القبض عليه فافلت من بين أيديهم.

* * *

أرجو معذرة القارئ، إذا خرجت به قليلاً من أعماق السجون، إلى مواضيع أخرى. فذلك أمر ضروري لأكتمال الصورة العامة التي أردت تقديمها إليه من خلال الحياة في السجون العراقية وفضائعها ومذابحها.

فلنعد الان إلى بعقوبة والكوت وبغداد ونقرة السلمان. في صيف 1953 قتلوا 18 سجينا وجرحوا أكثر من 200 وارتكبوا فضائع وحشية بحجة نقل السجناء السياسيين من السجون الأخرى إلى سجن بعقوبة، ذلك السجن الذي أخذ يحتل مكانته البارزة بين السجون، رغم حداثة نشأته. فمن هذا السجن، في صيف 1954، وبطريقة ما تزال مجهولة، هرب حميد عثمان واثنان من رفاقه. وبعد شهور هرب أحد عشر سجيناً سياسياً آخر عن طريق نفق حفروه من تحت الأسوار، فالقي عليهم القبض ونقلوا مع 40 سجيناً آخر إلى نقرة السلمان. وكان لحادثتي الهروب هاتين، هزة عنيفة في الاوساط الشعبية والحكومية على السواء.

وفي سجن بعقوبة، أنشأت الحكومة بأموال "النقطة الرابعة" الأمريكية، جناحاً على النمط الامريكي. وفي زنزانات هذا الجناح الحديث، عرف السجناء السياسيون لوناً جديداً من الاضطهاد والتعذيب. وإلى القارئ نداء موجه إلى الرأي العام، من بعض انصار السلم والنقابيين والوطنين البارزين والمحتجزين في هذا القسم من سجن بعقوبة:

{أيها الأخوان المكافحون من أجل السلم.

يا أصدقاءنا المحامين والشعراء والأدباء والعمال والشباب والطلاب، يا من تحملون الراية التي رفعها اجدادنا في سبيل حرية الوطن العزيز.

نخاطبكم من زنزانات سجننا الرهيب الواقع على بعد 40 كيلومتر من بغداد عاصمة العراق، من الجناح الثاني في هذا السجن الاستعماري الذي بني بدولارات النقطة الرابعة الامريكية وهندسة عقلية الحرب والقوة، الجناح الذي يشتمل على 60 زنزانة أبعاد كل منها 2م×2,5 م، ولكل منها باب من حديد وفي كل منها مرحاض وصنبور ماء.

لقد جيء بنا بأواساط الشهر الأول من هذا العام ووضع كل اثنين منا في غرفة واحدة وأغلقت الابواب ليل نهار حتى أن أغطيتنا وافرشتنا استلمناها من النافذة الصغيرة. وحرم علينا نور الشمس والهواء وظلت الحالة هكذا مدة طويلة إلى ان كسب لنا اضرابنا الطويل الشاق الذي دام سبعة وعشرين يوماً بعض الحقوق الأولية البسيطة كفتح الابواب ورؤية الشمس لأوقات محدودة .

كلكم يتذكرنا وحتى تتذكرون الكيفية التي جرى فيها سجننا ففينا من رشح نفسه تلبية لرغبة الناخبين للنيابة في المجلس، لنعمل من على منبره ضد الاحلاف الحربية ولخير الشعب، ولكن الحكومة لم تجد غير طريق عزلنا وسجننا لحرمان الجماهير من حق التعبير عن إرادتها، وفينا من العمال والنقابيين الذين كرسوا عملهم في سبيل حقوق العمال الحيوية. وفينا الشعراء والأدباء الذين تستمع إلى دورهم مئات الالوف من الجماهير المتعطشة إلى أدب السلم والصداقة والحرية والمرح، وفينا من ضباط الجيش الذي كل جرمهم هو انهم لم يروا من الوطنية الانصياع إلى تلك الزمرة الاجنبية التي تتحكم في شؤون الجيش باسم الاستشارة والفن، وبيننا من حضر المؤتمرات العالمية وساهم بنشاط من أجل سمعة البلاد والشرف الوطني، كما ان من بيننا آباء تركوا أطفالهم وعائلاتهم وبينا من لم يبلغ العشرين فبيننا اثنان من الطلاب المناضلين لم يبلغ عمرهما ستة عشر ربيعاً.

ان سجننا وتعذيبنا المتواصل يجري في ظروف تحكم فيها البلاد وزارة خمسة من أعضائها الثمانية وقفوا الى جانب الفاشية واعتقلوا بسبب موالاتهم للمحور النازي. وفي وقت اشتداد الضغط الاستعماري على البلدان العربية لجرها بالقوة عن طريق السلم والتحرر التي تسير فيها شعوب الشرق كرجل واحد، لا يمكن تصور مبلغ ما تصل إليه دهشتنا لبقاء الحكومة الحالية حتى هذه الساعة التي شرعت قانوناً تحرم حركة السلام وتشذ عن جميع حكومات العالم قاطبة.

والانكى من هذا اننا حوكمنا على قضايا وقعت قبل تشريع القانون وإننا لو تحدثنا عن هذه الاجراءات التعسفية للعالم لربما لم نكن لنصدق، لولا ان الوفد العراقي في مؤتمر باندونغ أعطى الدليل المقنع للعالم أجمع بان حكومة العراق معادية للسلام صراحة وتفرق الصفوف ولا ترى حاجة ولو إلى قليل من الحياء أمام المنكرات. ورغم ذلك فان الممثلين الحقيقيين للشعب العراقي، أكانوا في السجون أو خارج السجون لن يلقوا راية الوطن العراقي العزيز، راية السلام والصداقة والوطنية الحقة. لو كانت هناك التزامات من قبل سجانينا لاستطعنا ان ندينهم بنفس القوانين التي يشهرون الحرب علينا باسمها. فمن لا يعرف ان المادة الخامسة من الدستور تمنع منعاً باتاً نفي العراقيين. والمادة الثانية عشر تعطي للمواطن العراقي حق الرأي والعقيدة والاجتماع الخ؟ ... ولكن الحديث بلغة القانون يصبح سخافة مع حكومة لا تلتزم لا بقانون دولي ولا بقانون محلي.

ايها الاخوان في مختلف الاحزاب

اننا في زنزاناتنا هذه، حيث وحدتنا الاماني الموحدة لمختلف طبقات الشعب، نرى ان بلدنا بحاجة الى السلام ودعمه أكثر من الماضي، فلسنا نحن السجناء تهدد حياتنا الاسلحة الذرية والهيدروجينية في سجن لا نستطيع حتى الهرب منه ووقاية أنفسنا، بل تهدد كل البشرية بما فيها شعبنا بحضارته وأطفاله وشيوخه، خاصة إذا عرفنا ان قطرنا بموجب الحلف العراقي-التركي ومعاهدة نيسان 1955 مع بريطانيا سيتحول الى قاعدة ذرية عدوانية.

اننا نطلب من امهاتنا وأطفالنا وأصدقائنا وزملائنا كافة ان يزيدوا من نشاطهم مع ثقتنا العظيمة التي لا تتزعزع بالشعب الذي انجبنا وبأنه ليس فقط قادراً على تحريرنا بل تحرير كل الوطن قريباً، قريباً جداً.

الموقعون:

المحامي توفيق منير (نائب نقيب المحامين وعضو مجلس السلم الوطني) المحامي عبد الستار ناجي (ممثل أنصار السلام في دورة مجلس السلم العالمي المنعقد في فينا عام 1953) غفور كريم (عضو وفد الشبيبة الديمقراطية لمهرجان بوخارست) الاستاذ عبد الله كوران (شاعر كري) دلي مريوش (مدرس سابق) عزيز سباهي (معلم ورسام) رشيد حميد العزاوي (عضو الهيئة الادارية لنقابة النجارة) محمد غضبان (رئيس نقابة السكاير) عباس جبار (مستخدم

اهلي) عبد الصمد عبد الحميد (ضابط بالجيش العراقي) جاسم اخجيور (عريف في الجيش العراقي) أسعد خضر (طالب ثانوية) سليم سعد (عامل نقابي) صباح عزيز (عامل في السكك الحديدية) جبار حمادي (عضو الهيئة الادارية لنقابة عمال السكاير) سليم داود (عامل ميناء البصرة) مهدي حمزة (ممثل الفلاحين في الجبهة الوطنية) كريم فرح (مستخدم أهلي)}

في السجون العراقية الان أكثر من 700 سجين سياسي، بينهم 20 سجينة. وهناك أكثر من 90 مبعداً سياسياً في منافي (بدرة) و (نقرة السلمان) وأماكن أخرى بينهم عدد من النساء.

ان سجن نقرة السلمان الذي فقد شيئاً من رهبته أمام مذابح بغداد والكوت وظلام زنزانات السجن الامريكي في بعقوبة، لم يفقد مكانته كسجن للانتقام والمؤامرات والموت البطيء. وفيه الآن أكثر من 100 سجين سياسي من خيرة أبناء الشعب المناضلين شيوعيين وديمقراطيين ووطنيين وأنصار سلم. وإلى جانب السجن القديم شيدت الحكومة سجناً حديثاً يتسع لأكثر من 1000 سجين، وقد يتسع عند الضرورة لعدة آلاف.

ان القوانين والمراسيم المجرمة التي تسلحت بها الطغمة الحاكمة في العراق، لتسمح لها بان ترسل شعبنا بكامله إلى نقرة السلمان وان تحول الطرق إلى "نقرة السلمان" كبيرة.

نقرة السلمان!

ذلك هو رمز حكمهم الظالم الفاسد، وتلك دعامته. وذلك –أيضاً- موطن ضعفه وعلامة زواله الوشيك.

خارطة العراق وفيها تظهر ضمن محافظة المثنى قرية السلمان (As Salman)

حيث سجن نقرة السلمان الصحراوي

المحتويات

- الاهداء 005
- تمهيد 007
- الشهيد عبد الجبار وهبي (أبو سعيد) 013
- إلى القارئ العربي 021
- قلب بغداد 027
- في مستشفى الكرخ 035
- في السجن السياسي ببغداد 039
- من هم السجناء السياسيون!؟ ماهي السجون العراقية 046
- نقرة السلمان 053
- صيف 1953 في نقرة السلمان 062
- الكوت 068
- 2 آب 1953 والتمهيد للحصار 071
- المجلس العرفي العسكري يساهم 076
- شهر الحصار 079
- الطعام والماء في شهر الحصار 081
- 14 آب، يوم تحدوا الموت! 088
- ما بعد 14 آب 1953 094
- المذبحة الكبرى 101
- الأسوار .. المسلخ .. المستشفى ..! 113
- التحقيق 119
- نتف من التقرير 121
- بعد عام 129
- المحتويات 143